

فرستاده صورت در ملا سبک کبریا
 حنجره را بر سر بگذارد از هر دو
 خرقه را بر سر بگذارد از هر دو
 در کعبه است که صبر از یاد داند

در کعبه است که صبر از یاد داند



شماره ۲۸۶
 در کعبه است که صبر از یاد داند

در کعبه است که صبر از یاد داند

در کعبه است که صبر از یاد داند

[illegible][illegible]

از حضرت سر اصلی الله علیه و السلام مرویست که هیچ از نعمت های این دنیا که کماله الا ان
محتاجان را که کشتن من القالین مگر آنکه خدا بخواستی و مرا بفرج مبتدئ کردند و از امام جعفر صادق
مروا بیکه فرمودند عجب اثر از آنکه بیکه از این چیز است چون بنشیند و بگوید یا علی یا محمد یا جعفر یا جواد یا
او را فری برسد و پناه باین کلمات بخورد که لا اله الا انت سبحانک انی کنت من المذنبین و حال آنکه
می شنود که حق تعالی در عقوبت میفرماید غاصبها له و تعجیها له و الذم و کذا لکن فی الامین
و ویم انکر اگر کسی ترسد بگوید حبیبنا الله و نعم الوکیل یا آنکه میدانند که حق تعالی بعد از
میفرماید فاعلموا ان الله و فضل یسئلهم و نسیم الله اگر از ترس و گداز کسی
بگوید و اقرض امری الی الله ان الله بصیر بالعباد و میدانند که حق تعالی در عقوبت میفرماید
فقیه الله سیئات فاعلموا ان الله بصیر بالعباد و میدانند که حق تعالی در عقوبت میفرماید
ولا قوة الا بالله و حال آنکه اینها در عقوبت این ایدر ایدر عقوبت این ترن لنا اقل منک و لا حول
فمنه مرتبه ان یزین خیرا من جنتک تم هم

لا اله الا الله
عليه السلام
و اماه
هو ماه


افرنق من افرونی و الی حبس کفری و خلق هر غرضی از این
بافتا عدم اخذ نیست و الواجب بر خلق هر غرضی از این
و اخذ نیست و نیز این نیست و این را باید فصلی از
که غرض از اخذ است و این هر غرضی از این
محرر با این است و این هر غرضی از این

نام :
تاریخ :
شماره عمومی :
شماره خصوصی :

۱۳۴۲-۹-۲۰
۹۷۰۱

[illegible][illegible]

٦



بيان لما صنف تقاعيم لا عظم لكثرة اى القسم الثالث احسن الى حسن
الكتب المشهورة ترتيبا هو وضع كل شئ في مرتبة ولكن انما اخبرنا
هو تفيد الكلام واكثرها اى اكثر الكتب المشهورة للاصول هو متعلق
بمخدوف يقتصر فلهذا لا يكون معمول المصدر لا يتقدم عليه ولكن
جاء ذلك في الظروف لانها متاخرية راجعة من الفعل ولكن كان
القسم الثالث غير مصور اى محفوظ عن الحذف وهو الزايد المستغنى
والطويل وهو الزايد على الاصل المراد بلا فائدة واستغنى الفرق
بينها في بحث الاكتاب والتعقيد وهو كون الكلام مطلقا لا يظهر
معناه ببلهارة بلا خبر بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه
من التحويل مقتضيا اى محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد
الجزيد عما فيه من الغشاق جواب لما مختصا بغير ما فيه اى فى القسم
الثالث من القواعد جمع قاعدة وهى حكم كل ينطبق على جزئياته
لبنوع احكامها منه كقولك كل حكم مع منكر يجب تركه وينتقل
ما يحتاج اليه من الامثلة وهى الجزئيات المذكورة لا يوضح القواعد
والشواهد وهى الجزئيات المذكورة لانها القواعد فى احص من الامثلة
ولما لا من الامثلة وهو انقص جهدا اى اجتهادا وقد استعمل الامثلة
متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الاول والمعنى لم يمنعك هذا
فى تحقيقه اى المحقق يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الاطلاقات وتعدية
اى تحقيقه وترتبه اى المحقق ترتيبا اقرب تناولا اى لغد من ترتيبه

الكتاب المشهور ترتيبا هو وضع كل شئ في مرتبة ولكن انما اخبرنا هو تفيد الكلام واكثرها اى اكثر الكتب المشهورة للاصول هو متعلق بمخدوف يقتصر فلهذا لا يكون معمول المصدر لا يتقدم عليه ولكن جاء ذلك في الظروف لانها متاخرية راجعة من الفعل ولكن كان القسم الثالث غير مصور اى محفوظ عن الحذف وهو الزايد المستغنى والطويل وهو الزايد على الاصل المراد بلا فائدة واستغنى الفرق بينها في بحث الاكتاب والتعقيد وهو كون الكلام مطلقا لا يظهر معناه ببلهارة بلا خبر بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه من التحويل مقتضيا اى محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد الجزيد عما فيه من الغشاق جواب لما مختصا بغير ما فيه اى فى القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهى حكم كل ينطبق على جزئياته لبنوع احكامها منه كقولك كل حكم مع منكر يجب تركه وينتقل ما يحتاج اليه من الامثلة وهى الجزئيات المذكورة لا يوضح القواعد والشواهد وهى الجزئيات المذكورة لانها القواعد فى احص من الامثلة ولما لا من الامثلة وهو انقص جهدا اى اجتهادا وقد استعمل الامثلة متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الاول والمعنى لم يمنعك هذا فى تحقيقه اى المحقق يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الاطلاقات وتعدية اى تحقيقه وترتبه اى المحقق ترتيبا اقرب تناولا اى لغد من ترتيبه

اى من ترتيبه

الكتاب المشهور ترتيبا هو وضع كل شئ في مرتبة ولكن انما اخبرنا هو تفيد الكلام واكثرها اى اكثر الكتب المشهورة للاصول هو متعلق بمخدوف يقتصر فلهذا لا يكون معمول المصدر لا يتقدم عليه ولكن جاء ذلك في الظروف لانها متاخرية راجعة من الفعل ولكن كان القسم الثالث غير مصور اى محفوظ عن الحذف وهو الزايد المستغنى والطويل وهو الزايد على الاصل المراد بلا فائدة واستغنى الفرق بينها في بحث الاكتاب والتعقيد وهو كون الكلام مطلقا لا يظهر معناه ببلهارة بلا خبر بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه من التحويل مقتضيا اى محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد الجزيد عما فيه من الغشاق جواب لما مختصا بغير ما فيه اى فى القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهى حكم كل ينطبق على جزئياته لبنوع احكامها منه كقولك كل حكم مع منكر يجب تركه وينتقل ما يحتاج اليه من الامثلة وهى الجزئيات المذكورة لا يوضح القواعد والشواهد وهى الجزئيات المذكورة لانها القواعد فى احص من الامثلة ولما لا من الامثلة وهو انقص جهدا اى اجتهادا وقد استعمل الامثلة متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الاول والمعنى لم يمنعك هذا فى تحقيقه اى المحقق يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الاطلاقات وتعدية اى تحقيقه وترتبه اى المحقق ترتيبا اقرب تناولا اى لغد من ترتيبه

اى من ترتيب السكاكى او القسم الثالث واخراجه لصدور الى الفاعل
او المفعول ولم يبالغ في اختصاره لفظه تقريبا مفعول له لما تقتضيه
لم يبالغ اى تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه اى تأوله
وطبعا لتسهيل فهمه على طالبه والظاهر المحتمل وفى وصف مؤلفه با
مختصر منقح سهل المأخذ ترميز باء لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد
كما فى القسم الثالث واخترت الى ذلك المذكور من القواعد وغيره
فوايد عثرت اى الطفت فى بعض كتب القوم عليها اى على تلك
الغزائد وزايد لم اظفر اى لم افرو فى كلام احدا بالصرح بها
اى بتلك الزايد ولا بلاساتهم اليها بان يكون كلامهم على وجه
يمكن خصيلها منه بالقبعة وان لم يقصدوها وسميته تلخيصا
ليطابق اسمه على مضاه واما اسئل الله تعالى قدم السند اليه قصد
الى جعل الراد لخال من صلة حال من ان ينفع به اى بهذا المحقق
كأنفع باصلة وهو المفتح او القسم الثالث منه الله اى الله ولى
ذلك النفع وهو حجبى اى محجبى وكافى ونعم الوكيل عطف لما على جلة
هو حجبى والمخصوص محذوف واما على حجبى اى وهو نعم الوكيل
والمخصوص هو الفصحى المتقدم على ما صرح به صاحب المفتح وغيره
نعم الرجل وعلى كلا التقديرين قد عطف لاقاء على الخبر **مقدمة**
ترتيب المحقق على مقدمة وثلاثة فون لان المذكور فيه اما ان يكون قبل
الله والعالى والوضع المقدم

الكتاب المشهور ترتيبا هو وضع كل شئ في مرتبة ولكن انما اخبرنا هو تفيد الكلام واكثرها اى اكثر الكتب المشهورة للاصول هو متعلق بمخدوف يقتصر فلهذا لا يكون معمول المصدر لا يتقدم عليه ولكن جاء ذلك في الظروف لانها متاخرية راجعة من الفعل ولكن كان القسم الثالث غير مصور اى محفوظ عن الحذف وهو الزايد المستغنى والطويل وهو الزايد على الاصل المراد بلا فائدة واستغنى الفرق بينها في بحث الاكتاب والتعقيد وهو كون الكلام مطلقا لا يظهر معناه ببلهارة بلا خبر بعد خبر اى كان قابلا للاختصار لما فيه من التحويل مقتضيا اى محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد الجزيد عما فيه من الغشاق جواب لما مختصا بغير ما فيه اى فى القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهى حكم كل ينطبق على جزئياته لبنوع احكامها منه كقولك كل حكم مع منكر يجب تركه وينتقل ما يحتاج اليه من الامثلة وهى الجزئيات المذكورة لا يوضح القواعد والشواهد وهى الجزئيات المذكورة لانها القواعد فى احص من الامثلة ولما لا من الامثلة وهو انقص جهدا اى اجتهادا وقد استعمل الامثلة متعديا الى مفعولين وحذف المفعول الاول والمعنى لم يمنعك هذا فى تحقيقه اى المحقق يعنى فى تحقيق ما ذكر فيه من الاطلاقات وتعدية اى تحقيقه وترتبه اى المحقق ترتيبا اقرب تناولا اى لغد من ترتيبه

المقاسد في هذا الفن أولاً الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه تذكيراً
 عن الخطأ في تادية المعنى المراد ففقد الفن الاول والا فان كان الغرض منه
 الاخذ بعن الحقيقة المعنى ففقد الفن الثاني والا ففقد الفن الثالث وجعل
 التامة خارجة عن الفن الثالث وهم كاسنيين انشاء الله تعالى على ما يحسن
 كلامه في الغرض هذه المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة مناسب
 ذكرها بطريق التعريف العهدي بخلاف المقدمة فانه لا مقتضى ليراد باللفظ
 المعرف في هذا المقام فذكرها وقال مقدمة والخطا ان تزيينها لا تعظم
 او لا تقلل مما لا ينبغي ان يقع بين المحصلين والمقدمة مأخوذة من مقدمة
 الجيش للجماعة المقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم
 لما يتوقف عليه الشروع في مسأله ومقدمة الكتاب لما يقف من كلامه
 قدمت الامر المقصود لا يتباطأ له بلما وانقطاع بها فيه وهي ههنا البيان
 معنى الفضاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة على المعاني والبيان
 وما لا يتم ذلك فلا يخفى وجه ارتباط المقاسد بذلك والفرق بين مقدمته
 العلم ومقدمته الكتاب مما خفي على كثير من الناس الفضاحة وهي في الاصل
 تنفي عن الابدان والظواهر يعرف بها المفرد مثل كلمة ضيعة والكلام مثل
 كلام ضيعة وضيفة في المراد بالكلام ما ليس بكلمة يعبر المركبات
 وغيره فانه قد يكون بيت من القصيدة غير مشتمل على اسناد بفتح السكون
 عليه مع انه يشتمل بالفضاحة وفيه نظر لانه انما يقع ذلك لراطلقوا
 على مثل هذا المركب انه كلام ضيعة ولم يقل عنهم ذلك واتصافه بالصا

بكونه في

يجوز ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان المنع انما دخل في المفرد لا
 يقال لما يقابل المركب وعلى ما يقابل المتن والمجوع وعلى ما يقابل الكلام ومما
 بالكلام صفة اقربته على انما يريد به المعنى الاخر اعني ما ليس بكلام وفيه
 بها المتكلم يقال كاتب ضيعة وشاعر ضيعة والبلاغة وهي تنفي عن
 الرسول ولا تنافي بوصف بها الاخير ان قطع اي الكلام والمتكلم دون
 المفرد اذ لم يربط كل واحد منهما بالطول بان البلاغة انما هي باعتبار الطول
 مقتضى الحال وهي لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هي بلاغة
 الكلام والمتكلم وانما قسم كلام من الفضاحة والبلاغة ولا تعد رجوع
 المعاني للخاصة الغير المشتركة في امر يعينها في تعريف واحد وهذا قسم
 لما جاب السقني الى متصل ومنقطع ثم عرف كلامها على حدة فالفضاحة
 في المفرد قدم الفضاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة
 الفضاحة كونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصا
 الكلام والمتكلم لتوقفها عليها فلو لم يدر اي خلوص المفرد من تشا فخر
 والغزابة ومخالفة القياس القوي اي المستبط من استقراء اللغة
 وتفسير الفضاحة بالخلوص ليجعل عن تسامح ما لتناظر هو وصف الكلمة
 يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشذات في قولهم
 غداؤه اي زواشيع غديره والغير غايد الى الفرع في البيت الثاني
 مستشذات اي مرتفعات او مرفوعة يقال استشذت اي رفعت
 واستشذت اي رفعت الى العلى فصل اي تعيب العقاص جميع عقيدة

فيكون ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان المنع انما دخل في المفرد لا يقال لما يقابل المركب وعلى ما يقابل المتن والمجوع وعلى ما يقابل الكلام ومما بالكلام صفة اقربته على انما يريد به المعنى الاخر اعني ما ليس بكلام وفيه بها المتكلم يقال كاتب ضيعة وشاعر ضيعة والبلاغة وهي تنفي عن الرسول ولا تنافي بوصف بها الاخير ان قطع اي الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم يربط كل واحد منهما بالطول بان البلاغة انما هي باعتبار الطول مقتضى الحال وهي لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هي بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلام من الفضاحة والبلاغة ولا تعد رجوع المعاني للخاصة الغير المشتركة في امر يعينها في تعريف واحد وهذا قسم لما جاب السقني الى متصل ومنقطع ثم عرف كلامها على حدة فالفضاحة في المفرد قدم الفضاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفضاحة كونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصا الكلام والمتكلم لتوقفها عليها فلو لم يدر اي خلوص المفرد من تشا فخر والغزابة ومخالفة القياس القوي اي المستبط من استقراء اللغة وتفسير الفضاحة بالخلوص ليجعل عن تسامح ما لتناظر هو وصف الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشذات في قولهم غداؤه اي زواشيع غديره والغير غايد الى الفرع في البيت الثاني مستشذات اي مرتفعات او مرفوعة يقال استشذت اي رفعت واستشذت اي رفعت الى العلى فصل اي تعيب العقاص جميع عقيدة

يكون ان يكون باعتبار فصاحة المفردات على ان المنع انما دخل في المفرد لا يقال لما يقابل المركب وعلى ما يقابل المتن والمجوع وعلى ما يقابل الكلام ومما بالكلام صفة اقربته على انما يريد به المعنى الاخر اعني ما ليس بكلام وفيه بها المتكلم يقال كاتب ضيعة وشاعر ضيعة والبلاغة وهي تنفي عن الرسول ولا تنافي بوصف بها الاخير ان قطع اي الكلام والمتكلم دون المفرد اذ لم يربط كل واحد منهما بالطول بان البلاغة انما هي باعتبار الطول مقتضى الحال وهي لا يتحقق في المفرد وهم لان ذلك انما هي بلاغة الكلام والمتكلم وانما قسم كلام من الفضاحة والبلاغة ولا تعد رجوع المعاني للخاصة الغير المشتركة في امر يعينها في تعريف واحد وهذا قسم لما جاب السقني الى متصل ومنقطع ثم عرف كلامها على حدة فالفضاحة في المفرد قدم الفضاحة على البلاغة لتوقف معرفة البلاغة على معرفة الفضاحة كونها مأخوذة في تعريفها ثم قدم فصاحة المفرد على فصا الكلام والمتكلم لتوقفها عليها فلو لم يدر اي خلوص المفرد من تشا فخر والغزابة ومخالفة القياس القوي اي المستبط من استقراء اللغة وتفسير الفضاحة بالخلوص ليجعل عن تسامح ما لتناظر هو وصف الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشذات في قولهم غداؤه اي زواشيع غديره والغير غايد الى الفرع في البيت الثاني مستشذات اي مرتفعات او مرفوعة يقال استشذت اي رفعت واستشذت اي رفعت الى العلى فصل اي تعيب العقاص جميع عقيدة

قصة من القيس
 اوله
 كحل الرجم ليس
 وحبوبه
 انما هي بقية ولا يعقل
 انما هي بقية المتن اسود
 ونوع من النمل المتكسر
 انما هي بقية المتن اسود
 هذا من مستندات الى العا
 قضا العقام في شئ من
 كتبه لطيف بلدي
 وحق ما في العبد المذل
 وساق ما في العبد المذل
 ونحو ذلك من قولها
 زعم الفيلسوف في فضل

وهي الخلة الموحدة من الشعر في متنى ومرسل والتمنى القبول والمرسل
 جلالة يعنى ان ذواته مشدودة على الراس يحوط وان شعره ينقسم
 الى عقاص ومتنى ومرسل والاول ثقب في الاخيرين والفرع بين
 كثرة الشعر والفاضة ههنا ان كل ما يبعده الذوق السليم والطبع
 المستقيم شيئا متعشرا في التقى فهو متنا فرسا كان من قريب متنا
 او بعد ما او غير ذلك على ما صرح به ابن الاثير في النمل المتكسر
 وزعم بعضهم ان متنا النمل في مستندات هو توسط الشئ
 الجهة التي هي من الهوسة الرخوة بين الماء التي هي من الهوسة
 الشديدة واتوا الجهة التي هي من الهوسة ولو قال مستند ل
 ذلك النمل وفيه نظر لان الزاوية المعلقة ايضا من الهوسة وقل ان قول
 الخارج سبب النمل المتكسر بالفضاحة وان في قوله تعالى امر اعداءكم
 قتلا قريبا من حد التنا في فضل بفضاحة الكلمة لكن الكلام الطويل
 على الكلمة غير ضيقة لا يخرج عن الفضاحة كما لا يخرج الكلام الطويل
 التمثل على كلمة غير عربية عن ان يكون عربيا وفيه نظر لان فضاحة الكلمة
 مأخوذة في تعريف فضاحة الكلام من غير فرق بين طويل او قصير على ان
 هذه القائل قتل الكلام بما ليس كلمة والقياس على الكلام العربي ظاهر الفساد
 سلم عدم خروج السماع من الفضاحة فجرد اشتغال القرآن على كلام غير ضيق
 كلمة غير ضيقة ما يفرق الى نسبة الجمل والجزء الى الله تعالى عن ذلك على
 كبير والعربية كون الكلمة وحشيته غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة استعمال

عوسج

انما انما انما
 انما انما انما

عوسج في قول الخليل ومقلده وحاجبا من اي مدققا مقلدا وفاقا
 اي شعرا اسود كالقلم ومرسنا اي انفا مسجلا كما في السجى
 في الدقة والاسواء والتبرج اسم قين بنسب اليه السيف او السرا
 في البريق والاعان فان قلت لم يجعل اسم مفعول من سيج الله
 وجهه اي بنية وحسنه قلت هو ايضا من هذا القبيل اذ هو لا محالة
 يكون مفعولا تاما من السراج او يكون من باب الغرابة انما ما خرج
 من السراج على ما صرح به الامام المردود في حيث قال السراجي
 منسوب الى السراج ويجوز ان يكون مفعولا لكثرة ما ورد
 حتى كان فيه سراجا ومنه ما قيل سيج الله امرك اي حسنه وتوهم
 والمطابقة ان يكون الكلمة على خلاف قانون مفردات الالفاظ الموصولة
 اعني على خلاف ما ثبت عن الواضع نحو الاجل بقاء الامام في قوله
 لله الله العلي الاجل والقياس لاجل فقر ال وما و الي بابي وهو
 فيج لا نه ثبت عن الواضع كذلك قبل فضاحة المفرد موصلة مما ذكر
 ومن الكراهة في السمع بان يكون اللفظ بحيث يحذف السمع ويحذف
 عن سماعه الجري في قول ابي الطيب مبارك الاسم اعز القبيح
 الجري اي النفس شريف النسب والاعز من الليل الابيض الجبهة
 ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لان الكراهة في السمع
 هي من جهة الغرابة المصنوعة بالحسنة مثل ما كانتم وافرقتوا
 ذلك وقيل لان الكراهة في السمع وعدمها يرجعان الى طيب النعم

قوله
 قوله
 قوله

هذا من مستندات الى العا
 قضا العقام في شئ من
 كتبه لطيف بلدي
 وحق ما في العبد المذل
 وساق ما في العبد المذل
 ونحو ذلك من قولها
 زعم الفيلسوف في فضل

وعدم الجيب لا الى نفس القيد وفيه نظر القطع باستكراه الجري حتى دون النفس
 مع قطع النظر عن التعم والفصاحة في الكلام طرقة عن ضعف التاليف وتأخر
 الكلمات والتعقيد مع فصاحتها وهو حال من التغير في خبره وعجزه
 عن مثل زيد اجل وشعر مستنير وانتهى من حيث وقبل هو حال من الكلمات
 ذكره بغيرها لئلا يكون الفصل بين المال وذيها بلا جوف وفيه نظر لا محذور
 قد اقتضوا لا لعل ويرى ان يكون الكلام التمثل على تناظر الكلمات
 الغير الفصيحة فليحتمل لانه يصدق عليه انه خالص من تناظر الكلمات الكمال
 فصحة ما فهمه لصعوبة ان يكون التاليف على خلاف ما ذكره النحوي المشهور
 بين الجمهور لا سيما قبل الذكر لفتا وحسنه وكما هو ضرب من الله ويدل على ان يكون
 الكلمات تقبل على القان وان كان كل منها فصحة غير ليس في حرب وهو
 اسم من اجل قومه والبيت في حرب فكان قرأى خال من الماء والكلام وذكر
 في غايه الخطا فان من الخي من ما يقال لها العاتق فصاح واحد منهم على
 ابراهيمه فان فنانك الله الحق هذا البيت وقوله كرم متى امدحه امدحه وكما
 واذا ما لته لته وحكا والواو في الراء الحال وهو مبتدأ وخبر قوله معي و
 مثل بمثلين لان الاول متشابه في الثقل والثاني دونه ولان متشابه الثقل
 في الاول نفس اجتماع الكلمات والثاني حروف منها وهو في تكرير امدحه دون
 محذور الجيب بين الماء والهاء الوقوع في التكرير مثل فصحة فلا يصح القول بان مثل
 هذا التمثل محل بالفصاحة ذكره صاحب السمعيل بن عباد انه انتقد هذا
 القصيدة بحرف الاستاد ابن العبد فلما بلغ هذا البيت قال له الاستاد

على تقديره

من فاني بغير اسمي
 من فاني بغير اسمي
 من فاني بغير اسمي

هل تعرف فيه شيئا من العجبة قال نعم مقابلة المبح بالقوم ما تقابل بالدم
 او الجأ قال لا شاعر غير هذا المهد فقال لا امرى غير ذلك فقال لا شاعر
 هذا التكرير امدحه امدحه مع الجيب بين الماء والهاء وهما من حروف اللين
 خارج عن حد الاعتدال نادر كل التناو في ثني عليه الفاصلة والتعقيد
 اي كون الكلام معتقدا ان لا يكون الكلام ظاهرا لئلا يطرأ على الموارد منه كل
 واقع اما في التعم بسبب تقديم او تخير او حذف او غيره مما يوجب صعوبة
 فهم المراد كقول الفردق في مدح خال هشام بن عبد الملك وهو ابراهيم بن
 هشام بن اسمعيل بن زوي وما مثله في الناس الا مملكا ابراهيمه حتى
 ابراهيمه بغير اي احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اي رجل اعلى
 الملائكة مشاهدا ابراهيمه اي ابراهيم ذلك الملك ابراهيمه اي ابراهيمهم
 اي لا يماثله احد الا ابراهيم اخوه وهو هشام فبني فضل بين المبتدأ
 والخبر عن ابراهيمه ابراهيمه بالاجبة الذي هو محي وبين الموصوف والصفة
 اعني حتى يقام به بالاجبة الذي هو ابراهيم وتقدم المستثنى اعني مملكا على
 المستثنى منه اعني حتى وفضل كثير بين البدل وهي البدل منه وهو مشد
 وقوله اسم ما وفي الناس خبره والا مملكا منصوب لتقدمه على المستثنى
 قيل ذكر ضعف التاليف يفتي عن ذكر التعقيد اللفظ وفيه نظر يجوز
 ان يحصل التعقيد باجتماع عدة امور موجبة لصعوبة فهم المراد وان
 كان كل واحد منها جازما على قانون النحوي وبهذا يظهر فساد ما قيل انه
 لا حاجة في بيان التعقيد في البيت الى ذكر تقديم المستثنى على المستثنى

بل لا وجه له لان ذلك غير باق في القاء ان لا يخفى انه يوجب نفي التثنية
وهو ما قبل الشدة والضعف وانما في الاشتغال عطف على قوله انما في النظم
اي لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد منه لعل واقع في انتقال الدهن
من المعنى الاول المعهود بحسب اللغة الى الثاني المعصوف في ذلك بسبب ان الدلالة
البعيدة المضمرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء الغرضين الدالة على المقصود
كقولنا اكثر وهو عباس بن الاخضر لم يقل كقولنا لا يتبعهم عن الغنى الى
الفرزدق ساطع بعد الدار عن كثره في وسك بالرفع وهو الصحيح وبما
وهم عناية الدمع ليعلم جعل سكب الدمع كناية عن الكثرة والحزن
واصاب كثره اخطا في جعل جود العين كناية عما يوجه دأب الدلالة في
من الفرج والسرور فان الاشتغال من جود العين الى بطلانها بالدمع خا
امراة البكا وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا اما قصد الشاعر
من السرور التماس بالملامات ومعنى البيت اني اليوم الحبيب قد ابعد
والفرق وارادوا على مقاصد الاخران والاشراق واخرج عصفيا
واحتل لاجلها حرا فيفيض الدمع من عيني لا تبيد لك الى وصل يد
ومرارة لا يزدل فان الصبر مفتاح الفرج وان مع كل عسر يسر وكل بلاء
نهاية والى هذا اشار الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز والقوم فيها
كلهم فاسد او مراد في الشرح في فضاحة الكلام خلوصه عما ذكره
ون كثره التكرار وتناوب الامتاعات كقوله وبعد في في فرة بعد غمرا
سبح اي من حسن الجري لا ينبغي ان يكتبها كانهما جري على الماء لها

سبح منها حال من شراهد عليها متعلق بشراهد شراهد فاعل الظرف
لها بعد ان لها من نفسها علما والله اعلم بما قبل التكرار في كل مرة
بعد مرة اخرى ولا يخفى انه لا يحصل كثرة بذكره ثانيا وفيه نظا لان المراد
بالكثرة منها ما قبل الوجد ولا يخفى حصولها بذكر ثانيا وتناوب الامتاعات
مثل قوله حاتم جري حوت البذل الجري فانت ممرى من سقا وسمع فيه
اشارة حاتم الجري جري الحوت الى البذل والجري ثانيا لا جري
فصل في التثنية وهي ارض ذات ثل لا يثبت شيئا والوجه معظم التثنية
ارضى ذات ثلها والوجه هو اللام ونحوه وقوله فانت جري من سقا
اي جري ثلها سقا وتسمع صوتك يقال فلان جري من سقا وسمع اي جري
اراد وسمع قوله كذا في التصاح فظهر ثانيا ما قبل ان متاعا فانت جري من
منه سقا وتسمع كلامها وفاد ذلك مما يشهد به العقل والنقل
وفيه نظا لان كذا من كثرة التكرار وتناوب الامتاعات ان نقل اللفظ بسببه
على الثاني فقد حصل الاحتراز عنه بالشافر والاملا على الفضاحة كيف
وقد يقع في التثنية مثل ما سبق من نوح وذكر جري من سقا بذكره او نفس
وما سبق بها فاللهما جريها وتقولها والفتا في النظم ملكة هي كيفية
براسة في النفس والكيفية عن لا يتوقف تعقل على تعقل الغير ولا يخفى
القصة واللافتة في محل انشاء او ثانيا فخرج بالقيده الاول الاعراض
النسبية مثل الامتاعة والفعل والانتقال ونحو ذلك وتقولها لا يقتضيه
القضية الكثر بقولنا واللافتة القطعة والوجد وقولنا اولا اليد مثله
ان يفتل فيهم

الكن وهو الذي لا يقتضيه وجوده
وعدمه ما هو عرض لانه ان
لم يكن في الموضوع وهو الجلي
الكل وهو الجلي هو وان كان في الموضوع
فهو الموضوع هو عند الحكماء
وام لا تارة اما يقتضيه القضية
اولا او لا ذلك الاول هو
وغيره انما هو من ان لا يقتضيه
القضية لانه كما لا خلاف والمقادير
وانما في الاعراض النسبية وغيره
في الاعراض يتوقف تعقلها على
نقل من سقا وتسمع
اولا او لا ذلك الاول هو
وغيره انما هو من ان لا يقتضيه
القضية لانه كما لا خلاف والمقادير
وانما في الاعراض النسبية وغيره
في الاعراض يتوقف تعقلها على
نقل من سقا وتسمع

مثل العلم بالعلوم الفقهية الفلسفية او الاصلية فتكون كذا اشعارا به لوجه من القصور
بل قد يصح لا يثبت فيها في الاصطلاح ما لم يكن ذلك راسخا فيه وقوله بقدر بقا
على التعديل عن المقصود وان ان يقول بغير اشعارا به يستقيم ان يوجد فيه
تلك الكثرة سواء وجد فيه التعديل او لم يجد وقوله بل قد يصح ليعلم للمفرد ان
اما المركب فظاهر واما المفرد فكان قول عند التعدد واما غلام جارية ثوب
بساط الى غير ذلك والبالغة في الكلام مطابقة لغيره لئلا يخلو مع فصاحتها
الكلام والمحال هو الامر الذي الى ان يعتبر مع الكلام الذي يورث به اصل
الموارد خصرية تامة وهو مقتضى الحال مثلا كذا الخاطب منكر الحكم حال تحقيقه
تأكيد الحكم والتأكيد مقتضى الحال وقوله ان زيد في الدار مركبا بان كلام
مطابق لقتضى الحال وتحقيق ذلك انه من جزئيات ذلك الكلام الذي يقتضيه
الحال فان الاكثار مثلا يقتضى كلاما مركبا وهذا مطابق لمرئى على جميع انه
مما قد عليه على عكس ما يقال انه الكلي مطابق للجزئيات وان امره بتحقيق
هذا الكلام ما يرجع الى ذكره في الشرح في تعريف المعنى وهو مقتضى الحال
مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الاعتبار بالاقرب بهذا المقام يتغير
الاعتبار بالاقرب بهذا المقام وهذا عين تفاوت مقتضيات الاحوال لا
التباين بين الحال والمقام انما هو بحسب الاعتبار وهو ان يتوقف في الحال
كونه زمانا ان يرد الكلام فيه وفي المقام كونه محلا له وفي هذا الكلام شأنا
اجالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وتحقيق مقتضى الحال فقام كل
من التكثير والاطلاق والتقديم والذكر يبين مقام خلافا في خلافه

مفاد

منها بين ان المقام الذي يناسبه تكثير المسند اليه او المسند اليه ان المقام الذي
يناسبه التعريف ومقام اطلاق الحكم والتعلق او المسند اليه او المسند اليه
يبين مقام تقييد بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او اضافة
بذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يبين مقام
ذكرها بين مقام حذفه فتكون خلافا شاملا لما ذكرنا وانما فصل قوله
ومقام الفصل يبين مقام الوصل تنبيها على عظم شأن هذا الباب
وانما لم يقل مقام خلافا لانه احضر واظهر لان خلافا الفصل انما هو
الوصل وتنبه على عظم الشأن فصل قوله ومقام الاختيار يبين مقام خلافا
اي للاختاب والمساوات وكذا اختاب الرتبة مع خطاب العبي فان مقام
الاول يبين مقام الثاني فان الرتبة يناسبه من الاعتبار مرات اللطيفة
والمعاني الدقيقة الخفية لا يناسب العبي وكل طر مع صاحبها
اي مع كلمة اخرى مصاحبة لها مقام ليس تلك الكلمة مع ما يشاء
لك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشيء
فله مع ان مقام ليس له مع اذا وكذا الكل من ادوات الشرط مع لما
مقام ليس له المضارع وعلى هذا القياس وارتقاء شأن الكلام
في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار بالناسب والخطا طر اي الخطا
شأنه بعد ما اي بعدم مطابقته للاعتبار بالناسب والمراد بالاعتبار
الناسب هي هنا الامر الذي اعتبره الحكم مناسبا بحسب الحقيقة ويجب
تتبع خواص تراكيب المبلغا يقال اعتبر الشيء اذا نظر اليه وارتب

يعني السلف

حتى يمكن حصرها كما يقال مرجع الجود الى المعنى الاختراز عن المعنى تامة
 المعنى المراد والآخر المعنى الذي المراد بلفظ فصيح غير مطابق لمقتضى الحال
 فلا يكون بليغاً ولا يتميز الكلام الفصيح عن غيره والآخر بما اورد في الكلام
 المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون بليغاً لوجوب وجود الفصاحة في
 ويدخل في تميز الكلام الفصيح من غيره تميز الكلمات الفصيحة من غيرها
 لوقوفه عليها والثاني اي تميز الكلام الفصيح عن غيره بجملة اي بعضه
 ما يبين اي موضع في علم من اللغة كالعزابة وانما قال في علم من
 اللغة اي معرفة اوضاع المفردات لان اللغة اتم من ذلك ببعضه غير
 يتميز السالم من العزابة من غير بعضه من تنوع الكتب المتداولة والاطار
 بمعنى المفردات المتداولة علم ان ما هذا ما يقتضي الى تميزا وتخرج
 فكل سائر من العزابة ولقد اتين فساد ما قيل انه ليس في علم اللغة
 ان بعض الالفاظ يحتاج في معرفته الى ان يبحث عنه في الكتب
 المبسوطة في اللغة او في علم الصرف كالمعرفة القياس اذ به يعرف
 ان الاجل مخالف القياس دون الاجل اذ في علم النحو كضعف البناء
 والتعقيد اللفظي او ما يدرى بلحس كالتأخر اذ به يعرف
 ان مستثنى كمتنا فردون من وقع وكذا اشار في الكلمات وهو
 اي ما يبين في العلوم المذكورة او يدرى بلحس كالتأخير ما يدرى
 الى ما ومن نزهه انه عايد الى ما يدرى بلحس فقد سها سها
 ظاهر اما عند التعقيد المعنوي اذ لا يعرف تلك العلوم ولا يبين

تميز السالم

تميز السالم من التعقيد المعنوي من غيره فعلم ان مرجع البلاغة
 بعضها مبين في العلوم المذكورة وبعضها مذكر بلحس في
 الاختراز عن الخطا في تامة المعنى المراد والاختراز عن تعقيد
 المعنوي فبت الحاجة الى علمين مفيدين لذلك فوضعوا
 علم المعاني للاول وعلم البيان للثاني واليه اشار بقوله وما
بجهد من الاول من الخطا في تامة المراد علم المعاني وما يجرى
 به من التعقيد المعنوي علم البيان وشتموا هذين العلمين علم
 البلاغة لما كان مزيد اختصاصا بها بالبلاغة وان كان للبلاغة
 شرف على غيرها من العلوم ثم لحاجا المعرفة فراجع البلاغة
 الى علم اخر فوضعوا لذلك علم البديع واليه اشار بقوله وما
 يعرف به وجه التحسين للكلام علم البديع ولما كان هذا التحسين
 في علم البلاغة وتواضعها الخصر مقصور في ثلاثة فنون وكثير
 من الناس يبتغي الجمع علم البيان وبعضهم يبتغي الاول علم
 المعاني والاخير يبتغي علم البيان والبديع علم البيان والثاني
 علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة الفراول علم المعاني
 تقدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان مرعا
 المطابقة لمقتضى الحال وهو مرجع علم المعاني معتبرة في علم البيان
 مع زيادة شئ اخر وهو ايراد المعنى الواحد في طرف مختلفة
 وهو علم اي الكلمة بقدرتها على ادراكات جزئية ويجوز ان يريد به

الفراول علم المعاني

نفس الاصول والقواعد المعروفة ولاستعمال المعرفة في الجزئيات قال
 يعرفه احوال اللفظ العربي اى هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية
 هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى ان اى فرد
 يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم وقوله الذى بها يطابق هـ
 اللفظ مقتضى الحال احراز من الاحوال التى ليست بهذه الصفة مثل
 الاعلال والادغام والرفع والتثنية وما اشبه ذلك مما لا بد منه
 في تامة اصل المعنى وكذلك الحتم البدية من التخييل والترصيع
 ونحوها مما يكون مبدى مراداة المطابقة والمراداة علم يعرف به
 هذه الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال كـ
 لكن ان ليس علم المطابقة عبارة عن تصور معاني التعريف لتكبر
 والتقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك وبعد القيد
 يخرج عن التعريف علم البيان اذ ليس البحث فيه عن احوال اللفظ
 من هذه الجنية والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له كـ
 من التقديم والتأخير والاثبات والحذف وغير ذلك ومقتضى
 الحال في التحقيق هو الكلام الكلى المكلف بكيفية محصورة لا نفس
 الكميات من التقديم والتأخير والتعريف والتكبر على ما اشار اليه
 في الفتح وصرح به في شرحه كوالا لما صح القول بانها احوال واللفظ
 بها يطابق اللفظ مقتضى الحال لانها عين مقتضى الحال وقد كـ واللفظ
 حقا ذلك في التبع وحوال الاستناد ايضا من احوال العقول

ان التاكيد
 ظاهر من النص
 وغيره

ان التاكيد وتركه مثلا من الاعتبارات الراجعة الى نفس الجملة
 وتخصيص اللفظ بالمراد اصطلاح لان الصناعة اتموا وضعت
 ويصير المقصود من علم المطابقة ثمانية ارباب مختار الكل في الاجزاء
 في الجزئيات احوال الاستناد الجزئى وحوال الاستدلال وحوال الاستدلال
 متعلقات الفعل والقصور والافتاء والفصل والوصل والابتداء وال
 والساوات واما المختص فيها لان الكلام المختص وانما لا محالة
 يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين تامة بنفس الكلام وفي تعلق
 احد الطرفين بالآخر بحيث يقع التكرار عليه سواء كان ايجابا او سلبا
 او غيرهما كما في الاشارة الى خبرها بايقاع الحكم به على الحكم عليه
 او سلبه عنه خطأ في هذا المقام لانه لا يشتمل النسبة في الكلام لان
 فلا يصح للقيم الكلام ان كان نسبته خارج في احد الامرين فلهذا
 اى يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقة
 اى تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكونا ثبوتيين او سلبيين
 او لا تطابقه بان يكون النسبة القهريه من الكلام ثبوتية والتى
 بينها في الخارج والواقع سلبية او بالعكس فغير اى الكلام خبر
 والادان لم يكن النسبة خارج كذلك فان شاء وتحقق ذلك
 ان الكلام اما ان يكون نسبته بحيث يحصل من اللفظ ويكون اللفظ
 مراد لها من غير قصد الى كونه ولا على نسبته املة في اللفظ
 بين الشيين وهو الافتاء او يكون نسبة بحيث يقصد ان لها

نسبة خارجية تطابقها ولا تطابقها وهو الخبر لان النسبة المنقولة
من كلام الماصلة في الذهن لا بد وان يكون بين الشبهين ومع
قطع الفرع عن الذهن لا بد وان يكون بين هذين الشبهين في الواقع
نسبة ثبوتية بان يكون هذا ذاك او سلبية بان لا يكون هذا ذاك
الا ترى انك اذا قلت مزيد قائم فان القيام مثلا حاصل لمزيد
قطعا سواء قلنا ان النسبة من الامور الخارجية او ليست منها
وهذا معنى وجود النسبة الخارجية والخبر لا بد من مسنده اليه
ومسند واسناد والمسند قد يكون له متعلقات او كان قديما
او ما في معناه كالمصدر واسم الفاعل وما اشبه ذلك ولا وجه
لتخصيص الكلام بالخبر وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر او بغيره
وكل جملة قرئت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة في الكلام
البلغي اما زائد على اصل المراد لفائدة استعزازه عن القول على
انه لا حاجة اليه بعد تفيد الكلام بالبلغ او غير زائد هذا
كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكرنا من القصر والفصل
والوصل والايان ومقابلته انما هي من احوال اللبلة او المسند اليه
او المسند مثل التاكيد والتأخير وغير ذلك فالواجب في هذا المقام
بيان سبب فرادها وجعلها ابوابا براسها وقد تضمنت ذلك
في الشرح **تنبيه** على تغير الصدق والكذب الذي قد سبق
اشارنا ما اليه في قوله تطابقه ولا تطابقه اختلف المقاتلون

باختصار الخبر

باختصار الخبر في الصدق والكذب في تغيرهما فقبل صدق الخبر
اي مطابقه حكمه للواقع وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام
لخبره وكذبه اي كذب الخبر عدمها اي عدم مطابقه للواقع
يعني ان الشبهين الذين لواقع بينهما نسبة في الخبر لا بد وان يكون
بينهما نسبة في الواقع اي مع قطع النظر عن الذهن وعملا يدل
عليه الكلام فطابقه تلك النسبة المنقولة من الكلام لنسبة التي في الخبر
بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها بان يكون
احدهما ثبوتية والاخرى سلبية كذب وقيل صدق الخبر مطابقه
لاعتقاد الخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب
الخبر عدمها اي عدم مطابقه لاعتقاد الخبر ولو كان خطأ فقول
الفاعل التماثل تحت معتقد ذلك صدق وقوله التماثل فوقا غير
معتقد ذلك كذب والمراد بالاعتقاد الحكم الذي للجزم بالبرهان
في العلم والفكر وهذا ينحل بخبر التاكيد لعدم الاعتقاد فيه فيلزم
الواسطة ولا يتحقق الاختصاص اللهم الا ان يقال انه كاذب لانه اذا
اشق الاعتقاد صدق عدم مطابقه لاعتقاد والكلام في ان
الشك في خبره وليس بخبر مذكور في الشرح فليطالع ثمة بدليل قوله
وانما ذلك المتفقون قالوا شهد انك لرسول الله والله يعلم انك
لرسوله والله يشهد ان المتقين لكانون فانه تعالى جعلهم كذابين
في قولهم انك لرسول الله لعدم مطابقه لاعتقادهم وان كان مطا

للواقع ومرت هذا الاستدلال بان المعنى كاذبون في الشهادة وفي
 ادعائهم المرافعة فان الكذب راجع الى الشهادة باعتبار مقتضاها
 خبر كاذباً غير مطابق للواقع وهو ان ^{هذه} الشهادة من صميم القلب
 وخلص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية واللفظ
 انهم كاذبون في شهادتهم اي في تسمية هذه الاخبار شهادتهم
 الشهادة ما يكون على وفق الاعتقاد فتكون تسميتها مصدر مقادير
 الى المفعول الثاني والاول محذوف واللفظ انهم كاذبون هـ
 في الشهادة اي قولهم انتم لرسول الله لكن كاذب في الواقع بل
 في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه شتم
 مطابق للواقع فيكون كاذباً باعتقادهم وان كان صادقا هـ
 في نفس الامر فكأنه قيل انهم يزعمون انهم كاذبون في هذا الخبر
 الصادق وحي لا يكون الكذب لا يمتنع عدم المطابقة للواقع
 فليثبات لا يتوهم ان هذا اعتقاد يكون الصدق والكذب
 راجعين الى الاعتقاد والجاحظ انكرا خصاص الخبر في الصدق
 والكذب وثبتت الوسطة ونزعم ان صدق الخبر مطابقة
 للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم
 مطابقة الواقع مع اعتقاد انه غير مطابق وغيرهما غير
 هذين القسمين وهو امر غير اعتدائه المطابقة مع اعتقاد عدم المطابقة
 او بدون الاعتقاد اصلا وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون

ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتسمية اخفى منه
 بالتصريح من السابقين لا راجع الى الاعتقاد في الصدق مطابقة الواقع
 والاعتقاد جميعا وفي الكذب عدم مطابقة جميعا بناء على ان اعتقاد
 المطابقة يستلزم مطابقة الاعتقاد ضرورة توافق الواقع والاعتقاد
 وكذا اعتقاد عدم المطابقة للواقع يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد
 وقد اقصرت في التصريحين السابقين على احدهما بدليل اقرى على الله
 كذا با ام به حجة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه واله
 وسلم بالخبر والنشر على ما يدل عليه قوله تعالى اذا امرتكم كل ممزق
 انكم لفي خلق جديد في الافتراء واخبار حال الجنة على سبيل منع
 الخبر ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة لا قوله ام به
 حجة على ما سبق الى بعض الادغام غير الكذب لانه فيه اي لا
 الثاني فيم الكذب اذ المعنى كذب ام اخبار حال الجنة وفيه القدر هـ
 يجب ان يكون غير وغير الصدق لانهم لم يعتقدوا اي لان الكفار
 لم يعتقدوا صدقه فلا يريدون في هذا المقام الصدق الذي هو
 ميراجل عن اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدم صدقه كما
 اظهر في ادعائهم بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم
 عقلاء من اهل القرآن عايرين بالثقة فيجب ان يكون من الخبر ^{الذي}
 بصادق ولا كاذب حتى يكون هذا منه بغيره وعلى هذا لا يتوجه
 ما قيل انه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق لانهم

لم يجز له لئلا يلحق عدم الصدق بل على عدم ايراد الصدق
 فليست هذه الاستدلال بان القصة اي معناه به جنة
 ام لا بقدر مقتضى اي عن عدم الافتراء بالجنة لان الجحيم لا افتراء
 له لانه الكذب من عدم ولا يعد الجحيم والثاني ليس قبيحا للكذب بل
 لما هو اخفى منه اعنى الافتراء فيكون هذا حقا الخبر الكاذب بزمه
 في نفيه هذه الكذب عن عدم والكذب لا عن عدم **باب الافتراء**
كأنه لا يورث كلفا وما يجري مجراها الى اخرى بحيث يفيض الحكم
 بان مضمون احديهما ثابت لغرض الاخرى او منقضى منه وانما تقدم
 بحث الخبر على الافتاء لعظم شأنه وكثرة مباحثته ثم احوال الاستدلال
 على احوال المسند اليه والسند مع تاخر النسبة عن الطرفين لا
 البحث في علم المعالي انما هو من احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا
 اليه او مسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق الاستناد والعقد
 على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لانه ان قصد
 الخبر اي من يكون مصداق الخبر والاعلام والا فالجمله الخبرية كثر
 قهره لا غير من اخر غير فائدة الحكم ولا من مثل التحميد والتعزير في قول
 نقل احكامه عن امرية عمران مرتبة الى وضعها انشئ وما اشبه ذلك
 بخبره متعلق بقصد افادة الطالب خبرا ان اما الحكم مفعول الافادة
 او كونه اي كون الخبر ما لم يأت به اي بالحكم والمراد بالحكم هنا وقوع

الخبر لا يورث كلفا

النسبة لا يورثها

النسبة او لا يورثها وكونه مقصورا على الخبر لا يستلزم تحققه في الواقع
 وهذا مراد من قال ان الخبر لا يورث كلفا او انتفائه ولا فلا يخفى ان
 مدلول قولنا زيد قائم ومفهومه ان القيام ثابت لزيد وعدم ثبوته
 له احتمال عطف لا مدلول ولا مفهوم للفظ طيفهم ويبقى الاول اي الحكم
 الذي يقصد بالخبر كونه قائما فائدة الخبر والثاني اي كون الخبر طائفا
 به لا زمها اي لانم فائدة الخبر لا يورث كلفا افاد لك ان افادته عالم به
 بالحكم وليس كمالا في قولنا افادته عالم بالحكم افاد نفسه الحكم على ان
 يكون الحكم معلوما قبل الاخبار كما في قولنا من حفظ القرآن فقد
 التزمه وتعيه مثل هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شأنه
 ان يقصد بالخبر ويستفاد منه والمراد بكونه طائفا بالحكم حصول
 صورة الحكم في ذهنه وهما اثبات شريفة من اخبارها في الشرح
 وقد يترك الطالب العالم بها اي بقايد الخبر ولازمها من جهات اهل
 فليعلم اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة بين لعدم جريه على موجب العلم
 فان كل خبري علم مقصود علمه هو والجاهل سواه كما تقول العالم ان
 للقلوب الصلوة واجبة وتقول العالم بالشيئ منزلة الجاهل به لا
 خطايه كثيرة في الكلام منه قوله تعالى ولقد علموا لمن اشتبهه ماله
 ماله في الآخرة من خلاق ولينما مشرو به انفسهم لو كان يعلمون
 بل تمثيل وجود الشيء منزلة عدمه كثر منه قوله تعالى وما مبيت
 اذ مبيت ولكن الله مرعى فيبقى اي اذا كان قصد الخبر خبر

افادة الطالب ينبغي ان يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حد من
 من اللغز فان كان الطالب عال الذهن من الحكم والتردد فيه
 اى لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا متردد في ان
 النسبة هل هي واقعة ام لا وبهذا يتبين فساد ما قيل ان الظن
 عن الحكم يستلزم الظن من التردد فيه فلا حاجة الى ما ذكره بل
 ان الحكم والتردد فيه متنافيان استغنى على لفظ الجحيم
 عن من كان متأكدا ليتمكن الحكم في الذهن حيث وجد خاليا وان
 كان الطالب مترددا فيه اى في الحكم كالبالغ بان يحضر في
 الامام واسمها الحكم وتخير في ان الحكم منها ووقوع النسبة او لا وقوعها
 حسن تقوية اى تقوية الحكم بمؤكد ليزيل ذلك المؤكد تردد
 فيمكن ذلك الحكم فيه لكن المذكور في دليل الاجتهاد انه انما
 يحسن التاكيد اذا كان الطالب ظن في خلاف حكمه وان كان
 الطالب منكرا للحكم وجب توكيد اى توكيد الحكم بحسب الانكسار
 اى بقدره قوة وضعفا ينبغي زيادة التاكيد بحسب ازدياد
 الانكسار والذلة له كما قال الله تعالى عاين عن رسول محسني عليه
 السلام اذ كان في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان
 واسمها الجلة وفي المرة الثانية مرتبا علم انا اليكم مرسلون مؤكدا
 انما انتم وان والام واسمها الجلة لمبالغة الطالبين في الانكسار
 حيث قالوا اما انتم الا تبشروا انزلنا من شئ ان انتم

لا تكذبون

لا تكذبون وقرئوا ذلك ليعلموا ان تكذبا لاثنين تكذب بالثلاث
 فالكذب اول اثبات وبعث الضرب الاول ابتدائيا والثاني طلبيا
 والثالث اكثريا وبعث اخراج الكلام عليها اى على الوجه المذكور
 وهي التكرار في التاكيد في الاول والثقوية بمؤكد استغنى في الثاني
 وجوب التاكيد بحسب الانكسار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو
 اخفى مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى
 الظاهر مقتضى الحال من غير عكس كانه صورة لمرآة الكلام على مقتضى
 الظاهر فانه يكون على مقتضى الحال ولا يكون مقتضى الظاهر وكثيرا ما
 يخرج الكلام على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر فيجعل غير التاكيد
 كالتاكيد اذ اقدم اليه اى الى غير التاكيد ما يلوح اى يشير له
 اى لغير التاكيد بالجهر فيستشرف غير التاكيد له اى الجهر بغير نظر
 اليه استشرف الشيء اذا رجع مرآته ان ينظر اليه ويطبق كنهه في
 الاستنظر من النفس استشرف الطالب المتردد نحو لا تخافوا
 في الذين ظفروا اى لا تدعوني يا فوج في شأن قومك واستدعوا العدا
 عنهم وشفاؤك هذا الكلام ملوح بالجهر لولا انما يشير به قد حق عليهم
 العذاب فصار مقام مقام ان يتردد الطالب في انهم هل صاروا
 محروما عليهم بالاعتراف ام لا فعيل انهم مفرقون موكله اى بان
 والا فانه لم يكونوا مفرقين حين صدور الكلام بل محروما عليهم
 اى محروم عليهم بالاعتراف ويجعل غير الحكم كالسكر اذا لاح اى ظهر

عليه اي على غير المكشوف من امارات الاكام نحو جاء شقيق اسم
 رجل عامه فاما محمد اي واضعا على العرض فليكن ان في بني عه
 مرعا حاك كن حنيه واضعا مرحة الرجح على العرض من غير الثقات
 وتبينوا اماره انه يعتقد انه لا مرجع فيهم بل كلام عمل الاسلح
 نزل منزلة المنكر وطلب خطاب الثقات بقوله ان في علم فيهم
 مؤكدا بان وفي البيت على ما اشار اليه الامام السيد في علم فيهم
 كانه يرميه بانه من السقف والبن عجت لو علم ان فيهم من
 لما التفت لفت الكفاح ولم يفرق على الرابع على طريقته قوله
 لمز لما التفتا تنكب لا يظن ان الزحام يرميه بانه لم يباشرا اندايد ولين
 الى مضائق الجامع كانه يخاف عليه انه يدس بالقوائم كايضا على
 السنان او انشاء القلة منانه وضعف بانه ويجعل المنكر كغير المنكر
 اذا اضعه اي مع المنكر ما ان ما طه اي شئ من الدليل والشواهد
 ان تامل المنكر ذلك المنكر ارفع عنه اي عن انكاره ومع كونه
 معه اي يكون معلوما له مشاهدا عند كل بقول المنكر لا انكار
 الاسلام حق من غير تكيد لان مع ذلك المنكر لا يلبس دالة على
 حقيقة الاسلام وقيل معنى كونه معه اي يكون معه موجودا
 في نفس الامر وفيه نظر لان مجرد وجوده لا يكفي في الارشاد عالم
 حاصله عند وقيل معنى ما ان تامله شئ من العقل وفيه نظر
 لان المناسب ان يقال ان تامل به لانه لا يتامل العقل بل يتامل به

في الخبر

نحو لا يرب فيه ظاهر هذا الكلام انه مثال لمجل منكر كغيره في الكلام
 لذلك وبما انه ان معناه لا يرب فيه ليس القرآن بمنزلة الرب لا يفتي
 ان يرتاب فيه وهذا منكر ما ينكر كثير من الخاطئين ولكن نزل كلام
 منزلة عدمه لما معهم من الدلائل الدالة على انه ليس ما يفتي ان
 فيه والاهل ان يقال انه نظير تنزيل وجود الله منزلة عدمه
 بناء على وجود ما يزيله فانه نزل ريب المراتبين منزلة عدمه تعالى
 على ما يزيله حتى نفي الرب على سبيل الاستغناء كان نزل الاكام
 منزلة عدمه لذلك من ترك التاكيد وهكذا اي مثل اعتبارات
 الاثبات اعتبارات النفي من التبريد عن المزلزلات في الابدان والقوى
 بمؤكد استحضار في الطلب وجوب التاكيد بحجج الاكام في الاكام
 نقول لحال الذهن ما زيد قائما او ليس مزيد قائما والاطالب
 بقاء المنكر والله ما زيد بقاء على هذا القياس ثم الاستاد
 مطلقا سواء كان اثباتا او اخرا بما منه حقيقة عقلية ولم يقل
 اما حقيقة واما محال لان بعض الاسناد عنده ليس بحقيقة ولا
 محال كقولنا الجبان حبه والاثنان حوران وجعل الحقيقة والمجاز
 صفة الاسناد معن الكلام لان انضاف الكلام بها انما هو
 باعتبار الاسناد واوردها في علم المعاني لاها من احوال اللغة
 فيدخلان في علم المعاني اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او
 كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المبهمة واسم التفضيل

مع منقطه الى ما اى الى شئ هو اى الفعل او معناه له اى ^للشئ
 الشئ كالفاعل فيابنى الفعل له نحو ضرب زيد عمر او المفعول فيما
 بنى له نحو ضرب عمره فان الظاهرية لزيد والمضروبية لعمره
 المنكلم متعلق بقوله له وبهذا دخل فيه ما يطابق الاعتقاد
 دون الواقع في الظاهر وهو ايضا متعلق بقوله له وبه يدخل
 ملايا بن الاعتقاد والمعنى اسناد الفعل او معناه الى ما يكون
 له عند المنكلم فيا يفهم من ظاهر حاله وذلك بان لا يثبت ^{فيه}
 فيه علم انه غير ماهر له في اعتقاد لا وجه له ان معناه
 قائم به وصفه له وحقه ان يستدل به سواء كان محققا
 لله تعالى او غيره وسواء كان صادرا عنه باختيار كضرب
 او لا كمن او مات فاقام الحقيقة العقلية على ما يشكك التعريف
 اربعة الاول ما يطابق الواقع والاعتقاد جميعا كقول المزمع
 انبت البصل والثاني ما يطابق الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت
 الربيع البقل والثالث ما يطابق الواقع فقط نحو قول المعتز
 لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه حلق افة الانفال كما هو هذا
 المثال منه في المتن والربيع ما يطابق الواقع ولا الاعتقاد
 نحو قولك جاء زيد وانت اى والمال انك خاصة تعلم انه لم
 دون الخاطب ان لو لمه الخاطب ايضا لما تعين كنه حقيقته ^{يكون}بوزان
 المنكلم قد جعل علم السامع بانه لم يحق قرينة على انه لم يرد ظاهره

فلا يكون سار

ولا يكون لاسناد الى ماهر له عند المنكلم في الظاهر ومنه اى من لا
 مجاز عطف وبيى مجاز اسكيا ومجاز في الاثبات واسناد مجازي هو
 اسناد اى اسناد الفعل او معناه الى ملايس له اى الفعل
 او معناه غير ماهر له اى غير الملايس الذي ذلك الفعل او معناه
 محقق له يعني غير الفاعل في المبنى للفاعل وغير المفعول به في المبنى
 للمفعول سواء كان ذلك الغير غير في الواقع او عند المنكلم
 في الظاهر وبهذا سقط ما قيل انه ان اراد غير ماهر له عند
 المنكلم في الظاهر فلا حاجة الى قوله ثاقل وهو ظاهر وان اراد
 غير ماهر له في الواقع خرج عنه مثل قول الجاهل انبت البصل
 مجازا باعتبار الاسناد الى السبب بقا اول متعلق باسناد
 ومعنى الثاقل انك تطلب ما يقول اليه من الحقيقة والوضع
 الذي يقول اليه من العقل وحاصله ان تنسب قرينة صادقة
 عن ان يكون الاسناد الى ماهر له وله اى للفعل وهذا اشارة
 الى تفصيل وتحقيق التعريفين ملايات شئ اى محققه
 جمع شئت كرس ومرهني يلايس الفاعل والمفعول به والمصدر
 والزمان والمكان والسبب ولم يتعرض للفعل معه والمثال
 ونحوه لان الفعل لا يند اليها اسناده الى الفاعل او المفعول
 اذا كان مبنيا له اى للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى
 الفاعل اذا كان مبنيا للفاعل ولا المفعول به اذا كان مبنيا ^{للمفعول}للمفعول

حقيقة كما مر من الامثلة واستاده الى غيرهما الى غير الفاعل والفاعل
 بينه غير الفاعل في المنة للفاعل وغير الفاعل به في المنة للفاعل به للابنة
 بينه لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابة الفعل بخلاف القول
 مينة مراعية فيما بين الفاعل واستدلال المفعول به في المنة مرسية
 وسيل مع في عكس اوجه فيما بين المفعول واستدلال الفاعل لان السيل
 هو الذي يغمى اى يملأ من افقت الأثر اى املاته وشعرها
 في المصدر وللاول القبل غر جدد لان الشعر ما يجمع في الفعل
 ونها وما تم في الزمان ونهجا ما في المكان لان النقص ما لم
 في النهار والماء جارية الشعر وبني الامير العينة في السبب في شيع
 ان يعلم ان الجار العقل يجري في النسبة الغير الاستدلال ايضا في الاضافة
 والاقامة عزاجية اثبات الربيع البقل وجرى الاظهار في الله
 شفاق بينها ومكر اللبل والنهار ونحو ذلك اللبل واجريت الشعر
 قال الله تعالى ولا تطيعوا امر السفين والتعريف المذكور اما هو
 الاستادى اللهم الا ان يراد بالاستاد مطلق النسبة وهذا مباح
 نفسه ونحوها الربيع وقوله في التعريف بتاويل يخرج عما مر من قول
 الجاهل اثبت الربيع البقل رايه الاثبات من الربيع فان هذا الاستادان كان
 الى غير ما هو في الواقع لكن لا تأويل فيه لانه مراد ومعتقد وكذا شفي
 القبي الميرى ونحو ذلك نقول بتاويل يخرج ذلك كما يخرج الاقوال الكاذبة
 وهذا هو المراد السالكى حيث جعل التأويل لا يخرج الاقوال الكاذبة فقط

لا هوذا

على هذا فمر من المصنف المتقرب لبيان فائدة هذا القيد مع انه ليس في ذلك
 من دأبه في هذا الكتاب واقتصر على بيان لزاجه ليقول الجاهل مع انه
 يخرج الاقوال الكاذبة ايضا ولهذا اى ولا تأويل في قول الجاهل خارج
 من الجاهل لا بشرط التأويل فيه لم يحل بحول الا شاب الصغير فافيه
 الكبر كثر العذاه ومر الغنى على الجاهل اى على استاد اشباب وان
 لا كثر العذاه ومر الغنى على الجاهل اى على استاد اشباب وان
 اى قائل هذا القول لم يعتقد ظاهره اى ظاهر الاستدلال لا استقامت القائل
 حيث لا احتمال ان يكون هو معتقد لظاهره فيكون من قبل قول الجاهل
 اثبت الربيع البقل كما استدلل بينه ما لم يعلم ولم يستدل بانه على انه في
 ظاهره مثل الاستدلال على ان استاد مير جندب اللبالي في قوله في
 مير عنه اى عن الرئيس قتر ما عن قترع هو الشعر المجمع في زواى
 الرئيس جندب اللبالي اى مضيها واختلافها ابطنى واسمى خل
 من اللبالي على تقدير القول اى موقولا فيها ويجوز ان يكون الامر
 بمفعول الجاهل جندب اى استدلل على ان الاستدلال الى جندب
 اللبالي جاز بقوله متعلق باستدلال اى قول في الجمع عقبيه اى
 قوله مير عنه قتر ما عن قترع اياه اى بالجموع شعره راسه قيل الله
 اى امره وان الله الشمس فانه يدل على انه فعل الله وان لم يدعى
 والمعيد والمختص والمجمع فيكون الاستدلال الى جندب اللبالي بتاويل انه زمان
 او سبب للفعل وانما اى اقسام الجاهل العقل باعتبار حقيقة الطرفين

قد جعل الله في
 من ان رايه
 بغيره قترع
 جندب اللبالي
 ان الله فعله

وبما رتبا أربعة لأن طرية وهما السند اليد والسند آما حقيقا لغويان
 نحو انبت الربيع البعل وبما رتبا لغويان نحو من شيا بالزمان فان المراد
 باحياء الارض فيقولون انما هي التامة فيها وعلقت نظرها باخراج النباتات
 والاشجار في الحقيقة اعطاء الحياة وهي مئة يتقوى لحي والحرارة الارضية وكونها
 بشيا بالزمان زمان ازدياد في احوال التامة وهو في الحقيقة عبارة عن
 كون الجوز في زمان يكون حرا به الغزبية مشبو اي قويه مشقة انما كان
 يكون بعد الطرية حقيقة ولا يخرج انما هو انبت البعل بشيا بالزمان في السند حقيقة
 والسند اليه مجاز وليس الامر في ربيع في مكنه ووجه الاغصان في الاربعه على ان
 اليه المم فانه اشتراط السند ان يكون فضلا او في معناه يكون مفرد وكل
 مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز وهو في الجاز العقلة القرن كثيرا في كثير
 في نفسه لا يضافه الى ما عليه من كون الحقيقة العقلية قليلة وقد يمد القرن
 على كثير الجوز لا همام وتعلم شأنا كقولنا اذا انبت عليهم ياتك اي ياتك في ذلك
 انما استند الى ان لا وهو فعل الله تعالى الى الايات كقولنا شيا ينج اباهم
 نسب النج الذي هو فعل الجوز الا فرعون لانه سبب هريز عن عله بالاسها
 نسب نزع اللباس عن آدم وحواء وهو فعل الله حقيقة لا بليس لان سبب
 من الشجرة وسبب الكل وصورة ومقاسه اياها انه لها من التاميين
 نصب على انه مفعول به لتقوى اي كيف تقوى يوم القيمة ان يقيم الكفر
 وما يعمل الولدان شيئا نسب الفعل الى الزمان وهو في حقيقة وهذا
 كناية عن شدته وكثرة العزم والاختار فيه لان الشيا ياتيا مع عند

فاعلم
 في الشيا

فاعلم
 فاعلم الشيايد المحي اوع من طوله وان الالفال يبلغون فيه وان الشيايد
 الامر من انشائه اي ما فيها من الدقايق والجزاين نسب لا يخرج الى
 وهو الله حقيقة وفيه محقق بالخبر عطف على قوله كثيرا وهو غير محقق
 بالخبر وانما قال ذلك لان نسب الجاز في الايات وايراده في قولنا
 الانشا في الخبري يوم اخفاصه بالخبر بل يجري في الانشا نحو
 يا هاهنا ابن لم صرحا فان البناء فعل العله وهما فان سبب
 وكذا قولك انبت الربيع ما مثله وليسم نفاذك وليجد جديك وما
 اشبه ذلك مما استند فيه الامر والتي الى ما ليس المم صدور الفعل
 او التاك عنه وكذا قولك انبت النعم جاز وقوله ما اصلوك تامل
 ولا بد له اي الجاز العقل من قوته صامدة عن الهادة فاعلم ان
 التبادر الى النعم عند انشاء القرينة هو الحقيقة العقلية كما في قول
 اليه الخبر من قوله اقاء قيل الله او معنى ما سقا للقيام المستباعد
 مع السند عقلا اي من جهة العقل بغيره يكون بحيث لا يدعي احد
 من المحققين والباطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلو
 بعد عما لا كقولك محبتك جالت في اليك لظهور استحالة قيام
 المحي بالحقبة او عاده اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند
 لانها لقيام هزم الجند بالامير وحده عامة وان كان ممكنا
 عقلا وانما قال المم قيامه به ليعم التسدود عنه مثل ضرب وهزم

في الشيايد

مشرقاً ونقطة وقد عرف عطف على استخارة أى وكعد وهو الكلام
 عن الموحدة مثل اشباب الصغار البيت فانه يكون ذهنية معنوية على استناد
 اشباب وانتم الى كثر الغذاء وقر العيش عجز لا يقال هذا اخل بالاشباب
 لا تقول لا شدة ذلك كيف وقد ذهب اليه كثير من ذوى العقول
 واحتجوا بابطال الدليل ومعرفة حقيقة ان الفعل في الجاز العقلي
 يجب ان يكون له فعل ومفعول به انما استند اليه يكون الاستناد حقيقة فغير
 فاعلم ان مفعول الذى استند اليه يكون الاستناد حقيقة اما ظاهرة كانه قوله
 فاجت تاجهم على امرجاء تاجهم واما خفية لا يعلم الا بعد نظر وتامل
 كانه قوله سرى مرزوقك اى سرى الله عند مرزوقك وقوله يزيك
 وجهه حسنا اذا ما زده نورا اى يزيك الله حسنا ووجهه حسنا
 وهو السور والزيادة والقدر واعترض عليه الامام فخر الدين الزاهد
 رحمه الله بان الفعل لا يجب ان يكون له فاعل حقيقة لاستعاضة الفعل
 لاعم فاعل فهران كان ما استند اليه الفعل فلا يجوز ولا يمكن تقدير
 وزعم صاحب الفتح ان اعترض الامام حتى وان فاعل هذه الافعال هو الله

بعد تدبره في
 درجته من شرف
 ودرجته من شرف

فاعلم ان

فاعلم ان الشيخ لم يعرف حقيقة اشبابها فبعد المصنف فاعلم ان هذا
 كلف بامره ولحق ما ذكره الشيخ واكره اى الجاز العقلي الشكلى وقال
 عندى فاعلم ان الاستناد بالكتابة يجعل الربيع استنادا بالكتابة
 عن الفاعل للحقيقة بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات
 اليه قريبة للاستناد وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الاستناد
 ونحوه استناد بالكتابة وهو عند الشكلى ان تذكر النسبة وتريد
 التشبيه به بواسطة قريبة وهي ان تشبها شيئا من لوازم النسبة
 للنسبة به مثل ان تشبه النية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضعفها
 شيئا من لوازم السبع فتقول غالب النية تشبه بفلان بناء على ان
 المراد بالربيع الفاعل للحقيقة للانبات بغير القادر الخاضع بقرينة
 نسبة الانبات الذى هو من لوازم المساوية للفاعل للوقوع اليه اى
 الربيع وعلى هذا القياس على اى غير هذا المثال فاعلم ان تشبه الفاعل الجازى
 بالفاعل للحقيقة فيبقى وجود الفعل ثم يفرق الفاعل الجازى بالذكر في بعض
 من لوازم الفاعل للحقيقة وفيه اى فينادى اليه الشكلى نظرا لا يستلزم
 ان يكون المراد بعينه قوله تعالى الى عتبة راضية صاحبها كسيرة الكفا
 من تعبير الاستناد بالكتابة على مذهب الشكلى وقد ذكرناه اتفاقا وهو
 يقتضيه ان يكون المراد بالفاعل الجازى هو الفاعل للحقيقة فيلزم ان يكون
 المراد بعينه صاحبها واللازم باطل ان لا معنى لقولنا هو صاحب
 بعينه راضية وهذا معنى على ان المراد بعينه وغيره راضية والحد

وبسبب ان لا يفتح الاستغفار في كل ما اضيف للفاعل المجازي الى الفاعل
 الحقيقة نحو قوله صام ليطول اصاحه الله الى نفسه الا ان من مذهب
 لان المراد بانها حقيقة فلا تفتح ولا تفتح في صحة هذا الاستغفار
 ووقوعا كقولنا انما يفتح تجارهم وهذا الوجه في التمثيل مستلزم
 ان لا يكون الامر بالابتداء في قوله تعالى يا هانان بنو صرا لها مان
 لان المراد به حقيقة هو العلة انفسهم والامر بالاطلاق لان التعداد
 له والخطاب معه يستلزم ان يتوقف نحو ايت الربيع البعل وشفي
 الطبيب الربيع وسرتقى رديك ما يكون الفاعل للقيمة هو الله تعالى
 على السمع من الشائع لان اسماء الله توقيفية لا يطلق عليه اسم
 لاحقيقة ولا يجان اما لم يرد به الا في الشائع والامر بالاطلاق
 هذا التركيب صحيح شائع ذائع عند القائلين بان اسماء الله توقيفية
 ولا يسمع من الشائع او لا يسمع والامر بالاطلاق مذهب كذا ذكرنا
 فينبغي ان من باب الاستغفار بالكتابة لان استغفار المذنب والجراب
 ان صحة هذا الاعتراضات على ان مذهب في الاستغفار بالكتابة
 ان يذكر المشبه ويراد به المشبه حقيقة وليس كذلك بل المشبه
 او عاود ومبالغة للصور ان ليس المراد بالمشبه في قولنا ان المشبه ثبت
 بطلان هو السمع حقيقة والكتابة مخرج بدلالة كتابه والمنصف لم يطع
 عليه ولا انه اي ما ذهب اليه السكاكي ينقض نحو قوله ما تم بيله
 قائم وما اشبه ذلك مما يشبه على ذكر الفاعل الحقيقة لا على ذكر المفعول

الشيء هو ما لا يكون

الشيء وهو ما لا يكون من اجل الكلام على الاستغفار كما صرح به السكاكي
 والتركيب انما يكون ماضيا اذا كان ذكرها على وجه يبنى على الشيء
 بدليل انه جعل قوله قد ذكرنا في قوله على الفهم من باب الاستغفار مع
 ذكر الطرفين وبمعهم لما لم يقف على مراد السكاكي بالاستغارة
 بالكتابة الجواب عن هذه الاعتراضات بما هو مبني عنه وما ياتى به
 اوله والله اعلم باب احوال الاستغفار اي الامر بالمغفرة
 من حيث انه مستد عليه وقدم السند اليه على السند لسياسة
لما حذر من على سائر الاحوال لكنه عبارة عن عدم الاثبات به
 وعدم التمسك بما في عاود وكذا ذكرنا هذا بطلان الحذف والسند
 بطلان التمسك فيها على ان السند اليه هو الركن لا عظم الشئ بل
 اليه حجة انه اذا ريد كونه ان يرفع ثم حذف بطلان السند فانه ليس
 بهذه المثابة كانه ترك عن اصله فلا يخفى ان من العيب بناء على الامر
 لدلالة القرينة عليه وان كان في الحقيقة هو ركن من الكلام او يحيل
 المدلول الى اقوى الدلائل من العقل واللفظ فان الاعتقاد عند
 الذكر على دالة اللفظ من حيث الظاهر وعنه الحذف على دالة العقل
 وهو اقوى لا مقام اللفظ اليه وانما قال يحيل لان الدال حقيقة
 عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن كقولنا قال
 كيف انت قلت عليل: سهرتم وحررت طويل: لم يقل انا عليل الا
 والتحليل المذكور من في المتن او اخبارا بغير السماع عند الفهم

الحق هو المستند

فقط

كأنه جرحه بغير ما ذكرنا
في شرحه بغير ما ذكرنا

هل يثبت ام لا او احتيازا بقدر رتبة هل يثبت بالقرائن القوية ام لا
 صرحه اي السند اليه عن تلك القصة او عكسه اي بتمام من لسانك عنه
 له انك لا تكاد اى يثبت له الحاجة اليه خوفا من ان يفسد عند قيام القربة
 على ان المراد زيد لبيان ان تلك القصة لا توجب بل يوجب ان يثبت حقيقة القصة
 ان ذكر الاختلاف عن البتة مفر عن ذلك لكن ذكره لانه من احدهما الاختلاف عن
 في ادب بما ذكره من المثال وهو ان شاء فقال لما يريد اى قه نظرا او الثاني
 التولية والتعهد لقوله او اتقاء الصديق نحو ما بالالف اي السلطان او نحو
 ذلك كصين المقام عن الحالة الكلام بسبب خبر ان سائكة او فوات فرقة او كما
 على ان لا يوجب او قافية او ما اشبه ذلك كقولك المتبادر قال اي هذا
 غزال ولا يخفى عن غير السامع من الماخرين مثل جاء وابتاع الاستعمال
 الوارد على تركه مثل صير من غيرهم او تركه نظاير مثل الوقف على المدح والذم
 او التزم **انما ذكر** في كمال السند اليه فلو كان اي الذكر الاصل والامتناع للعدد
 عنه او للاختلاف لضعف الخبر اي للاختلاف على القوية او الضعيفة على عتاق
 السامع او زيادة الايضاح والتقرير عليه قوله ان اوله على هدى من غير
 واولئك هم المفلحون او اطفا بعبارة كقول الله تعالى على العظيم عز وجل
 حاضر او امانته اي امانته السند اليه لكن اسمه ما يدل على الاهانة
 مثل السابق المقيم حاضر او التبرك بذكره من الجبة عليه السلام قبل هذين
 الكلام واستلزامه من الجيب حاضر او لبط الكلام حيث لا معنى لمقتضى
 اى مقام يكون اصفا والى مع مطربا للتكلم لعظمته وشرفه وهذا

انما ذكر

الكلام

الكلام مع الاحياء وعليه فلا يخفى حكاية عن موسى عصى اتركها عليها وقد
 يكون الذكر الخبر بل ان الخبر والاشياء في قضية او التجهيل على السامع حتى لا يكون
 له سبيل الى الاكثار **انما تعلق** اي مراد السند اليه معرفة وانما تقدم ههنا
 التعريف على التكبر وفي السند التكبر في التعريف لان الاصل في السند اليه التعريف
 وفي السند التكبر **فبالاخص** لان المقام للتكلم نحو انما ضربت الخطاب نحو
 انت ضربت او الغيبة نحو هو ضربت تقدم ذكره انما لفظا تحقيقا او عقدا
 اما معنى جلاله لفظا عليه او قربة تحال واما حكمه ومن الخطاب ان يكون
 لمعين واحد كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل المعين مع ان
 الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر وقد تعلق الخطاب مع معين الى
 اى غير معين ليعلم الخطاب كل مخاطب سبيل الدل نحو ولو ترى
 اذ الجرمين تاكسروا وسهم عند من يجر لا يريد بقوله ولو ترى عفا
 مقينا ضد الى قطع حال الجرمين اى تناهت حالهم في الظهور
 لاهل الحشر حيث يمنع عفا واما فلا يخفى بها مروية مراد دون
 مراد واذ كان كذلك فلا يخفى بها اي بهذا الخطاب مخاطب ومن
 مخاطب بل كل من يات منه مروية فله مدخل في هذا الخطاب وفي
 التبع فلا يخفى بها اي مروية حالهم مخاطب وبما لهم مروية على
 حذف المضاف **بالعلمانية** اي تعريف السند اليه بما مراده علما وهو
 وضع لشيء مع جميع مشخصاته لا اختصاره اي السند اليه بعبارة
 بحيث يكون مقبولا عن جميع ما عده واحترز به من احصائه باسم

من باب بيان
 معنى السند اليه

تعريف العلمانية

جبر عز وجل عالم خاتمة في ذهن السامع ابتداء اي قول مرة واحترابه
 من خواصه في زيد و هو كالباسم محقق به اي بالسند اليه بحيث لا يعلق
 باعتبار هذا الوضع على غيره واحترابه من احضاره بغيره انما هو
 واسم الاشارة والموصول والعرف بلام العهد والاضافة وهذه هي
 المحقق مقام العلية والافانيد الاخير معنى عما سبق وقيل احسن من قبل
 ابتداء من الاحضار بشرط التقديم كانه ضمير العايد للعرف بلام العهد
 فقد ذكره والموصول فانه شرطه تقدم العلم بالعلم وفيه نظر لا يجمع طرق
 العرف كذا في العلم فانه شرط بل تقدم العلم بالوضع في قوله
 فانه اصله حذف الفاعل وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علم الله العلم
 الوجودي ثانيا للعلم و زعم بعضهم انهم لم يفهموا الركيب لانه انما هو المستحق للمعرفة
 له وكل منهما في الخبر فانه لا يكون علما لان مقدم العلم خبري فيه نظر لا لا
 انه اسم لهذا المقدم الذي كيف قد علموا علما ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
 ولو كان الله اسما للمقدم لكانا فاد الزيد لان العلم من حيث انما هو
 الكثرة او تكميل او اعادة كلمة الا لعل السامع ان لا مثل مركب على وجه
 او كتابة عن معنى يصلح العلم له مثل انما هو فعل كذا كتابة عن كونه جوهريا بالنظر
 الى الوضع الاول لا محالة لانه معناه ملازم النار وملازمة النار
 جوهري فكون انشاء الامن الملازم الى اللازم باعتبار الوضع الاول وهذا
 كانه الكتابة وقيل في هذا المقام ان الكتابة كانه جاحا تم وزاد به لازمه
 اي جازا الشخص المستجاباتم وبقى رايه ابا الهيثم جوهريا وفيه نظر لا يجمع

استفاد ما في

استفادة كناية على ما ينبغي ولو كان المراد ما ذكره كان قولنا فعل كذا
 هذا لربيل منير الكافوقولنا ارجع فعل كذا كناية على جبره وليس فعل به احد
 يدل على انشاء الله من خارج المقام ونحوه هذا كناية على قوله تعالى انبت بدابة
 ولا شك ان المراد به الشخص المتبع باي كافر اخر اربابهم استلذا في
 العلم ان يدعى في الشعر تالله بالحيات الفاعل على انما لا يمكن ان لا يكون
 من البشر او البقر لكن الله العارف ومحمد الشفيع او نحو ذلك كالتعال
 والطور والتجمل على السامع وغيره مما ينبغي اعتبار في الاعلام وبالموصلة
 اي قوله السند اليه بالبركة اسم موصول لعدم علم الخاطي بحال الحقيقة
 كونه حقيقة كقولنا الذي كان معناه اسم من اجل حاله ولم يعرفه الا لا يكون
 للتعلم او لطبيعتها علم بغير اتصال بالذي في بلاد الشرق لا يعرفه ولا يعرفهم
 فلهذا جبره في مثل هذا الكلام او استعجاب التصريح بالاسم او بالقرين في غير
 الغرض السوقة الكلام وقيل غرض السند قول السند اليه نحو مراد في
 والمراد معناه من مراد يرد بمعنى ارجاء وذهب كان المعنى
 عن نفسه وحلت فعل الخاطي على صاحبه عن الله الذي لا يريد ان يخرج
 من يد اي يخلل عليه ان يطلبه وياخذ عنه وهي عبارة عن التخلل
 لمواقفه اياها والسند اليه هو قوله الذي هو في بيتها عن نفسه فتعلق
 برأيه في الغرض السوقة له الكلام تراحمه يوسف وطائفة من يله والدكر
 اول عليه من امره العزيز او زينا لانه اذا كان في بيتها و يمكن من
 المراد عنها ولم يخل كان في غاية التراحم وقيل هو تعبير المراد

قد استوفيت
 كونه محققا
 كونه محققا

تعريف بالموصلة

لأنه من قبل اختلاف الألف وقبل هو عزير السندانية لكان وقوعه إياها
والاستدراك في أمره العزيز أو ليها والشهور أن الآية مثال لما أتت من
وتليها أمثال لها ولا ينبغي أن التصريح بالاسم وقد بينت في الشرح أو الضم
أي الضم والتعويل نحو فسيهم من الهم ما عليهم فان في الألفاظ من الضم
ملا يخرجه لو تبيين الخطأ للخطأ الخوان الذين ترد فيهم أي يظنونهم آخر الحكم
في غلب صدورهم أن تصحوا أي تعلموا أو تصابوا بالبر أو فضله
من التبيين على خطاهم في هذا الفن ما ليس في قوله أن القوم الظالمين
أي الأشرار والأوجه بناء الخبر إلى طريقه تقول علمت هذا العمل على وجه
علمك على حقيقته أي على طرده وطريقه يعني تارة بالرسول وتارة بالآيات
لأن بناء الخبر عليه من أي وجهه وأي طريق من الثواب والعقاب والحمد
والذم وغيره الخوان الذين يستكبرون عن عبادة فان فيه إيما أن
الخبر الخفية عليه أمر من جنس العقاب والأدلال وهو قوله سيد جل جلاله
وآخرين ومن الخطأ في هذا المقام تغير الوجه في قوله الوجه بناء الخبر
بالعلة والسبب قد استوفينا ذلك في الشرح ثم انظر إلى الأيمان والأوجه
الخبر لا يجره جعل السند اليه هو لا كما إليه بعض الأدغام من تأجيل
وغيره أي وسيلة إلى التعريف بالتعظيم كما ترى لأن الخبر الخوان
الذي سلك أي رفع السماء بنا لنا بيتا أما دبر الكعبة أو بيت
الشرف والمجد قائم أعز وأطول من دعام كل بيت ففي قوله أن
الذي سلك السماء أيما أن الخبر الخفية عليه أمر من جنس الرفعة

79

والبناء عند من له ذوق سليم ثم فيه تعريض لمعظم بل بيته كونه فعل
من رفع السماء الله لا بناء اعظم منها وادفع لوزر ربيعة الى تعظيم شأن
غيره اى غير الخبر هو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الناس من فضيلة
لان الخبر الجيد عليه كما بينا الحسية والحضرة وتعليم لثان شعيب
يجعل ذريعة الى الاحاطة لثان الخبر هو الذى لا يحسن معرفة الفقه
قد منصفه كتابا اول ثان غيره عنوان الذى يقع الشيطان فلو كان
خاسره وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر اى جعله محققا ثانيا بخوان
الله ضربت بيتا مهاجرة بكثرة الجند قالت فوذا فاعول اى هلك
محبها فوذا فان ضربت البيت بكثرة الجند والمهاجرة اياما الى
ان طريق بناء الخبر مما ينبغي من فذل المحبة وانقطاع المودة ثم انه
يحقق ذوال المودة وبقرته محبة كانه موثان عليه وهذا معنى تحقيق
الخبر وهو مفقود فى مثل ان الذى سلك السماء اذ ليس فى رفع الله
السماء تحقيق وثبت لبناؤه لهم متافهرا الفرق بين الايام وتحقيق
الخبر **الاشارة** اى تعريف المسند اليه بايزاده اسم الاشارة تسمية
اى المسند اليه اكل يتميز لعرض من الاقران هو هذا ابو الصقر
نصب الحج اوطى اللال في حاشيته من نقل شيان بين الضال والسلم
وهما شجران بالبادية يصفى صبيون بالبادية لان قصد الفرقى بالخبر
او التعريض بعبادة السامع حتى كانه لا يدرك غير الحس كقولنا
اولئك ابائنا في الجنة مثله اذ اجعنا يا جبريل الجامعة اوبان حله

۱۳۰۲

اي السند اليه في القرب والبعد او الترتيب كقولك هذا اول ذلك او ذلك
 واخر ذكر الترتيب لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين وامثال هذه الباش
 يظهر فيها اهل القصة من حيث انهم يبين ان هذا مثالا للقرب وهذا للتباعد
 وذلك للبعد وعلم المتأخر من حيث انه اذا مر به بيان قرب السند اليه
 يترتب بعدا زائدا على اصل الالاء الذي هو الحكم على السند اليه المذكور
 المعبر عنه بانه يوجب تقوية على اي وجه كان او تحقير اي تحقير السند اليه
 بانقره نحو هذا الذي يذكر الشكر او تعظيمه بالبعد عما ذكر ذلك
 الكتاب لا يربطه بتزويل البعد ودرجته ورفعة عمله منزلة بعد المسافة
 او تحقيره بالبعد كما في ذلك المعين فكل كذا تنزيل البعد عن سائر
 عن القصة والمطلب منزلة بعد المسافة وانما ذلك صالح للاشارة
 الى كل غايب عينا كان او معنى وكثير ما يذكر المعنى المتقدم بلفظنا
 لان المعنى غير مفيد بالحس فانه بعيد او النفي اي تعريف السند اليه
 بالاشارة للنفي عند تعقيب الشار اليه باوصاف اي عند ايرادها
 على عقيب الشار اليه يقال عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم قد مر بالباد
 الى القول الثاني وتقول عقبته بالفتح او بصلة الشار على عقبه وبهذا
 فاما ما قيل ان معناه جعل اسم الاشارة بعقب او ما على انه متعلق
 اي للنفي على ان الشار اليه خبر بمراد به بعد اي بعد اسم الاشارة من
 متعلق به اي حقيق بذلك لاجل الاوصاف التي ذكرت بعد الشار اليه
 نحو الذين يرمون بالغيب فيقولون الصلة قوله اولها على هدى من يهدى

هم عقوبت الشار اليه وهو الذين يرمون باوصاف متعدي من الايمان
 بالغيب وانما القول وغيره لك ثم قرب السند اليه بالاشارة وبينها ان
 الشار اليه احق بما يرد بعد اوصافه وكونهم على الحد عاجلا والقول في المثل
 من اجل ان الشار اليه المذكور **وبالجملة** اي تعريف السند اليه بالامارة بالاشارة
 لا بعدد اي الى حقيقة من الحقيقة معهود بين المتكلم والمخاطب واحد كان
 الاثنان او جماعة قل عند ذلك ان اوصافه وقبته وذلك لتقديم ذكره
 او كناية عن ليس الذكر كناية اي ليس الذكر الذي قبله امره عن كناية
 الله وحيث لا لا في لها اي كونه عن فالاشارة الى ما سبق ذكره
 في قوله تعالى انت بهت انت وضعها ان لا يكون السند اليه والذكر اشار الى
 ذكره كناية في قوله تعالى فذرت لك ما في بطنه عريانا فان لقمة ما وان كان
 يوم الذكر ولا يترك التحريم وهو ان يعق الولد بعدت بيت القدس اما
 كان الذكر دون الاثبات وهو مسند اليه وقد يستغنى عن ذكره فقد
 علم المطلب يخرج الامير اذا لم يكن في البلد الامير واحد والاشارة
 الى ان السند اليه ومعناه المستمر من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد
 كقول الرجل خير من الزينة وقد يلائم المعرف بلام الحقيقة التي هي موصوفة
 الحقيقة المتعدية في الذهن بخلافه موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا
 في الذهن وجزايا من جزئات تلك الحقيقة مطابقا باها كما يطلق على الجميع على
 كل جزئي من جزئياته وذلك عند قيام قرينة دالة على ان ليس قصد الى
 نفس الحقيقة من حيث هي بل من حيث الوجود والامن حيث وجودها في

تعقيب الشار

جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السرق حيث لا عهد في الخارج وشك في قوله
 وان كان باطله الذنب هذا في الحق كالنكرة وان كان في الخطيب على
 احكام المضاف من وقع مرئيه في حال ومضافا لغيره وموصفا
 بها ونحو ذلك وانما قلنا ان النكرة لا يبينها من تفاوتها وهو ان النكرة
 معناه بعض غير محقق من جهة الحقيقة وهذا معناه ضمن الحقيقة وانما يتبادر
 البعثة من الحقيقة كالدخول في كل ما مر عليه وقد قلنا ان النكرة لا يبينها
 سواء بالنظر الى مضافها مختلفا او لكونها في الحق كالنكرة قد جامل ومامل
 النكرة ويوصف بالانفراد وقد اقر على انهم يسمونها فثبتت في كل لا يبينها
 وقد قيد العرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق عن ان الانسان انما
 اثير باللام الى الحقيقة لكن لم يصد به الماهية من حيث هي ولا من حيث تحققها
 في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بديل صحة الاستثناء الذي شرطه
 المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره فاللام الله تعريف العهد الذي
 والاستغراق في لام الحقيقة على ما ذكرنا في المصباح والقرينة ولهذا قلنا
 ان التغيير في قوله وقد يال وقد قيد ما يدل على المعنى باللام المشار بها الى
 الحقيقة ولا بد في لام الحقيقة من ان يقصد بها الاشياء الماهية باعتبارها
 خصوصياتها التي تتميز عن سماء الاجناس المتكررات مثل الرجعة ومرحبي
 واذا اعتبر التغيير في الذهن فوجه امتيازها عن تعريف العهدان لام العهد
 اشارة الى الحقيقة معينة من الحقيقة واحد كان او اثنين او جماعة ولا م
 اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد فليست اوهى الاستغراق

لا نذكر

من ان حقيقة وهو ان يتركب من ما يتناوله اللفظ بحسب المعنى في عالم الغيب
 والشهادة اي كل غيب شهادة وعرف وهو ان يتركب من ما يتناوله
 اللفظ بحسب متفاهم العرف بحسب الامير الماسة اي ما غلبه او اطراف
 ممكنة لان المعنى عرفا لا ماسة الدنيا في المثال منه على ما ذهبنا في
 والاف لام في اسم الفاعل عند غيره موصول وفيه نظر لان المثال انما هو
 في اسم الفاعل بحسب الحدوث دون غير نحو الموصى والكافر في العالم والمجاهل
 لا يتم في هذا العلم فيل في موصى الاسم فلا بد فيه من معنى الحدوث ولو سلم
 فاللام قسمين مطلق للاستغراق سواء كان بحسب التعريف او في الوصل بها
 ما ياتي للاستغراق نحو الكرم الذين ياتون له لان يداه ضربا فاصبح لا علم
 واستغراق الموصى كان بحسب التعريف او في الوصل بها من استغراق الحقيقة
 والجوهر بمعنى انه يتناول كل واحد من الافراد والحق يتناول كل اثنين
 يتناول كل جماعة بديل صحة نحو لرجاله الفار اذا كان في جماعة رجل
 او رجلان دون ذلك من رجل فانه لا يصح اذا كان رجل او رجلان وهذا في النكرة
 النفية سلم واما في العرف باللام فلا بل الجمع المعرف باللام الاستغراق يتناول
 كل واحد من الافراد على ما ذكره اكثر ائمة لاصل والنحو مل عليه الاستغراق
 واما الى ائمة التغيير فقد اشبعوا الكلام في هذا المقام في الشرح فليكن
 ثمة ولما كان معناه متغيرا اعتراض وهو ان افراد الاسم يدل على مطلق
 والاستغراق يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على مطلق
 مستان اجاب عنه بقوله ولا شاة بين الاستغراق وافراد الاسم لان

لا نذكر

في معرفة ما لا يشك

التي والله ينفذ ما يريد على اي حال الاسم العزيم حال كونه محجوزا عن التلاوة
 على معنى الوحدة واستماع وصفه بنعت يلج الى اقله على التام في اللفظ ولا
 اي العزيم الا انزل عليه هذا الاستغناء بعد كل فرد لا يجمع الا افراد وهذا
 ومصر بعت الى هذا المعنى وان حكاها الانفس في غمها تلك الناس الذين انزل
 الصفر والله بهم البصر **فانما** اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى
 من العار فلا تها احضر طريق الى الاختلاف في اللفظ السامع نحو هو اي
 اي مهوى وهذا الحصر الذي اراه ونحو ذلك للاختلاف المطلوب ليق
 المقام وفرد التامة لكونه في الجيب والحيث على الرجل مع التركيب اليان من مبدع
 اي مبدع ذاهب الامر بن وتمام جيب بعتان بكة موق الجيب المستطوع
 والجهان الشخص الموق المبدع واللفظ اليه خبر ومعناه تاسف وتحرر
 اي نفس الاسماء تعليل لثان المضاد اليه والمضاد وغيرهما كقولك تعظيم
 المضاد اليه مبدع حضر تعظيما لك بانك مبدع في تعظيم المضاد عبد الخليفة
 مركب تعظيما للمبدع بانه عبد الخليفة ولا تعظيم غير المضاد والمضاد اليه مبدع
 السلطان مبدع تعظيم للمتكلم بان عبد السلطان عنده وهو غير المسند اليه
 المضاد وفيما يشك اليه المسند اليه وهذا معنى قول المصنف ان غيرهما اول تعظيما
 تعظيم المضاد نحو ولد الخاتم حاتم وانضاف اليه نحو سار ب زيد حاتم وغيرهما
 نحو ولد الخاتم جليس زيد اولادها من تعظيم متعة نحو اتفق اهل الحق على
 كذا او منعتهم نحو اهل البلد فلول كذا اولادهم يمنع عن التفصيل مانع مثل تعظيم
 البعض على البعض نحو طائر البلد ما مر في غير ذلك من الاعتبار **واما** **استدراك**

في معرفة ما لا يشك

في معرفة ما لا يشك

اي شيك المسند اليه فلا يشك اي المقصد الى فرد ما يقع عليه اسم الجنس نحو جاء رجل
 من اقصى المدينة ليبي او الوعية اي المقصد الى نوع منه نحو جاء رجل من اقصى المدينة
 فتاوة اي نوع من الاعظمة وهو عظام النعام عن ايمان الله وفي الفتاح
 انما للتعظيم اي غناوة عظيمة او التعظيم والتعظيم كقولك حاجب اي مانع
 عظيم في كل امر يتبين اي يسيبه وليس له عن غالب العرف حاجب اي مانع
 فكيف بالاعظيم او الكثرة كقولك ان له لا يلا وان له نعماء والتقدير نحو قوله
 فقل لا ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والكثرة ان التعظيم
 يجب ارتفاع الشان وطول الطبقة والكثرة باعتبار الكميات والمقادير
 تعظيما كما في الابل او تعظيما كما في الرضوان وكذا التحقير والتقليل كما في
 الحان بينهما فاما قال وقد جاء التكثير للتعظيم والتكثير معا وان يكذب
 فقد كذب من قبلك اي ذو عدد وكثير قد ناطر الى التكثير وهذا
 ايات عظام هذا ناطر الى التعظيم وقد يكون للتحقير والتقليل معا نحو حصل لي
 اي حقير قليل ومن شيك غير اي غير المسند اليه للافراد والجمعية نحو لا
 خلق كل دابة مني اي خلق كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة في نطفة
 اية المختصة به او كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهي
 النطفة التي يخص بذلك النوع من الدابة ومن شيك غير التعظيم نحو قوله
 بحسب من الله وهو له اي بحسب عظيم للتحقير نحو اني الهام اي الهام
 منوها ان الذي مما يقبل التدب والشفقة فافعل المطلق هو هذا النوع لا
 لتأكيد وبعد الاعتبار مع وقوعه بعد الاستثناء مع ما مر في ما مر به

الاثر على ان المصدر للتاكيد لان مصدره لا يحتمل غير التثنية والمتن
 يجب ان يكون متعدداً لا يحتمل التثنية وفيه وكان التثنية الذي في معنى البعضية
 يفيد التقطع كذلك صريح لفظ البعض كما في قوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض
 درجات انزل محمد صلى الله عليه واله وسلم في هذه الايهام من تخيم فضله
 واعلا قدره ما لا يخفى **واما في** اي وصف السند اليه والوصف بطلان
 على نفس التامع المخصوص وقد بطلت بمعية المصدر وهو انبهاً لكونه في قوله
 ولما ياتيه واما الابدال منه اي واما ذكر التثنية فلان اي الوصف بمعية
 المصدر والحق ان يكون بمعية التثنية على ان يراد باللفظ احد معنييه
 ويظهر معناه الاخر على ما سيجي في البديع حيث يات اي السند اليه كاشفاً عن
اي اي هو العلم على العلمين يحتاج الى فراغ فتمت له فان هذا الكلام وما يوضح
 لهم ويضع ثمرته ونحوه في الكف اي مثل هذا القول في كذا الوصف
 للكف والاضاح وان لم يكن وصفاً للسند اليه قوله الامتي الذي يكون
 بك العلم كان قد مر وقد سمعنا في الالمى معناه انما لا نقدر
 والوصف بعده ما يكف معناه ويوضح لكنه ليس بمسند اليه لانه مرئي
 على انه خبران في البيت السابق اعني قوله ان الذي جمع السامعة والحد
 والبر والتقي جميعاً انصبوب على انه صفة لاسم ان او بتقدير راحة
 وخبران في قوله بعد عدة آيات شعرا ودي فلا تنفع الاشاحد
 من امرين قد يخالو البدع او لكون الوصف مخصصاً اي للسند اليه
 مطلقاً اشراكه او مضافاً احتماله وفي عرف الجاه النحويين ما لا يخفى

السند اليه

لا يشترط

لا يشترط في التكرار والتوزيع عبارة عن رفع الاختال في المعارف عز زيد الطاهر
 عند ما كان وصفه باقاً جازعاً يرفع احوال غيره او لكون الوصف مخصصاً
 عز زيد العالم والمأهل حيث يقع اي الوصف اعني زيد قبل ذكر
 اي ذكر الوصف والالكان مخصصاً او لكونه تأكيداً خواص الدأبر
 كان يوماً علياً فان لفظاً مسمى لما يدل على الدتوبه وقد يكون الوصف
 لبيان المقصود وتيقن قوله تعالى وامن واثرة في الارض ولا طائر
 يطير بجناحه حيث وصف ما تروى في الجاه من خواص المؤمنين لبيان ان
 المقصود منها الى الخلق من الفرد وبعد الاعتبار فاد هذا الوصف
 زيادة التعميم والاحاطة **واما في** اي تأكيد السند اليه للتفريق اي تفريق
 السند اليه اي تحقيق مقصوده ومدلوله اعني جملة متفرعة عن اعمامه
 بحيث لا يخلو بغيره نحو ما في زيد كذا اي التكملة فقله السامع عن سامع
 لفظ السند اليه او عن حمله على معناه وقيل المراد تقرير الحكم في خبر
 انما عرفت الحكم عليه عزنا سمعنا في حاجتك وحدي ولا غيري
 فغير نظر لانه ليس من تأكيد السند اليه لا يكون تقرير الحكم فقط
 وسيصح المقسم بهذا اوله في قوله عز اي التكملة بالجار نحو
 قطع اللقن لاميير لاميير او نفسه وعينه لئلا يتوهم ان اسناد التكملة
 الى الامير بالجار وانما القاطع بعض عقلائه اول دفع قوله السند نحو
 زيد من زيد لئلا يتوهم ان لفظ لا غير زيد وانما ذكر زيد على سبيل التعميد
 اول دفع قوله عدم التمثل نحو طائفة القوم كلهم او لجمعون لئلا يتوهم

السند اليه

ان بعضهم لم يحجوا الا انك لم تعد بهم وانك جعلت الفعل الواقع
 من البعض كالواقع من الكل بناء على انهم في حكم شخص واحد كقول
 من فلان قتلوا زيداً وانما قتل واحد منهم وانما ياتى في تعقيب
 المسند اليه سطر البيان فلا يضاف اسم مختص به نحو قد تم صدقك
 خالداً ولا يلزم ان يكون الثاني اوضح لجزان يحصل الايضاح من اجتماعها
 وقد يكون عطف البيان بغير اسم مختص به كقولهم والى من العائدين
 العظيم مسجداً مكان مكة بين العيل والسند اذ ان الطير عطف
 بيان للعائدين مع انه ليس اسماً يختص بها وقد يحج عطف البيان
 بغير الايضاح كما في قوله ثم جعلهم الكعبة البيت الحرام قياماً لما لا يخفى ذكر
 صاحب الكعبة ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة حتى يراد به لا يوضح
 كما يحج الخبر للمصدر **الاول** من المسند اليه فلهذا لا يفرق
 من اضافة المصدر الى المفعول او من اضافة البيان الى الزيادة
 في التقرير وهذا من عامة اثنان صاحب المصباح حيث قال في التاكيد
 التقرير وهو زيادة التقرير ومع هذا فلا يخلو عن كونه
 لا يناء الى ان الغرض من البدل هو ان يكون مقصوداً بالقبلة
 والتقرير زيادة يحصل تبعاً وضمناً بخلاف التاكيد فان الغرض
 منه نفس التقرير والتحقيق نحو جازي **احول** زيد في بدل الكل
 ويجعل التقرير بالتكرير ونحو جازي الغرض اكثرهم في بدل البعض
 وسلب زيد في بدل الاشتغال وبيان التقرير فيها ان السبع

وكان

شكلا

يشكل على الثاني لاجل كونه كانه مذكور كما في البعض فظاهر وانما في الاثنان
 مستأن ان يشك البدل منه على البدل لا لاشتغال الطرفين بل من حيث
 يكون مشعراً لاجل الاوتمافيه له بوجه ما يجتنب النفس عند ذكر البدل منه
 مشقة الى ذكره منقطة له ولما لا يجب ان يكون المتنوع فيجب بطلان
 بما لا يخفى عن جازي زيد اذ العجل عليه بطلان زيد اذا ضربت طامه ولهذا
 متجها بان عوجا في زيد اخر بدل خط لا بد لاشتغال كانه مع بعض الثاني
 بدل البعض والاشتغال بل بدل الكل ايضا لا يخلو عن ايضاح وتفسير كما في كلام
 صاحب المصباح ولم يفرق بين البدل لا لاشتغال لا يقع في جميع الكلام **والثاني**
 في اي جعل الثاني معطوفا على المسند اليه فلهذا لا يفرق بين مع اخصا
 جازي زيد وعمر فان فيه تفصيلا للفاعل بانه زيد وعمر من غير ذلك لا يخلو
 تفصيل الفعل بالبين كما في ما هو من بين مع مفعلة او بلا مفعلة واحترار بقوله
 مع اخصا عن عوجا في زيد وجازي عمر فان فيه تفصيلا للمسند اليه مع ان ليس
 من عطف المسند اليه بل عطف جازي جازي وما يقال من انه احترار عن جازي
 زيد وجازي عمر ومن غير عطف بل عطف على اللفظ في ذلك لا يخلو تفصيل المسند
 بل يخلو ان يكون احتراراً من الكلام الاول في حق عليه الشيخ في ذلك لا يخلو **التفصيل**
 المسند بانه قد حصل من احد المذكورين او لا ومن الآخر جعل مع طامه او لا طامه
 كذلك اي مع الخطا واحترار بقوله كماله عن عوجا في زيد وعمر بعد يوم او
 عوجا في زيد وعمر او تم بمر او جاء بمر حتى طامه فالتحقيق في التفصيل
 المسند لان الله يدل على التعقيب من غير الخ وتم طامه اخي حتى مثل تم

العطف

ان في ذلك لا يلزم ان اجزاء ما قبلها من قبل في الذهن من ادنى شئ لا يكون
 اربا لكس فمقتضى تفصيل السند فيها ان يثبت بطلان المتبوع او لا بالتابع ثانياً
 انما هو في الجواب المتبوع او ضعفها ولا يشترط فيها الترتيب كما انما كان ذلك في
 الثلاثة ايضاً تفصيل السند اليه فليس له قبل او تفصيلها معاً على فرق بين ما كان
 السند تاماً من الترتيبين ان يكون مقصوداً منه تفصيل السند اليه في هذه
 الثلاثة وان كان تاماً لكن ليس العطف بهذه الثلاثة لاجله لان الكلام اذا
 اشتمل على قيد زائد على مجرد الاثبات والتثني فهو العرفي القاطع والمقتضى
 من الكلام في هذه الامثلة تفصيل السند اليه كما انما كان معلوماً وانما
 سبق الكلام لبيان ان محكي احد ما كان بعد الاخر فليست هذه الجملتان
 اوردت الشيخ في ما لا يلزم الاظهار ووصف الحافظة عليه لوردة السامع من الجمل
 في الملحة الى الصواب محكياً زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرواً جائزاً دون زيد
 او انما جائزاً جميعاً ولكن ايضاً اي كلمة تكن للرد الى الصواب الا ان لا يقال
 في الشك احدهما ان نحو ما جائزاً زيد لكن عمرواً انما يقال لمن اعتقد ان زيداً
 جائزاً دون عمرواً لمن اعتقد انما جائزاً جميعاً وفي كلام النجاشي ما يفتقر
 انما يقال لمن اعتقد انتفاء الجمعي عنها جميعاً او مرق الحكم من الحكم عليه
 الى الحكم عليه اخر نحو جائزاً زيد بل عمرواً وما جائزاً عمرواً بل زيداً ما قبل
 للاضراب عن المتبوع ومرتبة الحكم الى التابع ومقتضى الاضراب عن المتبوع ان
 في المتبوع في حكم السكوت عنه لان شئ من الحكم قطعاً خلافاً لبعضهم
 ومقتضى من الحكم في التثبت ظاهر ولكن ان في شئ ان جعلنا في حكم

عن التابع والمتبوع في حكم السكوت عنه ومقتضى الحكم لا يكون ما جائزاً زيد
 بل عمرواً ان عمرواً لا يوجب عدم محكي زيد ومقتضى على الاحتمال لو جازي
 كما هو من هذا المجرى وان جعلناه بمقتضى شئ الحكم للتابع حتى يكون مقتضى الجائز
 زيد بل عمرواً ان عمرواً جائزاً كما هو من هذا المجرى وفيه اشكال اولاً انما
 او الشك في السامع اي ايضاً على الشك نحو جائزاً زيد او عمرواً او لا ايضاً
 نحو انما او لا كما على هدي او في ضلال بين التخيير او لا باحتراز زيد بل
 انما زيداً وعمرواً والفرق بينهما ان في الا باحتراز يوجب بخلاف التخيير
واما فصل اي تفصيل السند اليه بضمير المفصل وانما جعله من احوال
 السند لانه يقرب به او لا لانه في المعنى عبارة عنه في اللفظ مطابق له
 فلتخصيصه اي السند اليه بالسند بضمير المفصل على السند اليه لان
 مقتضى قوله زيد هو القائل ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوز الى عمرو
 فلهذا يقال في تأكيد لا غير قالنا في قوله فلتخصيصه بالسند مثلهما في قولنا
 خفت فلاناً بالظن اي ذكرته مدحاً غيراً كانت جعلته من بين الاشياء
 ومقتضى بالذكر اي منفرداً به والمقتضى هنا جعل السند اليه من بين ما يقع
 انتفاءه بكونه سندا اليه محققاً بان يقتضيه السند له السند كما يقال
 في آيات بعد معناه تخلفه بالعبادة ولا ينفرد غيرك **اما مقتضى** اي مقتضى
 السند اليه فلكونه ذكر اتم ولا يكتفي في التقديم بمجرد ذكر الاهتمام بل لا
 ان يبين ان الاهتمام من اي جهة وبأي سبب فلهذا فصل بقوله
 انما لا يفي تقديم السند اليه الاصل لان الحكم عليه ولا يفي بتقديم

الفصل

التقديم

قبل الحكم فتصدد وان يكون في الذكر ايضا مقدما ولا مقفلا للعدد
 عنه اي عن ذلك الاصل اذ لو كان امر بفتح العدد ول عنه فلا
 كانه الفاعل فان مرتبة الفاعل التقديم على المفعول ولما لم يكن الخبر
 في ذهني السامع لان المبتدأ تشويها اليه اي الى الخبر كقولهم
 والذ الذي حادرت البرية فيه اجوار مستحدث من جهاد
 بينه فخرت الخلايق في المعاد الجاني والفتور الذي ليس
 بدليل ما قبله بان امر لاله واخلاق الناس فذاع الضلال وهاد
 بينه مبهم يقول بالمعاد وبمبهم لا يقول به واما التعجيل المستر
 او المائل للتعامل على تعجيل المستر او النظم على تعجيل المائل
 نحو سعد لا تامله لتعجيل المستر والسماح في امر مدح
 لتعجيل المائل واما الايقام انه اي المسند اليه لا يزول عن الما
 لكونه مطلوبا او انه يستلزم لكونه محجوبا واما النفي ذلك مثل
 اظفار تعلية او تحقيره او اشارة ذلك قال عبد العاهر
 يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصسه بالخبر الفعلي اي
 الخبر الفعلي عليه ان ولي المسند اليه حرف النفي اي وقع بعد ما بلا
 فصل نحو انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مفعول لغيري فالتقديم
 يفيد نفي الفعل عن المتكلم وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه
 من العموم والخصوص ولا يلزم ثبوته مجع من سوا لان التخصيص
 انما هو بالنسبة الى من يترجم الخطاب اشتراكا مع غيره او لغيره

مقدم

وانه ولذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الحكم عن المذكور مع ثبوته
 للغير لم يفتح ما اذا طلت هذا ولا غيره لان مفهوم ما اذا طلت ثبوت فاعله
 القول بغير الشك ومنطوق لا غيري تقيها عنه وهما متناقضان ولما انا
 رابا حد لا نه يقينه ان يكون انسان غير الشك قد راي كل احد من الناس
 لانه قد نفي عن اشك الرتبة على وجه العموم في المفعول ليتحقق تخصيص
 بهذا اليه ولما انا ضربت الاية لانه يقينه ان يكون انسان غيرك قد راي
 كل احد من الناس لان المسند اليه مقدم فام وكل يقينه عن المذكور على وجه
 التخصيص ثبوته لغيره تحقيرا لغيره ان فاما فام وان خاسا فام في
 مثل مقام مبلعث ونحوه بالفتح ولا اي وان لم يل المسند اليه حرف
 رتبة بان لا يكون في الكلام حرف نفي او يكون حرف النفي متلخرا عن المسند اليه
 قد راي اي التقديم التخصيص رتبة على من زعم انفراد غيره اي في المسند اليه
 المذكور رتبة اي الخبر الفعلي او زعم مشاركتي مشاركة الغير فيهما اي في
 الفعل نحو انما سميت في حاجتنا من زعم انفراد الغير بالسعي فيكون قصر طلب
 او زعم مشاركة في السعي فيكون قصر افراد ورواكن على الاول اي تقديم
 كونه رتبة على من زعم انفراد الغير بغيره لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سوا
 لانه الدال مرينا على نفي شبهه ان الفعل من غير رتبة على الثاني اي
 تعدد رتبة رتبة على من زعم المشاركة في فعل من مفرد او متوحد او غير
 مشاركة لانه الدال مرينا على ازالة شبهة اشتراك الغير في الفعل والتاكيد انما
 يكون له في شبهة خالفت طلب السامع وقد راي في القرى لكم وتقرير في

فيجوز ان يشترك على وجه
 العموم في المفعول

السامع دون التخصيص هو على الجواب قصد الى تحقيق انه يفعل اعطاء
 الجواب وسببه عليك تحقيق معنى التقوى وكذا ان كان الفعل متبوعاً قديماً
 التقديم للتخصيص قد ياتي للتقوى في اوله وانما سببه في حاشية قصد
 الى تخصيص عدم التقى والثاني عن انت لا كذب هو التقوى الحكم التقى
 وتقريرا فانه اشد لفي الكذب من لا كذب لما فيه من تكرير الاسماء
 المقصود في الكذب واقصا منصفه مثال التقوى ليفي عليه الشرقة
 فيه وبين تأكيد المسند اليه كما انما يقوله وكما من لا كذب انت فيه
 انه اشد في الكذب من لا كذب انت مع ان فيه تأكيدا لانه اي لا كذب
 انت اوله لا كذب انت لتأكيد الحكم عليه بانه هو ضمير المتكلم متبوعاً
 وليس الاسماء اليه على سبيل التمهيد والتجوز والبيان لا تاتي الحكم بعد
 تكرير الاسماء هذا الذي ذكر من التقديم للتخصيص فانه وللشقي اخرى
 ان به الفعل متبوعاً فان في الفعل على متكرراً فانه التقديم للتخصيص ليس بالمتكلم
 اي على فعل متبوعاً بل جائز لا امره فيكون تخصيصاً ولا يكون فيكون تخصيصاً وعدم
 وذلك لان الجنس حامل للصفات الجسمية والعدد المعين اي الواحد كان
 او الاثنين ان كان مثله او الزائد عليه ان كان جمعا فاصل التكرار المفردة ان
 لراصد من الجنس وقد يقصد به الجنس فقط وقد يقصد به الواحد فقط والذي
 يشعر به كلام الشيخ في دلائل الاجاز ان لا فرق بين المعقود التكرار في ان البناء
 عليه قد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوى وواقعه اي عهد القاهر الكا
 على ذلك اي على ان التقديم بتحديد التخصيص لكن مخالفة في شرائط وتفاصيل

فان منزه

فان مذهب الشيخ انما ان ولي التقى هو التخصيص قطعاً ولا نقاد يكون التقوى
 مضمراً كان الاسم او مظهراً معرفة كان او متكرراً متبوعاً كان الفعل او متبوعاً
 ومذهب السكاكي انه ان كان مكرراً فهو التخصيص ان لم يمنع عنه مانع
 وان كان معرفة فان كان مظهراً فليس الا للتقوى وان كان مضمراً
 فقد يكون للتقوى وقد يكون للتخصيص من غير تفرقة بين ما يلي حرف
 حرف التقى وغيره والى هذا اشار بقوله الا انه في التقديم جيداً
 ان كان قد يكون اي المسند اليه في الاصل مؤخر على انه فاعل
 فقط لا لفظاً نحو انا وقت فانه يجوز ان يقتدر ان اصله قاتنا فيكرراً
 فاعلامه تأكيداً لفظاً وقد مر طيف على جاز به ان اعادة التخصيص
 بشرطين احدهما جواز التقديم والاخر ان يقتدر لك اي يقتدر انه كان
 في الاصل مؤخر والآخر والآخر وان لم يرجع الشرطان فلا ينفذ التقديم
 الا التقوى المحركة جاز تقديم التاخير كما قرأ في غنائم ولم يقتدر بالبرهان
 تقديم التاخير اصله نحو تقديم فانه لا يجوز ان يقتدر ان اصله قام زيد
 فتقدم لما سذكر ولما كان مقتضى هذا الكلام ان لا يكون نحو رجل جائع
 متبوعاً للتخصيص لانه اذا اقر ففعل على اخطا لا معنى لثناء السكاكي اخبره
 عن هذا الحكم بان جعله في الاصل مؤخر على انه فاعل لا لفظاً بان يكون
 بدو كمن التغير الذي هو فاعل اخطا وهذا معنى قوله واستغنى السكاكي
 المنه يجعله من باب واسم التقوى الذي هو اي على القول بالابدال
 من التغير في تقديمه ان الاصل في رجل جائع جائع رجل على ان رجل

رجل ليس بقابل بل هو بدل من الضمير في جانيه كانه قاله تعالى واستمر النجوى
 الذين نكروا ان الواو فاعل والذين ظلموا بدل منه وانما جعل من هذا البناء
 ولا يشيخصه لا سبيله اى التخصيص سواء اى سوا تقدير كونه
 مؤخره في الاصل على انه فاعل صفة ولان انما يخص الماتح وفيه مبتدأ
 بخلاف المرفوع فيكون وقوعه مبتدأ من غير اعتبار التخصيص فلزم ان يكون
 من هذا الوجه البعيد في المنكره وفي العرف فان قيل فيلزم ان يكون الضمير في مثل
 جانيه رجلان وجانيه رجال والاستعمال بخلافه قلنا ليس فاعله من المرفوع
 في قولنا جانيه رجل بل فاعله لا فاعله فانه لا يقول به فاعل فاعلان في مثل
 بل المرفوع في مثل قولنا رجل جانيه بقدر ان لا سبيله رجل على ان رجل بدل
 لا فاعله في مثل رجل جانيه في بقدر الاصل جانيه رجلان فليست ثم قال
 السكالي وشبهه اى شرط كون جعل المكنى من هذا الباب واقبالا لتقديم
 والآخر فيه ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولك رجل جانيه على ما قرأنا معناه
 رجل جانيه لا امرئ او لا رجلان دون قولك امرئ جانيه فان فيه مانعا
 من التخصيص اما على تقدير الاول فيمنع تخصيص الجنس فلا امتناع ان يرد
 شره لاجل لان المراد لا يكون الاشارة اما على تقدير الثاني فيمنع تخصيص الجنس
 فليست من مطلق استعماله اى ليس تخصيص الواحد من مطلق استعمال
 هذا الكلام لا انه لا يقصد به ان المرفوع لا يشترط وهذا ظاهره فان قد
 مرجع الاشارة بتخصيصه حيث تأولوه بما امره في طلب الاشارة اليه اى في
 اليقين قوله بتخصيصه وقولنا بان مانع من التخصيص قطع شانه انما يكون

اى هو الذي

اى جعل السكالي بتخصيصه والتعويل يكون المرفوع عظيم فليجهر انما لا يشترط
 فيكون التخصيص موقفاً والمانع انما كان من تخصيص الجنس الواحد وفيما في
 ذهب اليه السكالي فغرضه انما هو انما هو المعنى كما لما أكد والبدل
 سأل في امتناع التقديم ما جعل على حاله اى مادام الفاعل والتابع تابعا
 بل امتناع تقديم التابع اولى فغير تقديم المعنى دون المفعول
 وكذا يجوز ان يقع في التابع دون الفاعل فيحكم لان امتناع تقديم الفاعل
 انما هو عند كثيره فاعلاما لا امتناع في ان يقال في عوز زيد قام انه
 كان في الاصل قام زيد فتقدم زيد وجعل مبتدأ كما يقال في عوز زيد قام
 ان جازي كان الاصل مفعول مقدم وجعل مضافا وامتناع تقديم التابع كما
 تابعا ما ايج عليه القاء الا في العطف عن قولهم الا يا غلظة في ذات عرف
 عليك ورجعت الله السلام اى على ضرورة التعريف هذا مكاثره والقول
 في حال التقديم الفاعل يجعل مبتدأ يلزم خلو الفعل عن الفاعل وهو ما
 بخلاف المرفوع عن التابع فسد لان هذا اعتبار محض ثم لا فليست تقاوا
 في غير رجل جانيه لو لا تقدم التقديم لمصلحة اى التخصيص بغيره اى غير تقديم
 التقديم كما ذكره السكالي من التعويل وغيره فالتخصيص ما سببه في باب
 تنبيه المستداليه والكثيره والتقليل والسكالي وان لم يكن بالاسباب
 للتخصيص سواء لم يكن ذلك من كلامه في المقام حيث لا غبار فيه
 ذلك الوجه البعيد عند المنكر لغز شرط الابتداء فيه ومن الغريب
 ان السكالي انما المركب مثل رجل جانيه ذلك الوجه البعيد للملك يكون

المبتدأ انقرة محضه وبغيرهم يزعم ان عند الكمال بدل مقوم لا مبتدأ
 وان للجملة فعلية لا اسمية ويمتلك في ذلك بطونيات بعيدة
 من كلام الكمالى وبما وقع من التفسير الخارج الملائمة مثل زيد
 عمرو قدان الرفي ومجمل ان يكون بطلا مقدمات ولا يلتفت الى ان
 باشتغال تقديم الزايع حتى قال الشايع في هذا المقام ان الفاعل هو
 الذى لا يقدم بوجه واقعا الزايع فيجمل التقديم على طريق الضم
 ومان يضيح كنهه تابعا ويقدم ولما لا على طريق الضم فيمنع تقديمها
 ايضا لاستعمال التقديم التابع من حيث هو تابع فانه لم يأت له استعماله ان
 ان المنة لا خير كيف قد قال الشيخ عبد الظاهر قدم شرا لان المعنى
 ان الذى اهره من جنس الشرا من جنس الخير قال الكمالى وغيره
 هو قائم زيد قائم والنفى للضمه اى الضم قائم الضمير قائم
 يحصل الحكم القوي وشبهه اى شبه الكمالى مثل قائم المضمين
 الضمير بالكلية عنه اى عن الضمير من جهة عدم تنبيهه في الحكم الضمير
 والقبية نحو انا قائم وانت قائم ولا يتغير الحكم عن الضمير نحو انا
 ولهذا الاختيار قال وقريب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه
 بلغة الاسم مجرور عطفا على ضمته فيجوز ان قوله لم يقرب شعرا فيه
 شيئا من القوي وليس مثل القوي في زيدا قائم في الاول الضمير
 الضمير والثاني لشبهه بالحال عن الضمير ولهذا اى شبهه بالضمير
 عن الضمير لم يحكم بان اى مثل قائم مع الضمير وكلامه فاعل الضمير

اعلموا

ايضا جملة ولا عمل قائم مع الضمير معا مطلقا الضمير في البناء في مثل
 قائم ورجلا قائما ورجل قائم وقامى مقدم اى ومن السند اليه
 الذى يرى تقديمه على السند كاللائزم لفظ مثل وغيره اذا استغلا
 على سبيل الكناية في نحو مثل لا يجمل وغيره لا يجوز بمعنى انت مجمل وانما
 من غير زيادة من غير الما لبيان يراى بالمثل والغير اثنان اخر مماثل
 للما لغير مماثل بل المراد نفي الجمل عنه على طريق الكناية لانه اذا
 نفي الجمل عن كان على صفة من غير قصد الى مماثل لزوم نفيه عنه وثبات
 لوجوده ببقية عن غيره مع انقضاء المحل يقوم به واقعا اى التقديم
 في مثل هذه الصيغة كاللائزم لكن اى التقديم اى على المراد بها
 اى يفيد التركيبين لان الغرض منها اثبات الحكم بطريق الكناية
 هو الخ من الضمير والتقديم لا فائدة النفي اى عن ذلك وليس
 قوله كاللائزم انه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد انه كان مقصود
 القياس ان يحجز من السامع لكي لا يرد الاستعمال الاعلى التقديم نفي
 عليه الشيخ في محال الاعجاز وقيل وقد يقدم اى السند اليه السند
 بكل على السند المفرد من حيث النفي لانه اذا لى العموم اى على الحكم
 عن كل فرد فرد عن كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي الحكم القيام عن
 واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو لم يخفى لم يقم كل انسان فانه
 يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب
 وشمول النفي والتأخير يفيد الاسلب العموم ونفي النفي وذلك لكون

القديم مفيد العموم دون التاكيد لانه لا يلزم جميع التاكيد وهو ان يكون
 لفظه كل التام من اللفظ الحاصل قبله على التاكيد وهو ان يكون لفظه لا ما في معنى
 جديد مع ان التاكيد لا يلزم لان اللفظ لا يخرج من اللفظ وبيان لفظ
 ترجيح التاكيد على التاكيد اما في معنى القديم فلان قولنا انسان
 ليرقم موجه مهملة اما اللفظ فيه فلا تارة حكم فيها بثبوت عدم القيام
 للانسان لان اللفظ القيام عنه لان حرف السلب في جزء من الحول واما اللفظ
 فلا يترك فيها ما يدل على كية افراد الموضوع مع ان الحكم فيها على
 ما قل عليه الانسان واذا كان انسان ليرقم موجه مهملة يحجب ان يكون
 معناه في القيام عن جملة الافراد لان كل فرد لان الموجه المهمة المعد
 في قوة السالبة الجزئية عند وجه الموضوع في لفظه يرقم بعض الانسان
 انما من لا تارة في الصدق لانه قد حكم في المهمة بنفي القيام عما
 صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها
 وانما كان يصدق عليه نفي القيام عن البعض وكما صدق نفي القيام
 من البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة ففي قوة السالبة
 الجزئية المستلزمة الحكم في الجملة لان صدق السالبة الجزئية الوجود في
 اما بنفي الحكم عن كل فرد او بنفيه عن البعض مع ثبوته لبعض
 يلزم ما نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لانه ان يكون منفي عن
 ثابا للبعض واذا كان انسان لم يرقم بدون كل معناه ففي الحكم جملة الافراد
 لا على كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك كل التاكيد

لعمري

اللفظ الاول فيجب ان يحل على الحكم عن كل فرد ليكون كل التاكيد معناه
 ترجيح التاكيد على التاكيد واما في معنى القديم فلان قولنا ليرقم
 انسان سالبة مهمة لا سور فيها والسالبة المهمة في قوة السالبة
 الكلية القضية نفي الحكم عن كل فرد في لفظه من الانسان بقاء
 ولما كان هذا محال لما عندهم من ان المهمة في قوة الجزئية عينه
 بقوله ليرقم موضوعا اي موضوع المهمة في سياق اللفظ لانه كونه
 غير مصدق بل لفظ كل فانه يصدق في الحكم عن كل فرد ولذا كان ليرقم
 انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد ذلك
 كل ايضا كان كل التاكيد اللفظ الاول فيجب ان يحل على نفي القيام
 الافراد ليكون كل التاكيد معناه اخر وذلك لان لفظ كل في هذا مقادير
 الامد من بين العيين عند اشتداد احد ما يجب الاخر في الحاصل
 ان التقديم بدون كل سلب العموم ونفي الشمول والتاكيد العموم السلب
 وشمول اللفظ بعد دخول كل يحجب ان يعكس هذا ليكون كل التاكيد
 دون التاكيد اعموم وفيه نفرا في اللفظ عن الجملة في الصور الاولى
 المهمة المعد وله الحول نحو انسان ليرقم وعن كل فرد في الصور الثانية
 في السالبة المهمة نحو ليرقم انسان انما افادة الاستناد الى ما يصدق
 اليه كل ومحافظة انسان وقد زال ذلك الاستناد المفيد لهذا
 اللفظ بالاستناد اليها اي الى كل لان انسانا صانها مضافا اليه فلم
 مستند اليه فيكون اي على تقدير ان الاستناد الحاصل اليه مفيد للعموم

الموضوع ولا يتبع بالسنن سوى هذا وحيد يندفع ما قبلها **ع**
 معللة باعتبار عدم السور وقال عبد الظاهر كانت كلمة في داخل في خبرها
 التي بان اخرت عن ان السور كانت معللة لاداة النفي والاسرار
 كان الخبر فلا يخفى ما على ما يقتضي الزبد كونه خبري الرياح بما لا تستلحق النفي
 او غير فعل نحو ذلك ما على يتفق للردحاصلا او معبر عن الفعل النفي الظاهر
 انه عطف على اذلة وليس ببدل لان الدخول في خبر النفي شامل للمال
 وكذا ان عطفها على اخرت بمعنى او عطفت معللة لان الثانية عن اداة
 النفي ايضا شامل له اللهم لان ان يخص الثانية بمال لم يدخل لاداة
 على فصل عامل في كل على ما يغير به المثال والعمل اعم من ان يكون
 فاعلا او مفعولا او تائيدا لاحدهما او غير ذلك نحو ما في العموم **ك**
 في تأكيد الفاعل او ما جاء به في القوم في الفاعل وقدم التأكيد على
 الفاعل لان كلا اصوليه اولهما اكد كل التأكيد في الفعل المتأخر و
 التأكيد لم يأت في المفعول التقديم وكذا لم يأت في التأكيد كلها **و**
 كلها لم يأت في جميع هذه القسمين توجه النفي لا التأكيد خاصة لا ال
 اصل الفعل واذا كان الكلام ثبو الفعل والوصف بعض ما اضيف اليه
 كلان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل والوصف المذكور في الكلام
 واذا وصفته اى تعلق الفعل او الوصف به اى ببعض ما اضيف اليه
 كل ان كانت كل في المعنى مفعولا للفعل والوصف وذلك ليل التأكيد
 وشهادة النفي والاستعمال ولان هذا حكم التأكيد على بدل **ط**

والله لا يحب كل مخال فخر وانه لا يحب كل كفا رشم ولا قطع كل حلا في
والاذان لم يكن كل واحدة في جنة النبي فان قد مت على النقي لفظا ولم يقع معل
لفعل المنفرد عن النبي كل فرد مما اضيف اليه كل واحد في اصل الفعل عن كل مفرد
كقول النبي لما قال المذ واليد بين اسم رجل واحد من الصحابة اقصر ^{اليد}
بالرفع فاعل قصرت ام لبيبة من الله كل ذلك لم يكن هذا قول النبي
والفعل لم يقع واحد من القصير والنيان على شمول النبي وعن وجهي
احدهما ان جازا به اما بتعيين احد الامر بن ان يقيها جازا بختل
لا يفي الجيع منها لانه عام في ان كان احدها والثاني عام في ان كان
النبي كل ذلك لم يكن قاله ذواليد بن بعض ذلك قد كان ومعلوم
ان النبي البعض ثانيا في النفي عن كل فرد لا النبي عن الجميع وعليه
اي على من النبي عن كل فرد في قوله اي في الجوع فاذبحوا ثم اكلوا يدعي
على ذنبا كل امر اصنع ارفع كل على مفعول امر صنع شيئا فاما ندعيه على
من الذنوب لا فائدة هذا بغير عدل عن نصب المنفرد عن الامتار
الى الترفع المنفرد اليه اي لم ارفع واما ناهية اي ما خيرا المنفرد اليه
فلا قضاء للمقام تقدم المستدسي ويحيى بيان هذا اي الذي ذكر
من المذف والذكر والامتناع ويغني ذلك من المقامات المذكورة كلمة
على مقصود الظاهر اي مقصود القياس من المثال وقد يخرج الكلام
في حلا اي على خلاف مقصود الظاهر وعلى خلاف القياس كالمثني
واقضاء المثال ياء في موضع المصغر موضع المظهر كقوله نعم جلد زيد

ما فيه من المنفرد

ما فيه من المنفرد

ما فيه من المنفرد

مكان ثم الرجل فان مقصود الظاهر في هذا المقام هو لاظهار معل لا
لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة تدل عليه وهذا الضم عايد
الى متعلق معهود في الذهن والنزوم تقييد بالكرة ليعلم جنى المتعلق
واما يكون هذا من وضع المصغر موضع المظهر في احد القولين في قول من يجعل
المصغر خبر مبتدأ محذوف واما من يجعل مبتدأ ثم جعل خبر لا فيجعل عند ان يكون
الضمير فايد الى المصغر وهو متقدم فعلا ويكون التوكل لفراد الضمير حيث
لرجل فاما وهو من خواص هذا الباب لكونه من الافعال الجامة وفي قوله
هو او هي زيد عالم مكان الثاني هو القصة فالامتناع فيه ايضا خلا
مقصود الظاهر لعدم التقديم واعلم ان الاستعمال على ان الضمير الثاني
انما يثبت اذا كان في الكلام مؤنث غير فاعله ففعله هي زيد عام محذوف
قياس ثم على وضع المصغر موضع المظهر في الثاني بقوله يتمكن ما يعقبه اي
ذالك الضمير اي يمين على عقبه في ذهن السامع لا تراه السامع اذ لم يسم
منه اي من الضمير معناه تنظرة اي انظر السامع ما يعقب الضمير لغيره
فيتمكن بعد ومعه فعل تمكن لان المحصول بعد الطلب اعز من الثاني
بلا نسب ولا يخفى ان هذا لا يحسن في باربع لان السامع ما لم يسمع المصغر
لم يعلم ان فيه ضمير فلا يتحقق فيه الشرط ولا انشطار وقد يعكس وضع
المصغر موضع المظهر اي توسع المظهر موضع المصغر فان كان المظهر الذي وضع
موضع المصغر اسم الاشارة فلكمال العناية بتميزه اي بتميز المسند اليه لا
بتميزه بغير كونه كفاعل عاقل هو مفعول لفاعل الاول بمعنى كمال الفعل مبتدأ
وكما جاءها لانه قد يكون

بأن الذي في قوله
وقد يخرج الكلام
في حلا

اعيت اي اعينه واجزله اراعت عليه وصحت مذهبه اي طرق معاشه
 لا كما هو جاهل بظلم منكر هذا الذي يريه الا كما حاطوا به وبما يظن الخبير
 اي المشق من خرافات علماء الفقه زنديقا اي كافرا تافها للضائع بعد
 الحكم قوله هذا اشارة الى الحكم سابق غير محسوس وهو كون الظاهر محسوسا
 والظاهر منزهة وكان الفلاس فيه الاشارة بعدل الاسم للاشارة
 لكل الاعنابة بغيره اي السامعين ان هذا في التبر المنصين هو كذا المظهر
 المحسوس وهو جعل الادغام خارجا عن العالم المحسوس زنديقا كذا المبدع هو كذا
 اثبت السند اليه المعبر عنه باسم الاشارة او التبر على كل الاعنابة
 بالسامع كما اذا كان السامع فاعدا للبر او لا يكون ثملة فصار اليه اسلا او لا
 او الغيبة على كل بلاوته اي بلاوة السامع بانه لا يبعد اليه غير المحسوس او على
 كمال قطارته بان غير المحسوس عندا بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال قطارته اي
 السند اليه وعليه اي وعلى وضع اسم الاشارة موضع للغيبة ادعاء كمال
 التكميل من غير هذا الباب اي باب السند اليه قوله الشاعر ما لك في الظن
 العلم والمروءة استحي اي عزان من سحي بانكراي ما من حزينا لامر سحي
 بالاعظام يحسن فثبت حلقه وما بك علم تريد ينقل قد ظفرت بدلك
 اي بهذا كان مقتضى الظاهر ان يقول به لانه ليس محسوس بعدل المذالك
 اشارة الى ان ذلك قد ظهر بظن المحسوس وان كان الظلم الذي وضع موضع
 للمعبر عنه اي غير اسم الاشارة من زيادة التكميل اي جعل السند اليه متكاملا
 عند السامع نحو قول الله احدا لله العدل اي الذي يصل اليه ويقصد

حيث لا يتم بغير من تدبر
 جنة من تدبره تواتر كذا
 في كل ارض كذا
 من تدبره تواتر كذا

في كل ارض

في الحجج وانما قيل هو قصد زيادة التكميل وتبليغ اي تبليغ قوله الله
 الله العدل في وضع المظهر موضع للمعبر عنه اي زيادة التكميل من غير اي من غير
 باب السند اليه طعن اي وبالجملة المقتضية للانزال ان لنا اي القراء
 وبالجملة من حيث لم يقل وبغير ذلك او ادعاء حال الرجوع عطف على زيادة
 التكميل في ضمير السامع وبهية المعنابة هذا لا يبعد لامثال الرجوع
 او تعريه داعي للماصر مثالها اي مثال تعريه او ادعاء الرجوع مع لا
 في المظهر امير المؤمنين بامر له بكذا امكان انا امره وعليه اي على
 وضع المظهر موضع الضمير لتعريه داعي للماصر من غير اي من غير باب السند
 فاذا عزمت فتكمل على الله حيث لم يقل على الا بلفظ الله من تعريه كذا
 الى التكميل عليه لولا لولا انتم من موصوفه بالاوصاف الكاطرة من القدر
 الباهرة وغيرها والاستعانة اي طلب العفو والرحمة كقوله لا اله الا الله
 عبدك العاصي اياك اقر بالذنوب فقد عفا كما اقرقنا العاصي لما
 في لفظ عبدك من التخصيص واستحقاق الرحمة وترقيت الشفقة قال
 السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى الغيبة غير محسوس بالاعتدال
 ولا النقل مطلقا محسوس بهذا القدر اي بان يكون عن الحكاية الى الغيبة
 ولا يخلو العباد من السامع بل كل من استلهم والمخاطب الغيبة مطلقا
 اي سواء كان في السند اليه او غيره وسواء كان كل منها واما
 في الكلام او كان مقتضى الظاهر ايراد ويقتضي الاخر فيصير الاقسام
 ستة خاصة من ضرب التلازمة في الاثنان ولفظ مطلقا الذي في عبارة

السكالي كنهه لا يجب ثاب علم من مذهبه في الانتفاذ وبالنظر الى
 وبشيء هذا النقل عند علماء العلل الثقات ما خود من الانسان عن
 الى شانه وبالعكس كقولنا اي قول امر القيس فطاول ليالك خطا با
 بنفسه الثقات ومقتضى الظاهر ليس بالاعتد بفتح الفتح وضم الهم اسم
 موضع والمشهور ان الانتفاذ هو البعير عن محله بطريق من الطرق
 الله من السكالم والمطلب والقبه بعد البعير عنه اي عن ذلك
 باخر منها اي بطريق من الطرق الثلاثة بشرط ان يكون البعير على
 خلاف ما يقتضيه الظاهر ويرقبه السامع ولا بد من هذا السيد
 يخرج من قولنا انما زيد وانت عمره في معنى الذي لا يجوز ان يقال
 في الخيل عامر ملاحا وقوله اهدنا الصراط المستقيم وانعم عليهم
 فان الانتفاذ انما هو في ايات ضد والبراءة جارية على اسلوبه
 ومن زعم ان في مثل يا ايها الذين امنوا الثقات والقياس منتم
 فقه سها على ما يشهد به كتب النحو وهذا اي الانتفاذ بتغيير
 احسن منه بتغيير الكل لان النقل عنده اعم من ان يكون
 من غير من معنى بطريق من الطرق ثم بطريق اخر او يكون مقتضى
 الظاهر ان يعبر عنه بطريق منها فترك وعده الى طريق اخر
 فيحقق الانتفاذ بتغيير واحد وعند الجمهور محقق بالاول فانه
 لا يتحقق الانتفاذ بتغيير واحد بكل الثقات عندهم الثقات عند
 من غير عكس كما في نظاير ليالك مثال الانتفاذ من السكالم الى الخطاب

في باب العبد والابن والابن

من السكالي
 في الانتفاذ

في قوله

قوله تعالى وما الى الا عبد الذي اخبره واليه ترجعون مقتضى الظاهر
 والحق ان الزاد ما لم لا يبعد لكونها عينا لهم بطريق التكلم كان مقتضى
 ظاهر السكالي انما بالاطرام على ذلك الطريق فعدل عند طريق التكلم
 يكون الثقات على اللغويين ومثال الثقات من التكلم الى الغيبة
 نحو انما ليالك لكونه اصل لربك ونحو مقتضى الظاهر ومثال الانتفاذ
 من السكالي الى السكالم قولنا انت انا اي ذهب بك قلبك الى السكالم
 متعلق بقوله طريق ومقتضى طريق السكالم ان من طريقا في طريق السكالم
 وثالثا في ما هو منها بعيد انتاب تغييرا بعد الطريق اي حين
 ينفرد عن طريقه زمان مضى الى السكالم الفطرية انما في اي قريب
 مشيئة مقتضى لي في هذه الثقات من السكالي الى السكالم ومقتضى انما
 يكلفه وما على كنهه في غير ما الى السكالم الى مفعوله انما والغيبة بطريق
 من السكالي وسد خطفه بالاداء الغيبة انما من السكالي الى السكالم والغيبة
 عند اي شايه في قولها او على ذلك خطفه لكون الثقات انما من الغيبة
 الى السكالم وقد شط اي بعد واما اي قريبها وتكون عند السكالم
 وقال السكالي انما يكون ان يكون فاعلت من السكالم انما من السكالم
 والخطوب صارت تغاربه ويجوز ان يكون من السكالم اي قلت واد
 وعوان كانت تحول جيتا الى ما كانت عليه قبل ومثال الانتفاذ من السكالم
 الى الغيبة في قوله تعالى انما ليالك في قوله تعالى انما ليالك في قوله تعالى
 الانتفاذ من الغيبة الى السكالم في قوله تعالى انما ليالك في قوله تعالى

من السكالي
 في الانتفاذ

في قوله تعالى
 في قوله تعالى
 في قوله تعالى

فمقتضى الظاهر ساقى أى ساقى الله ذلك سحابا لغيره إلى المدينت
 وقال الألفاظ من الضمة إلى الخطاب في هذا اليوم الدين أبان عبد و
 لتعيين ومقتضى الظاهر آية وجهه أى وجه حسن الألفاظ أن الكلام
 أنه انزل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك الكلام الحسن نظرية أى تجديد
 أو أحد ثامن طرقت الثوب لسان السامع وكان كذا أيضا لا لسان السامع
 أى إلى ذلك الكلام لأن كل جديد لذو وهذا وجه حسن الألفاظ
 الإطلاق وقد يخص مواضع بها لا يغير هذا الوجه العام كل يوم الطاعة
 فإن العباد إذا لم يحققوا بالهدى من طبعهم بعد ذلك العبد من نفسه
 محسنا لا يقال عليه أى يلازم ذلك المحقق بالهدى وكذا أجرى عليه صفة
 من تلك صفات العظام قوى ذلك العمل إلى أن يؤتى لأمرها بالظن
 أى خاتمة تلك الصفات يصفه ما اليوم الدين المصدق أنه أى ذلك
 المحقق بالهدى ما لا يلازم كماله في يوم القيامة لا أنه يصفه ما لا يلازم
 الدين على طريق الإنشاء والمنفعة على النظرية أى ما لا يلازم في يوم الدين
 والفعل عند حذف لا التزم التعميم فيجب أن لا يلازم التزم لئلا
 في القوة الأقبال عليه أى أقبال العبد على ذلك المحقق والطلب
 بتجميعه بجاية للصنيع والاستقامة في المعاش فبالإضافة
 متعلق بالخطاب يقال غايته بالدعاء إذا دعوت له من جهة غاية
 للصنيع هو هذه العبادة وعموم المذاهب مستفاد من حذف مفعول
 والصنيع مستفاد من تقديم المفعول فالطبيعة التي هي من هذا

الألفاظ هناك فيه تنبها على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن
 قرأه على وجهين من نفسه ذلك المحرك ولما أجز الكلام إلى خلا
 مقتضى الظاهر وأورد ذلك أقسام منه وإن لم يكن من مباحث السند
 فقال ومن مقتضى أى مقتضى الظاهر يلقى الخطاب اختلاف المصدر
 إلى المفعول أى تليق المتكلم بالخطاب بغير ما تليق بالخطاب المأثور في معنى
 لغته وفي عمل كلامه السببية أى إنما تلقا بغير ما تليق بغير سببية
 كلامه أى كلام الصادر عن الخطاب على خلاف مراده أى لم
 الخطاب وإنما حصل كلامه على خلاف مراده بغير الخطاب على أنه
 أى ذلك الغير هو الأول بالصدق ولا مراده كغيره يقتضى وقد تأ
 لجاج له أى يقتضى حال كون اللجاج متوقفا على لا حيل على الأدهم
 بغيره بعد هذا قول قول اللجاج مثل الأمير بل على الأدهم ولا شبه هذا
 مقول قولنا يقتضى فابرهز وعبد اللجاج في معنى الرعد وقناه
 بغير ما يترقب بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس للأدهم أى الذي غلب
 صوابه من حيث البيان وضم إليه الاشتباه الذى غلبت فيه
 حقه من حيث ذلك وهذا اللجاج إنما هو القيد فثبت على أن العمل على الفرس
 الأدهم هو الأدهم بالتحديد الأمير أى من فاسل الأمير الساقى أى العلية
 وبطها اليد أى الكلام ولما لا النعم في بيان يقتضى أى بطها من قبل
 لأن يقتضى أى يقتضى من مقتضى أو السائل بطها الخطاب أى بطها السائل
 بغير ما يطلب بغير سوايه من رغبة أى غير ذلك السؤال بغيره لما

غايته اي على ان ذلك الغير لا يحال والمهم قوله ما يسلوك على اهله
 قوله ما يسلوك على اهله من سبلوا عن سبلوا اختلاف الفهم في زيادة
 التزم ونقصانه فاجيب ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو ان لا يخلو
 بجذبات الاختلاف معاً اي وقت به الناس امرهم من المزاج والمناجاة
 وعمل الدين والصوم وغير ذلك ومعاً اي يوزن بها وقد ورد في التنبيه
 على ان الاولى والاخرى بخلافه ان يسلوك عن ذلك لا يخلو ليوافق
 بهوله على دقايص الهيئة ولا يخلو له به غرض وقوله تعالى في السورة
 ما ذنبفون فلما انفقتم من خير ظن ان الدين والاخرين واليتامى اليها
 وابن السبيل والوعى بيان ما ينفقون فاجيب ببيان المصارف تنبيه
 على ان امهم هو السؤال عنها لان النفقة لا تكون لها ان النفقة لا تكون
 لان يقع مرتفعها منقضى من خلاف مقتضى ظاهر التبعير عن المعنى
 المستقبل بلفظ اما على ما يتيقن على تحقق وقوعه ويخرج
 في الصور فصق من في استمرات ومن في الامرين بمعنى يصق مثله
 الغير من المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله ان الدين واليتامى
 مكان يقع ونحو الغير من المستقبل بلفظ اسم المفعول كقوله ان
 ذلك يومجي على الناس مكان جمع وهذا جرح وهو ان كل من سعى
 الفاعل والمفعول قد يكون بمعنى الاستقبال وان لم يكن ذلك
 بحال اصل الرفع فيكون كل منهما ماضياً موقراً واما على حسب مقتضى
 الظاهر والجواب ان كل منهما حقيقة فيما تحقق فيه وقوع الوصف

وقد انتهى

القطر

وقد استعمل ههنا في التحقيق بما زانيتها على تحقق وقوعه ومسه
 اي من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد جزئي الكلام
 مكان الآخر ولا حرج على محرمات النافذة على الورق مكان عرض المحرم
 على النافذة اي اظهره عليها الشرب وقوله اي القلب السكالي وهو كالتة
 ما يورث الكلام ملاحة وردة لا غير اي غير السكالي ممل لانه عكس الملقوق
 ونفي الصفود والحق انه ان بعض اعتباراً لا يعطى غير الملاحة ان
 ان ثمة نفس القلب قبل قوله وقوله اي مقاراة مقبرة اي مثله بالغير
 اي اطرفة ونواحي جمع الرجاء مقصور كان لون امهه سمانه
 على حذف الضاف اي لونها يعني لون السماء فالحضرة كانه من بيا
 القلب والمعه كان لون سمانه لغيرها لون ارضه ولا اعتبار القلب
 هو البالغة في وصف لون السماء الغيرة حتى كانه صام حيث يشبه به لون
 الارض في ذلك مع ان الارض اصل فيه والاى وان لم ينفى اعتباراً
 لظهور ذلك عدول عن مقتضى الظاهر من غير نكته يعتد بها لقوله
 فلما ان جرى سمي عليها كجيت بالقدن اي الفص الملبس على اي الطين
 بائين والمعنى كالجيت القدن بالبياع يقال جيت السطح والبيت والفاعل
 ان يقول انه ينفق من المبالغة في وصف النافذة بالتمسك بالانفحة
 قوله كالجيت القدن بالبياع لا يهاهه ان البياع قد بلغ من الغنى والكثرة
 الى ان صار بمنزلة الاصل والقدن بالنسبة اليه كالبياع بالنسبة الى القدن
 البيا الشان احوال المسند اما تركه فلما امر به حذف المسند اليه كقوله

في قوله تعالى
 انما ينفقون
 من خير ظن
 ان الدين
 والاخرين
 واليتامى
 اليها
 وابن السبيل
 والوعى
 بيان ما
 ينفقون
 فاجيب
 ببيان
 المصارف
 تنبيه

وقد لا قوله
 امرت بها الرجال
 لياخذوها
 ونحوه ان
 (استطاعوا)
 في قوله تعالى
 انما ينفقون
 من خير ظن
 ان الدين
 والاخرين
 واليتامى
 اليها
 وابن السبيل
 والوعى
 بيان ما
 ينفقون
 فاجيب
 ببيان
 المصارف
 تنبيه

ومن يك اسى المدينة رحله فلا وقار بها لقرب فان رجل هو المنز
 والمناوى وقيل اسم بل فى القلح وقيل اسم فرس ولقد البيت
 ومناه البحر والتوجه فالمسند الى قياهم حذف فقصدا لاختصار
 والاختزان عن البيت بناء على الظاهر مع ضيق المقاييس التوجه فحذف
 وعاطفة الوزن ولا يجوز ان يكون قيار عطفا على اسمان وفي خبرنا
 لا متناع العطف على اسم ان قبل معنى لفظا او تقديره واما
 اذا قد ثاله خبرا محذوف فاجوز ان يكون هو مفعول على عمل اسم ان
 لان الخبر مقدم تقديره فلا يلزم ان يبدأ بغيره وانما بل مثل
 ان يبدأ بغيره لانه خبر وهو جازم ويجوز ان يكون قيار مبتدا
 والمحذوف خبره والجملة باسرها عطفت على جملة ان مع اسمها خبر
 وكقولهم بما عندك وانت بما عندك ماض والمرادى محذوف فقولهم
 عن مبتدا محذوف الخبر ما ذكرنا اى نحن بما عندنا من امرنا فالحذف
 منها خبر الاول لقربة الثاني وفي البيت السابق بالعكس وقيل
 زيد معلق وكرواى وعلم مطلق فحذف للاختزان عن البيت من غير
 ضيق المقام وقولك خرجت فاذ ان يد اى موجودا وحاضر
 او واقفا وبالباب او ما تشبه ذلك فحذف لما رتب الاستعانة
 لان اذا لما جازم على مطلق الوجود وقد ينضم اليها قوله تعالى
 خروا سجدة كلفه الخروج الشعر بان المراد فاذ ان يد بالآ او حاضر او غي
 ذلك وقوله ان محلا وان محلا وان فى الشعر كذا نقصا محلا
 بانه خبر

لا ريب ان ذلك فى اللفظية
 وجازم فلك معطوف على
 مفعول ان يكون مستكلا

وهو خبر
 بانه خبر

المن
 يقع اسما الطول
 والمجد بينه وجرى
 به الموت

اى ان

اى ان لنا فى الدنيا طولا ولما عظم الاثر عظم المأثر قد تو
 فى الملقى لا مرجع لهم ونحن على اسمهم عن قريه فحذف المسند اليه
 هو ظرف قطع المقصد الاختصار والعدول اقوى الدليلين
 العقل والعين المقام اعطى الحاقطه على الشعر لا متناع الاستعانة
 للاطراد المحذوف فى مثل ان مالا وان ولدا وقد وقع سيبويه كذا
 لعلنا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وقوله تعالى قل انتم
 تملكون حزن ان حزن خبر مبتدا لم يسم بتم لانه لو اتمم الكلام
 على الفعل بل هو فاعل فعل محذوف ولا اصل لو تمكن فحذف
 الفعل للاختزان عن البيت لوجود المقترن بدل من التغيير للفعل
 ضمير منفصل على ما هو القانون عند حذف العامل فحذف المحذوف
 هو هنا فعل وقيل سبق اسم او جملة وقوله ثم ضمير على الامر به حذف
 المسند والمسند اليه اى ضمير على الامر به حذف المحذوف خبر
 ما كان محل الكلام على كل من العيين بخلاف ما ذكرناه من ان مقتضى هذا
 ولا بد المحذوف من خبره فحذف اليه ليعلم منه المعنى كوقوع الكلام جوابا
 لسؤال محققين وسلم من خلق السما والارض بغير ان الله اى
 خلقهم الله فحذف والمسند لان هذا الكلام عند تحقق ما قرئ من الشك
 والبراء يكون جوابا لسؤال محقق والدليل على ان المرفوع فاعل والمحذوف
 فعله انه جاء عند عدم الظاهر كقولهم ثم ان سلمهم من خلق السموات
 والارض بغير ان خلقهم العزيز الحكيم وقوله فان من يحى الموتى وهم قدامها

الذي انشاها وهو على خلق علم او مقدر عطف على قوله محقق بخلاف
 من ان بن فعل يري زيد بن فعل ليسك يريه كانه قيل من يسكنه قال
 ضارع اي يسكنه ضارع اي دليل بحسب لانه كان ملما الا لا وروا
 للضارع لم يحذف ما تلحق الطابع المخطط التوقي في اليك العرف
 من غير سيلة وتلح من الاضاحه وهي الاضاحه بالاهلاك والفرج
 جمع مطر على غير القياس كل واحد من مطرعة وما يتعلق بمحيطه وامسدة
 اي سائل من اجل اذ غاب الوقوع كاله او يسكني المقدر اي يسكني
 لاجل اذ غاب المنايا وتلح على التقدير من معنى للاضاحه عدل اي
 استحضار الصورة في الامور المماثلة في قوله اي يريه ان ليسك
 زيد ضارع مبنيا للمفعول على حلة ترفيع ليسك زيد ضارع
 مبنيا للفاعل فاصبا لزيد وراضا لضايع بتكرار الاستاد بان اجل
 او لا اجبال ثم فصل ثانيا تفصيلا اما التفصيل فظاهر اما الاجمال
 فلا ترفيع ليسك علم ان هناك باكيه اسند اليه هذا لانه لا
 الى المسند الى المفعول لا بد له من فاعل محقق اقيم المفعول مقامه
 ولا شك ان التكرار وكذا اقرى وان الاجمال ثم التفصيل وقع
 في النفس ووقع عن زيد غير متصلة لكونه مسندا اليه لا مفعولا
 ويكون معرفة الفاعل لمحصل غير مرتبة لان اول الكلام غير
 في ذكره اي في ذكره الفاعل الاستاد الفصل الى المفعول واما الكلام به
 بخلاف ما اذا بنى للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل لا بد للفعل من

بسنده

بسنده

بسنده هو اليه **اما ذكره** اي ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه
 من كونه الاصل مع عدم المقتضى المعدول ومن لاحتياطه
 لصنف التعويل على القرينة مثل خلقه العزيز العليم ومن التعويض
 لغاية السامع عند ثبوتها في جواب من قال من يتكلم وغير ذلك
 او لاجل ان يبين بذكر المسند كونه اسما فيفيد الثبوت او فعلا
 فيفيد التجدد **واما قوله** اي حصل المسند غير جملة فلو كان غير متبني
 مع عدم اعادة التقوى لكلامه اذا كان سببا نحو زيد قام او مضى
 للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قام فليس مضيا
 للتقوى بل هو قريب من زيد قام ذلك وقوله مع عدم اعادة التقوى
 مع عدم اعادة تقوى التركيب تقوى لكلامه فخرج ما يفيد التقوى
 لكلامه التكرير نحو عرفت وعرفت والتاكيد نحو ان زيد غاف
 او قوله ان تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيد الطريق المخصوص
 قام فان قلت ان المسند قد يكون غير متبني ولا يفيد التقوى ومع هذا
 لا يكون مفردا كقولنا اتبعنا في طاعة عدو بل جائزه واما انما فعلك
 هذا عند قصد التحسين قلنا سلمنا ان دليل القصد في هذه الصور
 الى التقوى لكن لا نسلم انها لا يفيد التقوى فلو تصور لكلامه
 الموجب للتقوى ولو سلم فالمراد ان افراد المسند قد يكون لاجل هذا
 ولا يلزم منه تحقق لافراد في جميع الصور تحقق هذا المعنى ثم السبب
 من اصطلاحنا مباحث الفتح حيث سمي في نحو الوصف بالثبوت نحو رجل

موقوف

كريم وصفاً طلياً والصفحة بالاهم من سببه غير جركم ابو سفا
 سيباً وسمي في علم المطالع المسند في غزير قام مسنداً فلياً في غزير
 ابو مسنداً سيباً وقرها بالاجل الخ عن صبي وافتراق فلهذا الكلفي
 المسند في بيان المسند السبي بالمثل قال زهير بن السبيح موسى بن زيد
 وكان زيداً نطق ابو ويمكن ان يغير المسند السبي بحله علق على مسند
 بنابيد لا يكون مسنداً اليه في تلك الجمل الخ عنه المسند في غزير منطلق
 ابو لا ينفرد وفي غزير قوله قال هو الله مسنداً لا ينفرد على المسند ليس في غزير
 زيد قام وزيد هو المان القابيد فيها مسنداً اليه فلهذا غزير بنابيد
 وزيد قام ابو وزيد مررت به وزيد ضربت عمر في دار زيد بنابيد
 وخوفك من الجلة الله وقت خبر المسند ولا يفيد القرمي والعلة ذلك
 تنج كلام السكاكي لانه بعد هذا الاصطلاح لم يبق واما كونه فعليه
 اي المسند فعلاً فلهذا قيل اي يقيد المسند باحد الارزمنة اعم الماضي
 وهو الزمان قبل زمانك الذي انت فيه والمستقبل وهو الزمان
 الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من
 الماضي واداءيل المستقبل متعاقبة من غير محلة وتراخ وهذا هو
 عرفه وذلك لان الفعل دال بصيغة على احد الارزمنة الثلاثة
 من غير احتياج الى قرينة تدل على ذلك بخلاف الاسم فانه انما
 يدل عليه بقرينة خارجية كقولنا زيد قائم لان اوامس اوعد
 ولهذا قال على احص وجهه ولما كان التجرد لانها للزمان كونه

كونه فعليه

فيمنع ذلك

غير فان الذات اي لا يصح اجزاؤه في الوجود والزمان جزء من مفهوم
 الفصل كان مع افترس القيد باحد الارزمنة مفيداً للحد واليه اشار
 بقوله مع امارة التجرد لقوله اوكلما وردت عما طهره من
 كانا يجمعون فيه يتناشدون ويتنازعون وكانت فيه وقابح
 قبيله بقوا الى عريتهم وعريق القوم القيم باهم الذي شهر
 بذلك وعرف يتوهم اي يصدر عنه تفرس الوجود واطرها شيئاً
 قبلاً لظنه الظاهر واما كونه اي المسند اسماً فلهذا ما ذكره اي عدم
 القيد المذكور من التجرد يعني لافادة الدوام والشبك لا غرض
 يتعلق بذلك كقولنا انا اذ لمعت برادرا هنا قلت الى طريق الخير
 فتبين لا يال الله هم المصروب مرتناً لكن يتر عليها وهو منطلق
 يعني ان الاطلاق من القرينة ثابت للدهم واما قال الشيخ عبد
 القاهر موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشي من غير انقطاع
 التميز وبعيد شيئاً فليلاً فلا تفرق في زيد منطلق لا كثر
 الاطلاق فلهذا كان زيد طويل وعمر قصير واما مفيد العقل
 وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرها بمفعول مطلق اي
 اوفيه اوله او معه ونحو من الحال والتميز والامتياز فلهذا قيل
 لان الحكم كلاً واد خصوصاً زاد غرابية وكما زاد غرابية زاد افاة
 كما يغير النظر الى قناتين اما موجود وفلان بن فلان حفظاً
 لتدريته سنة كذا في بلد كذا او لما استشر سوكاً وهران خبر كان

ليس هو مذكور
 اجماعاً بن غزير

من مشبهات الفعل والقييد به ليس ترتيبه الفاعلة لعدم الفائدة
بدونه اشارة الى جوابه بقوله والقييد لم يكن في مطلقا لا كان
هو نفس السند وكان قيده للدلالة على زمان النسبة كان اذ كانت
زيد منطلقا في الزمان الماضي واما تركه اي ترك القيد فالتامع
نحو اي من ترتيبه الفائدة مثل خوف انفسا والفرصة وانه ان كان
الحاضر من زمان الفعل او مكانه او مفعوله او عدم العلم بالمقيئات
او خوف ذلك **والقييد** اي الفعل بشرط مثل الكرم ان تكفه وان كرمه
الكرم فلا اعتبارات وحالات تقييد لا تعرف الا بمعززة ما بين ادوية
بين حروف الشرط واسما من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في
وفي هذا الكلام اشارة الى ان الشرط في عرف اهل العربية قيد الحكم
لجزء من المفعول ونحوه فقوله ان جئته اكرهه بمنزلة قول الكرم
وقد جئنا اليك ولا يخرج الكلام عن القيد ما كان عليه من الجزئية
والانثائية بل ان كان الجزاء خبرا بظلمة الشرطية خبرية نحو ان
اكرهه وان كان انثاء فانثائية نحو ان جئت اكرهه فاكرمه وان
نفس الشرط فقد اخرجته الامارة عن الجزئية واحتمال الصدق والكذب
وما يقال من ان كل من الشرط والجزاء خارج عن الجزئية واحتمال
الصدق والكذب وانما الخبر هو مجموع الشرط والجزاء الحكم فيه
يلزم الثالث الاول فاما هو باعتبار المنطقين فهو قولنا كذا
كانت النفس طالعة فانها موجودة باعتبار اهل العربية الحكم بوجود

واما انفسا

النهار

النهار في كل وقت من اوقات طلوع الشمس فالحكم عليه هو النهار
والحكم به هو اللجوء وباعتبار المنطقين الحكم يلزم وجود النهار
طلوع الشمس فالحكم عليه طلوع الشمس والحكم به وجود النهار فالحكم
من فرق بين الاعتبارين ولكن لابد من النظر هل ان واد
ولان فيها اليابا كثيرة لم يتعرض لها في علم الخوفان واذ الشرط
في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع فلا يقع في كلام الله
على الاصل الاحكامية او من من التأويل واصل ان الجزم بوقوعه
فان واذ افتقر كان في الاستقبال بخلافه وتقر فان في الجزم
بالوقوع وعدم الجزم به ولما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فلم يقع
له كونه مشككا بين ان واذ والمقصود بيان وجه الافتراق ولذا
اي ولان اصل ان عدم الجزم بالوقوع كان الحكم النادم كونه غير
مقطوع به في التاليف مما كان ولان اصل ان الجزم بالوقوع قلب
لفظ الماضي للدلالة على الوقوع ففما نظر الى نفس اللفظ ولما
هنا الامتناع الاستقبال مع اداعي فاذ اجابهم اي قوم من
الحسنه كالحسنه والها قالوا لنا هذه اي هذه محضه بناوخي
مستقر ما وان نصهم سببه اي جذب وبلا يلزم اي ينشأ
بموصى ومن محض من الزمان حتى في جانب الحسنه بلفظ المانع
مع لان المراد الحسنه المطلقة التي حصرت بها مقطوع به ولقد
عرفت الحسنه تعريف الحسن اي الحقيقة لان وقوع الجزم كالرأب

لكثرة واتا مع تصفد في كل نوع بخلاف النوع وجنى في جانب السينة
 بلفظ المضارع مع ان ذكره بقوله والسينة نادرة بالنية ايها
 اي المنة المطلقة ولذا تكررت السينة ليدل على التحليل وقيل
 ان في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاها كما اذا سئل العبد عن
 هل هو في الدار وهو يعلم ان فيها يقول ان كان فيها اخبرني فيها
 خفا من السيد او اعدم جرم الما طالب بوقوع الشرط فيجوز الكلام على
 اعتقاده كقولك ان يلدب ان صدقت لماذا تفعل مع علمك
 بانك صادق او تنزيه اي تنزل الما طالب العالم بوقوع الشرط
 منزلة لجاهل الما لفتة مقصودة العلم كقولك ان يؤذي اياه ان كان
 اياه فلا تؤذيه او التوبيخ اي تعيب الما طالب على الشرط وتصويره
 المقام لا تناله على ما يقطع الشرط عن اصله لا يصلح الافتراض اي
 فرض الشرط كما يفرض الحال فرض من الاعراض بخلاف فرض علم الدار
 اي انهم كلف ففرض عنكم القرآن وما فيه من الامر والنهي والوعيد
 والوعيد صحا اي اعراضا او الاعراض او معرضين ان كنتم قوما
 صريحين فيمن قران بالكثر فكونهم صريحين امر مطلق لم يكن
 حتى بلفظ ان لقصد التوبيخ وتصوير ان الاسراف من افراط
 يجب ان يكون الا على سبيل الفرض والتقدير كالحالات لا تنال
 المقام على الايات الدالة على ان الاسراف فلا ينبغي ان يصدر
 عن العاقل اسلا وهو بمنزلة الحال والحال وان كان مطلقا

بعدم وقوعه

بعدم وقوعه كنههم يتعلمون فيدان لتزيله منزلة لا لا قطع بعد
 على سبيل الماهلة وارضاء العنان لقصد التوبيخ كما في قوله نعم
 قل ان كان للرجي ولد فانا اولك العابد من او تغليب على المصنف
 اي بالشرط على المصنف عليه كما اذا كان القيام قطعي المحصول
 لزيد غير قطعي المحصول لغيره فنقول ان قما كان كذا وقوله ثم
 للما طين المرتابين وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا يحتملها
 اي يحتمل ان يكون التوبيخ والتوبيخ المذكورين وان يكون
 لتغليب غير المرتابين على المرتابين لانه كان في الما طين من
 الحق واتما يكرهنا لا جعل الجميع كانه لا يتأيد لهم وهو لا يثبت
 وهو انه اذا جعل الجميع بمنزلة غير المرتابين كان الشرط قطعي لا يتردد
 فلا يقع استعمال ان فيه كما اذا كان قطع الوقوع لا انها انما
 يتعمل في العاقل المحتملة المشكوكه وليس المعنى ههنا على
 حد وث لا ريب في المستقبل ولهذا نزههم الكافرين
 ان ان ههنا مجع اذ وقع المبدء والزجاج على ان ان
 لا تغيب كان المعنى الاستقبال لقوة دلالة الله على المصنف فيجوز
 التغليب لا يقتضيه استعمال ان ههنا بل لا بد من ان يفي لما غلب
 ما امر الجميع بمنزلة غير المرتابين فصار الشرط قطع الاستثناء
 فاستعمل فيه على ان سبيل الفرض والتقدير التوبيخ والامر
 كقوله ثم فان امنتم بما امنتم به فقد اهدتكم وقل ان كان

في ذلك الطالب

الاشارة او ما هو الوقوع كالواقع هذا عطف على قوة الاستدلال
وكذا المعطوفان بعد ذلك لا يترتب عليهما على ابراز غير الماثل
في معرض الماثل على ما اشار اليه في اظهار الرغبة ومن ثم
انها كلها عطف على ابراز غير الماثل في معرض الماثل فقد
سمى سهرابيا او النفاط او اظهار الرغبة في وقوعه اي وفي
الشرط نحو ان طوفت بحسن العاقبة فهو المرام هذا يبيح مثلا لعل لا
الرغبة ولا كان ايضا اظهار الرغبة ابراز غير الماثل في معرض الماثل
بحاج اليه ان ما كان قوله فان الطالب اذا عرفت مرعي
امر يكفر بصورة اي الطالب اياه اي ذلك الامر فربما يحصل ذلك
لامر اليه خاص لا يغير منه بلفظ الماثل وعليه اي على استعمال الماثل
ان لا يظهر الرغبة في الوقوع وبقوله ثم ولا تكرر هو تكرر على البقاء
ان امره ان يحصل حيث لم يقل ان يردن فان قيل يعلق التفسير في الاكراه
بارادتهن النص فيعجز عن الاكراه عند استحالها على ما هو حقيقة الشئ
بالشرط اجيب بان القائلين بان التقييد بالشرط يدل على نفي الكراهة عند
انما يقولون به ان الشرط بالشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدة اخرى لا
البالغة في التقييد من الاكراهية انهم اذا اردن العطف فالولي هو التقييد
واينما دلالة الشرط على استثناء الحكم انما هو محال والاجا الفاعل عليهم
الاكراه مطلقا عارضا والمفيد بالفاعل كالشك في التعريف اي ابراز
غير الماثل اما لا ذكرنا او التعريف بان يثبت الفعل في احد والراد غيره

عوض

عوضه ثم ولقد ادى اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليعطين
فالمعطى هو الله وعدم اشراكه مقطوع به لكن جعل بلفظ الماضي
ايرادا للاشارة في معرض الماثل على سبيل والتقدير فيضالين
عنهم الاشراك بانها قد حلت افعالهم كما اذا شئت احد تقول
والله ان شئتني احد الامير لا مزبته ولا يخفى عليك انه لا معنى
للتعريف لمن لم يصدر عنهم لاشراكه وان ذكر الماثل مع ياء
التعريف لكونه اصله وما كان في هذا الكلام نوع خطأ وضعف
نسبة الى الكاكة ولا فائدة ذكر جميع ما تقدم ثم قال ونظير
اي نظير اشركت في التعريف لانه الاستعمال الماثل مقام
المماثل في الشرط التعريف قوله ثم وما لا اعبد الذي ظهر
اي وما لكم لا تعبدون الذي ظهر كونه بدليل واهم واليه ترجع
اولا للتعريف لكان المناسب ان يقال واليه يرجع على ما هو الماثل
لبيان وجوب حصة اي حسن هذا التعريف استعمال الكلام الماثل
الذي منهم اعداه التي هو المفعول الثاني للسمع على وجه لا يريده
ذلك الوجه عصمهم وهو اي ذلك الوجه ترك التبرج بفسهم الى
الباطل ويبين عطفه على قوله لا يزيد وليس هذا من كلام الكاكة
اي على وجه معين على قوله اي قول الحق لكونه اي كونه ذلك
الوجه ادخل في المحاضرات لعمد حيث لا يريده المنكلم لهم الا ما يريده
لغة والشرط اي لتعلق حصول معنى للبر بالبحصول معنى

في الماثل والاشارة

الشرط فهنا في الماضي مع القطع بانقضاء الشرط فيلزم انقضاء الجزاء
 كما نقول لو جئني اكرمك معلقا الاكرام بالجمعي مع القطع بانقضاء فيلزم
 انقضاء الاكرام فهي لا تنافي الثاني ان في الجزاء لا امتناع الاول في الشرط
 يعني ان الجزاء متعلق بسبب انقضاء الشرط هذا هو الجواب واعتبر من عليه
 ابن الحاجب ان الاول سبب الثاني مسبب وانقضاء السبب لا يدل على
 انقضاء السبب لانه ان يكون للشيء اسباب متعددة بل الامر بالعكس
 انقضاء السبب يدل على انقضاء جميع اسبابه فلي لا امتناع الاول لا امتناع الثاني
 الا ترى ان قولهم لو كان فيها الفرة لا الله لصدقا انما سينتقل
 بامتناع الفرة على امتناع تعدد الفرة دون العكس حتى يتبين المتأخر
 مراد ابن الحاجب كما دوايجون على انها لا امتناع الاول لا امتناع الثاني
 اما لما ذكره واما لان الاول ملزم والثاني لازم وانقضاء الاخير
 يوجب انقضاء الاول من غير عكس لانه ان يكون اللزوم قائما بالانقضاء
 هذا لا يخفى قلنا النافي لا يفسد معنى قوله لو لا امتناع الثاني لا امتناع الاول
 انما يتبدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انقضاء السبب
 او الملزم لا يوجب انقضاء السبب واللازم بل معناه انه لا دلالة لشرط
 انقضاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انقضاء الاول فيكون انقضاء الاول
 اجماعا ان انقضاء هذا يترتب انما هو بسبب انقضاء المتبعية في انما يستعمل
 للدلالة على ان علة انقضاء بعض الجزاء في الخارج هو انقضاء بعض
 الشرط من غير انقضاء الى ان علة العلم بانقضاء الجزاء ما هي الا ترى ان

فان لم يكن

قوله لو لا امتناع الثاني لوجود الاول فلي لا دلالة على انقضاء علمه معناه ان
 وجوده على سبب عدم هلاك علمه لان وجوده دليل على ان علمه لم يهلك
 ولهذا يقع مثل قولنا لو جئني اكرمك لكنت اكرمك لجمعي مع عدم الاكرام
 بسبب عدم الجمعي قال الحاشي ولو طار ذو خافر قبلها لطارت
 ولكنه لم يطر يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو خافر
 وقال الحاشي ولو دامت الدولات كان اكرمهم مرغبا ولكن بالحق
 واما المنطوق فقد جعلوا ان دولاداة اللزوم وانما يستعملونها
 في القياسات لمصالح العلم بالنتائج ففي عندهم للدلالة على ان العلم بانقضاء
 الثاني علة للعلم بانقضاء الاول ضرورة انقضاء الملزم بانقضاء الاخير
 من غير انقضاء الثاني الى ان علة انقضاء الجزاء في الخارج ما هي وقوله انما
 لو كان فيها الفرة لا الله لصدقا واما راد على هذه القاعدة لكن انما
 على قاعدة اللغة هو الشايع المستفيض وتحقيق هذا البحث على ما ذكرنا
 من اسرار هذا الفن وفي هذا المقام مباحث اخرى شريفة امرها
 في الشرح واذا كان لشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والاكراه
 في جملتها اذ الثبوت ينافي التعليق والاستقبال ينافي الماضي فلا
 يعدل في جملتها عن الفعلية الماضية لانكثرة هذه هي المتروكة انما
 تستعمل في المستقبل استعمال ان في الوصل والربط وهو مع فتننا
 عرقلة تلالا اطلبوا العلم ولو بالعين فاني ابايكم لاني يوم القيمة
 ولو بالقطر فذروها على القاصع في نحو لو يطعمكم في كثير من الامر لعنتم

في قوله لا يمتنع قبل مدة الخ

مع ان انقضاء العلم بانقضاء الشرط
 لا يوجب انقضاء العلم بانقضاء الشرط
 بل معناه انه لا دلالة لشرط
 انقضاء الثاني في الخارج انما هو بسبب
 انقضاء الاول فيكون انقضاء الاول
 اجماعا ان انقضاء هذا يترتب انما هو بسبب
 انقضاء المتبعية في انما يستعمل
 للدلالة على ان علة انقضاء بعض الجزاء
 في الخارج هو انقضاء بعض الشرط من غير
 انقضاء الى ان علة العلم بانقضاء الجزاء
 ما هي الا ترى ان

عن زيد غلام قبل أو وصف محمد بن جمل عالم تملك الفائدة أتم ما مر
من أن زيادة المصنف توجب تسمية الفائدة وأعلم أن جعل معملات المسند
كالحال ونحوه من المقتضات وجعل بالإضافة والوصف من الخصائص
أما هو مجرد اصطلاح وقيل لا فيه التخصيص بما لم عن بعض الشيوخ
ولا شيع للفضل لأنه أقام يدل على مجرد المفهوم والحال بغيره
والوصف بجمل في الاسم الذي فيه الشيع فيجسمه وفيه نظر
وأما الذي ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف فظاهر ما
سبق في ترك تفيد المسند المانع من ترتيبه الفائدة **أن يأتي**
فلا فائدة لتابع حكما على أمر معلوم له بأحدى طرق التعريف
بغيره فيجب عند تعريف المسند تعريف المسند اليه إذ ليس كل
مسند اليه مذكور ومسند معرفة في الجملة **الغريبة** بأخر مثله أي حكما
على أمر معلوم بأمر آخر مثله في كونه معلوما لتابع بأحدى طرق
التعريف سواء اتخذ الطريقان غير الرأب هو المطلق أو مختلفا
عن زيد هو المطلق أو لا **لزم** حكمه عطف على قوله حكما لأن
أي على أمر معلوم بأمر مثله وفي هذا تنبيه على أن كون مبتدأ
والجمله معلومين لا ينافي في إفادة الكلام لتابع فائدة محبوبة
لأن العلم بنفس المبتدأ والجمله لا يستلزم العلم بأمر أحدهما
إلى الآخر نحو زيد أخوات عمر المطلق حال كون المطلق معروفا
بأمر تعريف العهد والجمله فظاهر لفظ الكتاب أن نحو زيد أخوات

المسند
تتعلق
تعريف المسند

أما يقال

أما يقال لمن يعرف حاله أن له أخا والمذكور في اللفظ
يقال لمن يعرف زيدا بعينه سواء يعرف أن له أخا أو لم يعرف
ووجه التوفيق ما ذكره بعض المحققين من النفاذ أن أصل وضع
تعريف بالإضافة على اعتبار العهد ولا يربى فرق بين غلام
زيد وغلام زيد فلم يكن أحدهما معرفة والآخر نكرة كثيرا
يقال جاني غلام زيد من غير اشتارة إلى معنيين كالعرف باللام
وهو خلاف وضع بالإضافة فإذ الكتاب ناظر إلى الأصل وضع
وإذ في اللفظ إلى خلافه وعكسها أي نحو عكس المثالين
المذكورين وهو لفظ زيد والمطلق عمر والضابط
في التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف
وعرف السامع اتصالهما بأحد دون الأخرى فإيهما
كان بحيث يعرف السامع اتصال الذات به وهو كالطالب
يجب عليه أن يحكم عليه بالأخرى أن يتقدم اللفظ الذي
عليه ويجعله مبتدأ وإيهما كان بحيث يجعل اتصال الذات به
يجب عليه أن يحكم بثبوته للذات واتصاله عن غيره في قولنا لفظ
الذات عليه ويجعله جزاء فإذ عرف السامع زيد بعينه واسمه
ولا يوافق اتصاله بأمر آخر وأمرت أن تعرف ذلك قلت زيد أخوات
وإذ عرف أخاه ولا يعرف على النعيين وأمرت أن تعينه عنده
قلت أخوات زيد ولا يصح زيد أخوات ولا يظهر ذلك في قولنا لفظ الكتاب

ثانياً بها التراجيح ولا يصح ولا يصح مرجحها الغالب والثاني في اعتبار
 الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء محققاً نحو زيد الأمير إذا لم يكن
 في خبره اسم أو مبالغة كالألف فيه أي المال في الجماعة كانه لا اعتداد
 بالجماعة غير لقصورها عن شدة الكمال وكذا إذا جعل المعرفة بالجنس
 مبتدأ نحو الأمير زيد والجماعة عمره ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
 في إعادة قصر الأمانة على زيد والجماعة على عمره والحاصل أن المعرفة
 بالأم للجنس أن جعل مبتدأ فهو مقصور على الجهر سواء كان للجنس
 معرفة أو نكرة وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد
 بقي على إطلاقه كما مر وقد يفيد بوضف أو ظرف ونحو ذلك
 نحو الرجل الكريم وهو الكثر مراكياً وهو الأمير في البلد وهو الزاهد
 الفظاير جميع ذلك معلوم بالاستعارة وتبع تراكيب البلغاء وقوله
 قد يفيد لفظ قد أشار إلى أنه قد لا يفيد القصر كما في قول المتن
 إذا فتح البكا على قتيل مرأيت بكاء الحسن جليلاً فإنه يعرف بحسب الله
 السليم والطبع المستقيم والتدريج في معرفة كمال العربيد ليس الغرض
 منها على القصر وإن أمكن ذلك بحسب الظاهر والتأمل القاصر وقيل
 في غرض المطلق والمطلق زيد الاسم معين للابتداء تقدم أو تأخر
 للدلالة على الذات والصفة معينة للجنس تقدمت أو تأخرت للدلالة
 على أمر نسبي لأن معنى المبتدأ المنسوب إليه ومعنى الخبر المنسوب للذات
 والذات المنسوب إليه والصفة المنسوب فورا فلما زيد المطلق

في خبره اسم أو مبالغة كالألف فيه أي المال في الجماعة كانه لا اعتداد بالجماعة غير لقصورها عن شدة الكمال وكذا إذا جعل المعرفة بالجنس مبتدأ نحو الأمير زيد والجماعة عمره ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إعادة قصر الأمانة على زيد والجماعة على عمره والحاصل أن المعرفة بالأم للجنس أن جعل مبتدأ فهو مقصور على الجهر سواء كان للجنس معرفة أو نكرة وإن جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ والجنس قد بقي على إطلاقه كما مر وقد يفيد بوضف أو ظرف ونحو ذلك

أو المطلق

أو المطلق زيد يكون زيد مبتدأ والمطلق خبراً وهذا مرأى الأمام
 الرازي قدس سره وورد بأن المعنى الشخص الذي المصنف صاحب
 هذا الاسم يعني أن الصفة يجعل للدلالة على الذات وسند اليها والاسم
 جعل للدلالة على أمر نسبي وسنداً ولما ذكرنا أن المبتدأ جملته ظرفي
 نحو زيد قام أو لكونه سبباً نحو زيد ابوه قام كما مر من أن الأمر يكون
 لكونه غير سببي مع عدم إعادة التقوي وسبب التقوي في مثل زيد
 قام على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستند
 أن يستند إليه شيء فإذا جاء بعد ما يصلح أن يستند إلى المبتدأ
 مرهناً المبتدأ إلى نفسه سواء كان خالياً عن الغيبة أو متضمناً له
 فيعتقد بينهما حكم ثم إذا كان متضمناً الغيبة العتد به بأن لا يكون
 مشابهاً للمبتدأ من الغيبة كما في زيد قام مرهناً ذلك الصيغة المبتدأ
 ثانياً فيكسب المعرفة في هذا جملته التقوي بما لا يكون مستنداً إلى
 ضمير المبتدأ وخرج عنه نحو زيد مرهناً ويجب أن يحل سبباً وأما على
 ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز وهو أن الاسم لا يرتقي به معنى
 عن العوامل اللغوية الحديثة قد نرى سناداً إليه فإذا أمك
 زيد فقد استعرت قلب السامع بأنك تريد الأخبار عنه فهذا قوله
 ونقدته للإعلام به فإذا أمك قام دخل في قلبه دخول المانوس
 وهذا أشد للتبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس إلا
 بالشيء منه مثل الإعلام به بعد التنبه عليه والتقدمه فان ذلك

سكر المبتدأ

جرى مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام قد دخل فيه غرض
 مزينة وعمر مرتبه وما يكون المسند فيه جملة لالبيبة او التقوى
 جنوبيه الثاني ولم يشترط فيه الشهادة امره وكونه معلوما ما سبق وانما
 التخصيص غرضه ما سمعت في حاشيتك ورجل جاني في حاشيتك في التقوى
 على ما مر واسميتها وعليتها وشروطها ما مر في ان كون المسند
 جملة للبيبة والتقوى وكونها جملة اسمية في التقوى وكون
 تلك الجملة للذات والشرع وكونها فعلية للتجدد والحد والذات
 على احد الامرين من الله على احضر وجه وكونها شرطية للاعتبار
 المتعلقه بالحاصل من ادوات الشرط وطريقها لا خطا في الغلبة اذ
 اى الطرفية مقتضى بالفضل على الاصح لان الفضل هو الاصل في العمل
 وقبل باسم الفاعل لان الاصل في الجزان يكون مفردا ويرجع الاول
 بوقوع الطرف صلة للوصول نحو الذي في الدار لولا حب
 بان الصلة من مطلق الجملة بخلاف الجزان لولا قال اللهم اذ الطرف
 مقتضى بالفضل على الاصح لكان اصوب لا ظاهر مباينة يقتضيه
 ان الجملة الطرفية مقتضى باسم الفاعل على القول الغير الاصح ولا
 فسادا واما ما خيره اى المسند فلان ذكر المسند اليه ما مر
 في تقديم المسند اليه واما تقديمه اى المسند فلان المسند اليه
 اى القصر المسند اليه على المسند على ما حققنا في منبر الفضل
 معنى قولنا نعتي ^{التي} هو انه مقتضى على التسمية لا يتجاوزها
^{نريد}

لا القبيصة

الى القبيصة غرضه لا يفيد على اى بخلاف جنوبيه الدنيا فان فيها قولاً
 فان قلت المسند هو الطرف اعم فيها والمسند اليه ليس بمقتضى عليه
 بل على حيز منه اعم الضمير المجرور الرابع الى جنوبيه الجنة لا يقتضيه
 ان عدم القول مقتضى على الاتصاف بجنوبيه الجنة لا يتجاوزها
 الى الاتصاف بجنوبيه الدنيا وان اعتبر في التقوى في جانب المسند
 فالجواب ان القول مقتضى على عدم الحصول في جنوبيه الجنة لا يتجاوزها
 الى عدم الحصول في جنوبيه الدنيا والمسند اليه مقتضى على المسند
 قصره غير حقيقه وكذلك القياس في قوله ثم لكم دينكم ولي دين
 ونظيره ما ذكره صاحب المفتاح في قوله ثم ان حاشيتكم الاصل في ان
 التخصيص حاشيتكم مقتضى على الاتصاف بجنوبيه الجنة لا يتجاوزها الى الاتصاف
 بجنوبيه الدنيا ذلك من قصر الموصوف على الصفه دون العكس كما توهم
 بعضهم ولهذا اى لان التقديم يفيد التخصيص لم يقدم الطرف
 الذي هو المسند على المسند اليه في الآية فية ولم يضل لا فيه
 للتأنيدي تقديمه عليه شرب الرب في سائر كتب الله ثم بناء على ان
 عدم الرب بالقران وانما قال في سائر الكتب لانه المعية في مقابلة
 القران كان المعية في مقابلة جنوبيه الجنة في جنوبيه الدنيا لا
 الشربا وغيرها او النبوة عطف على تخصيصه اى تقديم المسند
 للنبوة من اول الامر على انه اى المسند خيرا لا نفت اذ نفت لا
 على المنعوت وانما قال من اول الامر لانه مما يعلم انه خبر لا نفت

وترتيب بقاها كالأعلام

بالأتم في العفة والنظر إلى الله لم ير في الكلام خبرا مستقلا لقوله
له هم لا ينشئون كبارها وترتيب بقاها كالأعلام وهم الصغار
اجل من الدهر حيث لم يقل هم له أو القائل نحو سعدت بغيره
الأيام أو الترتيب إلى ذكر المسند اليه بان يكون في المسند
لحل يشرق الفضي ذكر المسند اليه فيكون له وقع في النفي محل
من القبول لأن الأصل بعد الطلب عن من التناق بلا تقييد
ثمة هذا هو المسند المتقدم الموصوف بقوله تشرق من اشرق بوجه
مضيا الدنيا فاعل تشرق والعايد إلى الموصوف هو الضمير المحرور
في قوله ببقائها أي ببقائها ونضارها أي نصير الدنيا منيرة
ببقية هذه اللمعة وبها نفا والمسد اليه المتأخر شمس العجى
وأبو الحقيق والقرن فيه كثير ما ذكر في هذا الباب بغير باب المسند
والذي قبله بغير باب المسند اليه غير مختص بها كالألف واللام
وعينها من التعريف والتشكيك والتقديم والتأخير والاطلاق
والقييد وغير ذلك مما سبق وأما قال كثير لان بعضها
بالبابين كضمير الفصل فخص بابا بين المسند اليه والمسند
ولكون الفرد فعلا فانه مختص بالمسند اذ كل فعل مسند دائما
وقبل هو إشارة إلى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتر
فانه لا يجري في الحال والتميز وكالتقديم فانه لا يجري في
الضاف اليه وفيه نظر لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير

بها لا يفتقر

بها لا يفتقر ان يجري شئ من المذكورين في كل واحد من الامور
هي غير المسند اليه والمسند فضلا عن من ان يجري كل منها
فيه اذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين شئ في شئ ما يظاير
فانه والقطع اذ اتفق اعتبار ذلك فيها أي في البابين
لا يخفى عليه اعتبار في غيرهما من المعامل والمختارها والمضار
أحوال متعلقات الفعل قد اشير في النية إلى ان كثيرا من اعتبار
السابقة يجري في متعلقات الفعل لكن ذكر في هذا الباب تفصيل
بعض من ذلك لاختصاصه بمنزلة بحث وحمد لذلك مقدرة
في الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في ان الغرض من ذكر
معه أي من ذكر كل واحد من الفاعل والمفعول مع الفعل
او ذكر الفعل مع كل منها افادة تليد به أي ليس الفعل
بكل منها اما بالفاعل في جهة وقوعه عنه واما المفعول
في جهة وقوعه عليه لافادة وقوعه مع أي ليس الغرض
معه افادة وقوع الفعل وشئ في نفسه من غير ارادة ان يعلم ما
وقع وط من وقع اذ لو اريد ذلك يحصل وقع الضرب او وجه
فتبين من غير ذكر الفاعل والمفعول لكونه عينا فاذا لم يذكر المفعول
معه أي مع الفعل المتقدم المسند إلى فاعله فالغرض ان كان
اثباته أي اثبات ذلك الفعل لفاعله او نفسه عنه مطم من
اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع افرادة او خصوص بان يراد

الاستدلال على
متعلقات الفعل

منها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عموم شخص
 نزل الفعل المتعد منزلة اللازم ولم يحد له مفعول كان
 المقدر المتكدر في ان السامع يفهم فيها ان العرف من جهة
 بوقوع الفعل عن الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه ان
 قولنا فلا يعطى الدنيا من كون لبيان حيزي ما يتنازل له الا
 لا لبيان كونه معطيا ويكون كذا مع من اشبه له اعطاء
 غير الدنيا لا مع نفى ان يوجد منه اعطاء وهو اي هذا
 القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان لانزاما ان يحصل
 حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه
 ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول كناية عن عدم اي عن ذلك
 الفعل حال كونه متعلقا بمفعول محصور ذلك عليه قرينة
 او لا يجعل كذا في الثاني كقولهم ثم كره لستوى الدين ^{تعلق}
 والذين لا يعطون والمعنى لا يستوي عن يوجد له حقيقة العلم
 ومن لا يوجد له وانما قدم الثاني لا باعتبار كثرته ووقوعه
 اشتد اهتاما بحاله السكاكي ذكر في بحث افاة اللام الاستغناء
 امر اذا كان المقام خطايا لا استدلالا كقولهم المؤمنون
 كريم والمنافي خبيث لئيم حل العرف باللام مفردا كان او جمعا على
 الاستغناء لعله ايهام ان القصد الى فرد دون فرد اخر
 مع تحقق الحقيقة فيها ترجيح لاحد المناويين على الاخر ثم ذكر

لا يخرج من ذلك

في بحث حذف المفعول انه قد يكون القصد الى نفس الفعل تنزيلا للمعد
 منزلة اللازم ذهابا في نحو فلان يعطى الى ان المعنى يفعل الاعطاء
 ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للبيان بالقرينة المذكورة في افاة
 اللام الاستغناء فحصل المصنوع بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا
 كان المقام خطايا لا استدلالا حل العرف باللام على الاستغناء
 واليه اشارة بقوله ثم اي بعد كون العرف شبه اصل الفعل تنزيلا
 منزلة اللازم من غير اعتبار كناية اذا كان المقام خطايا يكتفي فيه بحرف
 العرف لا استدلالا يكتفي فيه التحيين البرهاني اما المقام والفعل
 ذلك اي كونه العرف شبه لفاعله او فيه منه علم مع التعميم في افراد
 وقها للام الزم من حله على فرد دون فرد اخر وتحقيقه ان معنى
 يعطى يفعل الاعطاء ولا اعطاء العرف بالام الحقيقة يجب ان يحل في المقام
 الخاطي على الاستغناء والاعطاء او شمولها معا لله فلا يلزم ترجيح
 احد المناويين على الاخر لاني افادة التعميم تارة كونه العرف الثبوت
 او النفي علم من غير اعتبار عموم ولا خصوص لا مانع من ذلك
 فان عدم كون الشيء معتبرا في العرف لا يستلزم عدم كونه مفعلا
 من الكلام فان تعميم مقاد غير مقصور وبعضهم في هذا المقام
 تخيلات فاسدة لا تأيل تحتها فله سعة بها والاول وهو ان يحل
 الفعل علم كناية عن متعلقا بمفعول محصور كقولهم ^{العرف} الجحش في
 بالله ترفيضا بالمستعين بالله شجى جبار وعبيد عداة ان يرى

مبرورين وانما اى ان يكون ذمهم في ذمهم وسمع في ذمهم بالبرهان
 اخباره الظاهر الذي على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجوز
 عطف على يد ذمهم في ذمهم اى فلا يجوز عداؤه وحكمه الذين يمتنعون
 الامامة الى منار عن الامامة سبيلا فالاصل انه نزل يرى يسمع
 منزلة الامامة اى من يصدر منه السماع والرؤية من غير تعلق
 بمفعول محض ثم جعلها كالتين عن الرؤية والسماع المتعلقين
 بمفعول محض وهو محاسنة واخباره بادعاء الملازمين
 مطلق للرؤية ورؤية امامه ومحاسنة وكذا بين مطلق السماع
 وسماع اخباره للدلالة على ان امامه واخباره منه الكنة
 والاشتغال بالماضي يمنع خطاها فيصيرها كل امرأ ويصيرها
 كل راع بل لا يصير الرائي الا ملك الظاهر ولا يسمع الراعي الا ملك الخبايا
 فذكر المزموم وامر الامامهم على طريق الكناية ففي ترك المفعول
 والاعراض عنه اشعار بان قصائله قد بلغت من الطهور والكنة
 بحيث يمكن فيها مجرد ان يكون ذمهم وسمع وذمهم حتى يعلم انه
 المتفرق بالفتائل ولا يخفى انهم في ذمهم عند هذا ذكر المفعول
 او تقديره ولا اى وان لم يكن العرف عند عدم ذكر المفعول مع
 الفعل المتعدي المسند الى ذمهم اما لافعاله او نفيه عنه مطلقا
 بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب الظاهر في الدلالة على
 تعيين المفعول ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب تقديره

المفعول بعينه

المفعول بعينه انما مراد ومحدوف من اللفظ لغرض فاشارة
 تفصل الغرض بقوله ثم الحذف اما للبيان بعد الايضاح كما في قول
 المشية والامارة ونحوها اذا وقع شرطان الجواب بل عليه
 وتنبيه لكونه انما يحذف ما لم يكن متعلقا به اى تعلق فعل المشية
 بالمفعول عربيا بخلافه لانه لم يكن اجعيا اى دلالة هذا
 لهديك اجعيا فانه لما قيل لو شاء علم السامع ان هناك
 شيئا علق المشية عليه لكونه عنده فاذا ليجب جوابا لثبوت
 ما مر شيئا وهذا وقع في النفس بخلاف ما اذا تعلق فعل
 المشية به عربيا فانه لا يحذف كما في قوله فلوشئت اني بكيت فكلم
 عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية بكاء
 الدم غريب وذكره ليتقرر في نفس السامع وبانفسه واما قوله
 فلم يبق من الشوق غير تفكرى فلوشئت ان ابي بكيت تفكرا
 فليس منه اى ما ترك في حذف مفعول المشية بناء على غرابته
 متعلقا به على ما ذهب اليه من الافاضل في مناهل القطر ان
 لو شئت ان ابي تفكرا ابيك تفكرا فلم يحذف مفعول المشية ولم يقل
 لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية بكاء التفكر غريب كعلقها
 بكاء والدم وانما لم يكن من هذا القبيل لان المراد بالاول
 البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري لانه لم يرد ان يقول لو شئت
 ان ابي تفكرا ابيك تفكرا بل اراد ان يقول افان في التحمل

فليس من غير ما يحول في حجة لو شئت البكاء فترتب حجب في حجة
 عيني ليسيل منها دم مع واحدة وخرج منها بكال الدمع الفكر
 فالبكاء الذي اراد ايقاع الشبهة عليه بكاء مطلق مبهم غير
 معك الى التفكير البتة والبكاء الثاني مقيد معدي الى
 الفكر فلا يصح تفسير الاول وبيا فانه كما اذا قلت لو شئت ان
 تعطيني دها اعطيت من هاهنا كذا في دلائل الايمان وعادنا
 في هذا المقام من سوء الفهم وقلة التدبر ما قل ان الكلام في
 انكي والمراد ان اليقين ليس من قيل ما خالف فيه المفعول
 للبيان بعد الابهام بل انما حذف لغرض اخر وقيل يحتمل ان يكون
 المعنى لو شئت ان انكي تفكر انكيت تفكر اي لم يبق في مادة لا
 فترتب حجب اقدار على بكاء التفكير فيكون من قيل ما ذكر فيه
 مفعول المشبهة لغرابته وفيه نظر لان مرتبة هذا الكلام على
 قوله لم يبق من الشق غير تفكرى بانه عن هذا المعنى عندنا
 الصاوي لان القدرة على بكاء التفكير لا يتوقف على ان لا يقع
 فيه غير التفكير فافهم واما المدح فهو امرارة غير المراد حذف
 على اما للبيان ابتداء متعلق بمرهم كقولهم وكذا ذوت اي في
 عن من عامل حادث يتوهم فلان على اذاله عيول كذا في
 خبرته وعينها قوله من عامل قالوا واذا فصل بين كذا خبرته
 ويميزها بفعل متعد وجب الاثنان بمن فلا يلبيس بالمفعول محل

الحذف

كالتب على انها مفعول ذوت وقيل المصير محذوف اي كونه من
 في حامل زائدة وفيه نظر لا استغناء عن هذا المحذوف الزيادة لما
 ذكرنا وسواء ايا اي شذتها وصوتها جزين اي قطع العلم الى العلم
 محذوف المفعول عن العلم اذ لو ذكر العلم لم يأتهم قبل ذكر ما قبل اي ما بعد
 المحذوف الى العلم ان العلم ينفرد العلم وانما كان في بعض العلم في ذلك
 لهذا التوهم واما لا يدركه اية ذكر المفعول انما على وجه متضمن اي
 الفعل على صريح لفظه لا على التفسير العايد اليه اطهار الكلام العائنه في
 اية الفعل عليه اي على المفعول كانه لا يرفع بان يوقعه على غيره وان كان
 كناية عن كونه قد طلبنا فلم نجد ذلك في الشق والمجوز انما هو مثالا
 اي قد طلبنا لك مثالا محذوف مثالا ذكره كان المناهية يحجب فيقتض
 الغرض انما ايقاع عدم الوجود انما على صريح لفظ المثال ويجوز ان
 السبب في حذف مفعول طلبنا امره مواجعة المدح بطلب محل له
 قصد الى المبالغة في المنادى بوجه كانه لا يجوز وجود المثال بطلبه
 فان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده واما التعميم في المفعول مع
 الاختصاص كقولك قد كان منك ما يلزم اي كل احد بقرينة ان المعنى
 مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول
 بصفة المسمى لكن حجب الاختصاص وعلية اي وعلى حذف المفعول
 لتعميم مع الاختصاص ومرة قوله ثم والله يدعي الى اذاله العلم
 اي جميع مباديه فاما المثال الاول يفيد التعميم بالمعنى والمناخ تحجتها

واما الجهد الاختصاص من غير ان يتغير معه فائدة اخرى من التعميم
 وغيره وفي بعض النسخ عند قيام قرينة وهي تذكره لما سبق في المحل
 اليه واما في من ان الماد عند قيام قرينة دالة على ان المحل في الجهد لا
 ليس بديل لان هذا المعنى مطعون مع هذا جاز في ما لا مقام فلا
 تخصيص بقرينة الاختصاص ونحو اصغت اليه اي اذلى وعليه اي على الله
 بقرينة الاختصاص قوله ثم رتب الي النظر اليك اي ملك وهما بحيث هو
 ان المحل في التعميم مع الاختصاص ان لم يكن فيه قرينة دالة على ان المقدم
 فلا تميم اصلا وان كانت التعميم من غير المقدم هو حذف اليه
 فالحذف لا يكون الجهد للاختصاص واما الرعاية على الفاعلة نحو قوله
 والحق والليل اذ اصبحت اودعت بك وفي اي وقت لا يحصل الاختصاص
 اليه واما الاستظهار في اي ذكر المفعول كقول العائنة ما رتبته اي
 من اليه واما في اي محله اي العزم والالتفات في كاختصاصه عن النامع
 او التمكن من ان كان اذ است اليه جازا وتعيينه حقيقة او دالة على ان ذلك
 وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجاه
 والمجرور والظرف في الحال وما اشبه ذلك عليه اي على الفعل في الحال
 في التعيين كقولك زيد اعرف لمن اعتقدت انك عرفت لانا ما اوصانا
 في ذلك واعتقد انه غير ذلك زيد ولظاه فيه وتقول لالكبة
 اي ما كيد هذا الرد وبدا عرفت لا غير وقد يكون الرد للظاه في ذلك
 كقولك زيد اعرف لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعرفا وغيرهما

وفي التكرار

وفي تأكيد زيد اعرفت وعده وكذا في نحو زيد الكرم وما
 لا تكرر امرا ونحوها فكان الاحسن ان يقول لا فائدة للاختصاص
 ولهذا اي ولان التقديم لرد للظاه في تعيين المفعول مع
 الاستدراك في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما في الجهد لا
 ما زيد اضرب ولا غير ولان التقديم يدل على وقوع الفعل
 على غير زيد حقيقة المعنى الاختصاص وقولك ولا غير صنف
 ذلك فيكون مفهوم التقديم متناقضا للمعنى لا غير ثم لو
 التقديم لغرض اخر غير التخصيص جاز ما زيد اضرب ولا غير
 وكذا ما زيد اضرب وغيره ولا ما زيد اضرب ولكن الكرم
 لان مبنى الكلام ليس على ان الظاهر واقع في الفعل بانه التقر
 حتى ترده الى الصواب بانه الاكرام واما الظاهر في تعيين
 المفعول حين اعتقد انه زيد فترده الى الصواب ان يقر
 ما زيد اضرب على كرمه واما نحو زيد عرفت فالكيد ان قد
 الفعل المحذوف المفعول المذكور قبل المصوب اي عرفت
 زيد اعرف عرفت لان المحذوف المقدم كالمذكور في التقديم
 عليه كالتقديم على المذكور في افادة الاختصاص كما في بسم الله
 فنحو زيد اعرفه محتمل للعين والرجوع في التعيين الى القرين
 وعند قيام قرينة على انه للتخصيص يكون اوكد من قولنا زيد اعرف
 عرفت لما فيه من التكرار في بعض النسخ واما نحو فاما تسمى فزيد

فلا يبعد الا التخصيص لانتفاع ان يقدم الفعل مقدما نحو ما قد
 ثم لا نراهم وجوده صل بين اما والمقابل التقديم اما نحو قد
 بتقديم المفعول وقد كون هذا التقديم للتخصيص نظر لانه يكون مع
 يثبت صل الفعل كما اذا جاءك زيد وعمر ثم سالت سالما
 بها فاني ازيد ضربته ولما عمر داه كرمه فليتا مل وكل اي مثل هذا
 عرفت في اعادة الاختصاص فيك زيد مرتبة في المفعول بواسطة
 اعتقد انك مرتبة باثنان وانه غوزيد وكذلك يور الحق مرتبة
 وفي المجد صليت وقاد بياضته وما شيا تحي والتخصيص لان التقديم
 غالبا اي لا يتفك عن تقديم المفعول ونحو في اكثر الصور ثانيا
 وحكم الذوق وانما قال غالبا لان اللزوم الكلي غير متحقق فيه التقديم
 قد يكون لاعراض اخرى كجدة الاهتمام والتبرك والاستلزام ووافقة
 كلام السامع وضوء التعر ورعاية السمع والفاصلة ونحو ذلك فخذ
 فعلوه ثم ليهم صلوه ثم في سلسلة عشر سبعون ذراعا فاسلكوا قال الله
 وان عليكم لحاظين كراما كاتين وقال ما اليتم فلا انهم واما
 فلا تنه وقال واطلناهم ولكن كانوا انهم يطهرون الى غير ذلك
 فالايمن فيه اعتبار التخصيص عند من له معرفة باساليب البلا
 ولهذا اي ولان التخصيص لانه التقديم غالبا يوق في ايام العبد
 واياك تسعين معناه تحملك بالعبادة والاستعانة بجمع
 نجحك من بين الوجوه ان مخصوصا بذلك لا تعبد ولا تسعين

يترك وفي لالي الله عنهم من معناه اليه تحرون لا الى غيره ويقدم
 التقديم في الجمع اي جمع صور التخصيص ولا التخصيص اي بعد اهتماما
 بالمقدم لانهم يقدمون الذي شانه اقم وهم ببيانته اعني ولهذا
 يقدم المذوق في بسم الله مرتبة اي بسم الله افضل كذا البعيد مع
 الاختصاص بالاهتمام لان المتركين كانوا يبدون باسماء الله فقام اسم
 اللات وباسم العزى فقصده الموحدة تجميع اسم الله بالابتداء للاهتمام
 والرد عليهم او ورد نحو افراسم ربك لا يبعد لان التقديم مفيد للاهتمام
 والاهتمام لجريان بوجز الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله تعالى
 احق رعاية ما يجب بانيه واجيب بان اهم فيه القراءة لانه اول ما
 ترك فكان كلام القراءة اهم باعتبار هذا العارض وان كان ذكره
 ثم اهم في منه هذا جواب صاحب الكشاف وبانه اي باسم ربك
 متعلق باقر الثاني اي هو مفعول اقر اني عبده ومعه اقر
 الاول اوجد القراءة من غير اعتبار مقدمته الى مقومها كما في فلان
 يعطى كذا في المضاح وتقدم بعض معولته اي معولات الفعل على بعض
 اما لان اصل ذلك البعض التقديم على بعض الآخر لا يقتضي بعد
 عنه اي عن الاصل كالفاعل نحو ضرب زيد عمر لانه عدله الكلام
 ان على الفعل وانما قال في نحو ضرب زيد لانه في نحو ضرب زيد غلامه
 مقتضيا للعدل عن الاصل والمفعول الاول نحو اخطب زيد وهما
 التقديم لما فيه من معنى الفاعلية وهو لانه عا او عند في العطاء ولان ذكره

اي ذكره لك البسحق الذي يقدم اهم جعل الاحية ههنا قبا لكان
 الامس القديم وجعلها في السند اليه شاملا له ولغيره من الامس القديم
 القديم وهو الموافق في الفتح ولما ذكر الشيخ عبد القاهر حيث
 انما يعمدهم عند ما في القديم شيئا يجري مجرى الامس في العناية ولا
 لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء يعرف له معنى وقد علم كثير من الناس
 انه يكفي ان يقال قدم العناية ولكن بامم من غير ان يذكر من اين كانت
 تلك العناية وبم كان اهم فزاد الصواب بالاهية ههنا الاهية انما يفسر
 بحسب اعتناء المسكر والساخ بشانه واهتمامه بحاله لغرض من الاعراض
 كقول القائل لما جرى فلان لان الاهم في قلن القتل من الخارج المقتول
 ليخلص الناس من شره او لان في التاخير اخلا لا بيان العنة عن حال
 رجل مؤمن من ال فرعون يكلم ايماناً فانه لو اخبر في له من ال فرعون
 عن قوله يكلم ايماناً التوهم انه من صله يكلم اي يكلم ايماناً من ال فرعون
 فلم يعم انه في ذلك الرجل كان منهم اي من ال فرعون والحاصل انه ذكر
 للرجل التثنية وصاف قدم الاول عن مؤمن من كونه اشرف ثم الثاني
 وهو من ال فرعون لئلا يترتب خلاف القصور ولان في التاخير اخلا
 بالناس كناية العامة نحو ما وجب في نفسه خيفة موسى بتقديم الامم
 والجور والفعل على الفاعل لان فاصل الاي على الالف القصير
 وهو في اللغة الجنس وفي الاصطلاح تخصيص شئ بشئ بطريق مخصوص هو
 وغيره لان تخصيص الشئ بالشيء اما ان يكون بحسب القصور في نفس الامر

في نسخة
 الباب

لا يتجاوز الى غير اصله وهو الشيء او بحسب الاضافة الى شئ اخر
 بان لا يتجاوز الى شئ اخر ذلك الشيء وان امكن ان يتجاوز الى شئ اخر
 في الجملة وهو غير حقيق بل اضاف في قوله فان يد الاقامم بحسب الترتيب
 القام الى المقول لا بحسب انه لا يتجاوز الى مقدر اخرى اسلاد انما
 الى الشيء ولاضاف في هذا المعنى لا ينافي كون الشيء من قبيل
 لاضافات وكل منها اي من الشيء وغيره فان قصر الموصوف
 على الصفة وهو ان لا يتجاوز الموصوف من تلك الصفة الى مقدر اخرى
 يجوز ان يكون تلك الصفة الموصوف اخر وقصر الصفة على الموصوف وهو ان
 لا يتجاوز الصفة من ذلك الموصوف الى موصوف اخر كمن يجري من ان يكون ذلك
 الموصوف صفات اخرى المراد بالصفة هنا الصفة المعنوية للمعنى العام بالغير
 لان الشئ نحو معنى التابع الذي يدل على معنى في مقومه غير الشئ
 وبينها امور من وجه لثباته قطعا في مثل اجماع هذا العلم ويضاف قطعا
 العلم من معرفته بعد الرجل ولما هو ما زيد الاخرى والبالا لاجل
 وما هذا الا زيد فن قصر الموصوف على الصفة تقدير اذ المعنى انه مقصور
 على الانشاء بكونه اخا ادسا جاز ازيدا والاولى اي قصر الموصوف على الصفة
 من الشيء نحو ما زيد الا كانت اذا امر بزيادة لا يصف بغيرها اي
 المكتوبة وهذا لا يجاد ويوجد لتعدد الاحاطة بصفات الله تعالى يمكن
 اثبات شئ منها ونقلا عنها بالكلية بل هذا حال الان للصفة المتغيرة
 نقبضا وهو من الصفات التي لا يمكن فيها من جهة امتناع ارتفاع

المتضمن مثلا اذا قلنا ما زيد الا كاتبنا وما شاعرنا لا يتصرف
 لزمان يتصرف بالقيام ولا يتصرف وهو محال والثاني اي قصر الصفة
 على الموصوف من اللقب كنهى ما في الدار لا زيد على معنى ان الحصول
 في الدار العينة مقصود على زيد وقد يقصد به اي بالثاني
 المبالغة لعدم الاعتماد بمعية المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار
 زيدان جميع من في الدار من عدا زيد في حكم العدم فيكون قصرا
 اوعائيا واما في قصر الصفة الحقيقي فلا يجعل غير المذكور بمنزلة العدم بل يكون
 المراد ان الحصول في الدار مقصود على زيد بمعنى انه ليس حاصل لا هو
 حاصل الكبر والاولى اي قصر الموصوف على الصفة من غير الصفة
 الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانا والثاني اي قصر
 الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة بامر دون امر اخر ايا
 وقوله دون اخرى معناه متجاوزا عن الصفة الاخرى فان المتجاوز لا يعتقد
 اشتراكه في صفتين في التكلم تخصيصه باحد يتجاوز عن الاخرى ومعنى
 دون في الاصل ادنى او في مكان من الشيء بقى هذا في ذلك اذا كان
 منه تيل لا ثم استيعابا في الاحوال والرتب ثم اتبع فيه فاستعمل
 في كل تجاوز احد في حكم الحكم ولو ان في ان اريد بقوله
 دون اخرى ودون اخر دون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد
 اخر قد خرج عن ذلك ما اذا اعتقد المتكلم اشتراك ما فوق الاثنين
 كقولنا ما زيد الا كاتبنا لم نعتقد ان كاتبنا وشاعرا ومنها وقولنا

ما زيد الا كاتبنا

ما كاتبنا لان زيدان اعتقدنا كاتب زيد وعمران وكبروان اريد انهم
 من الواحد وغيره فقد دخل في هذه الصفة القصر الحقيقي وكذا
 الكلام على مكان اخرى ومكان اخر مطلقا اي يعلم من هذا
 الكلام ومن استعمال لفظة او فيه ان كل واحد من قصر الموصوف
 على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول تخصيص شيء
 دون شيء والثاني تخصيص شيء مكان شيء اخر والمتكلم الاول
 موضح كل قصر للموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف
 ونحوه بالاولى تخصيص شيء دون شيء من عقيدة الله كذا اي شيء
 صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة شيء
 موصوفين في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف فالمتكلم
 بقولنا ما زيد الا كاتبنا يعتد بمتكلمين متساوين بالثبوت والكاتبين بقولنا ما
 لا زيد من يعتقد ان زيد وعمران الكاتبين وليسمى هذا القصر قصرا
 لقطع التركة التي اعتقدها المتكلم المتكلم بالثاني اعني تخصيص
 مكان شيء من ضرب كل من القصرين من يعتقد العكس في عكس الكلام
 الذي اثبت التكلم المتكلم بقولنا ما زيد الا كاتبنا من اعتقاد متساوين بالعقود
 دور القيا وبقولنا ما شاعر لا زيد من اعتقاد ان الشاعر وعمران لا زيد
 هذا القصر قصر المتكلم بحكم المتكلم المتكلم بالثاني اعني عطف على قوله يعتقد
 العكس على ما يفسر عنه لفظ الايضاح اي المتكلم بالثاني اما من يعتقد
 العكس وانما من تساوى عنده الامر ان اعتقد ان متساوين بالصفة المذكورة

وغير ما في قصر الموصوف على الصفة وانضاف المذكور وغير بالصفة
 في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المصطلح بقوله ما زيد الا انهم
 من يعتقد انضافه بالقيام او بالعود من غير علم التعيين وقوله ما
 الا زيد ما يستفاد ان الشاعر اما زيد او غير من غير ان يعلمه على التعيين
 وبشيء هذا القصر في تعين ما هو غير معين عند المصطلح
 ان التخصيص بشئ دون اخر قصر افرادي والتخصيص بشئ مكان شئ
 اخر ان اعتقد المصطلح في العكس قصر قلب وان شأنا او عند قصر بقوله
 نظر لا الوصل ان في قصر التخصيص بشئ مكان اخر فلا يخفى ان فيه
 تخصيص بشئ دون اخر فان قولنا ما زيد الا انهم لم يتوهم بين القيام
 والقصر وتخصيص بالقيام دون القصر ولهذا جعل السكاكي التخصيص
 في شئ مشترك بين قصر افراد والقصر الذي ساء القصر في تعيين
 وجه التخصيص في دون شئ مشترك بين قصر افراد في مكان شئ قصر قلب
 فقط بشرط قصر الموصوف على الصفة افراد عدم تناقض الوصفين
 اعتقاد المصطلح بما في الموصوف حتى يكون الصفة التقييد في قولنا ما زيد
 الا شاعر كونه كاتباً او مجتهداً كونه شاعراً في شاعر لان الانعام وهو جعل
 ان الرجل غير شاعر بناء على ان شرط قصر الموصوف على الصفة قلباً
 تحقق تناقضاً فيهما اي تناقض الوصفين حتى يكون التقييد في قولنا ما زيد الا
 كونه قاعداً او مطلقاً او نحو ذلك مما ينافي القيام ولقد احسن حقا
 القلاح في احوال هذا الاشترط لان قولنا ما زيد الا شاعر لم يثبت

انما لا بد من

انه كانت وليس شاعراً قصر القلب على ما صرح به صاحب المفتاح مع
 تناقض الشعر والكاتب ومثل هذا حاج من قيام القصر على ما ذكر
 المصطلح لان هذا شرط الحس او المراد الثاني في اعتقاد المصطلح
 قولنا ما الاول فلا دلالة للفظ عليه مع اننا لانهم عدم من
 قولنا ما زيد الا شاعر لم يثبت كاتبا غير شاعر في الثاني فلا
 الثاني في محبة اعتقاد المصطلح معلوم كما ذكر في تفسير قصر القلب
 الذي يعتقد فيه المصطلح العكس كون هذا لا شاعر الا شاعراً وايضا
 لا يقع في القصر السكاكي بشرط في قصر القلب تناقض الوصفين
 وعلى القصر اشراط تناقض الوصفين بقوله ليكون اثبات الصفة
 متعرباً متفاداً غيرهما وفيه نظر بين في الشرح وقصر التعيين اعم
 من ان يكون الوصفان فيه متناقضين او لا فلن مثال جعل القصر
 الافراد والقلب على القصر التعيين من غير عكس والقصر طريق
 المذكور ههنا اربعة وغيره قد سبق ذكره فلا ريب في المذكور
 ههنا منها العطف كقولنا في قصر امي قصر الموصوف على الصفة
 افراد زيد شاعر كاتبا ما زيد كاتبا بل شاعر مثل مبتالين
 اولها الوصف المثبت فيه معطوف عليه والتقييد معطوف على الثاني
 بالعكس وقلبا ما زيد قائم لا قاعدا او ما زيد قاعدا بل قائم
 فان قلت اذا تحقق تناقض الوصفين في قصر القلب فثبت ان
 يكون متعرباً متفاداً بالغير فالفلانة في تقييد الغير وايضا المذكور

مطبق للمركب القائمة فيه الشيء على مرادها فيه انما هو
 العكس فان قولنا زيد قائم وان دل على نفي العقود لكنه خال عن
 الدلالة على ان الخاطب اعتداته قاعد وفي قصرها اي الصفة على
 الموصوف افراد او قلنا بحجب المقام زيد شاعر لا عمرو وشاعر
 بل زيد ويحتملها شاعر عمرو بل زيد بل عمرو بتقديم الخبر لكنه يجب
 رفع الاسمين لبيان العلة ولما لم يكن في قصر الموصوف مثال
 الافراد مسلما للطلب لا شتر لا عدم الشا في الافراد وتحقق الثاني
 في الطلب على زعمهم ووجه الطلب لا شتر في هذه الوصف لا خلاف قصر الصفة
 في شتر لا واحد يصح لها ولما كان كل ما يصح مثالا لقصر الغائبين لا شتر
 لذكره وهكذا في سائر الطرق ومنها النفي كقولك في قصيدة
 افراد امانيد لا شاعر وقلبا ما زيدا قائم وفي قصرها افراد
 وقلبا ما شاعرا لا زيد ويصح مثلا لتعيين والفاور انما هو
 اعتقاد الخاطب ومنها اي من الطرق انما كقولك في قصر افراد
 انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها افراد وقلبا
 انما قائم زيد وفي دلائل الاعجاز ان انما ولا العاطفة انما
 الموصوف على الكلام المعتد به لقصر القلب ون لا افراد وشا
 الى سبب افادة انما القصر بقوله لتفند معنى ما ولا ان شاعر
 بلقط النظم الى ان لا ليس بمعنى ما ولا حتى كانها لفطان منقاة
 اذ فرق بين ان يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء

في النظم

على الإطلاق

على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما ولا يصلح فيه انما خرج بذلك
 الشرح في دلائل الاعجاز ولما اختلفوا في افادته القصر في نفيته صفة
 ولا يثبت ثلثه اوجه اشار الى الاول بقوله لقول المصنفين انما هو
 عليك الميتة بالنصب محتملا ما حرم عليك الميتة وهو اي هذا المعنى
 هو المطابق للقراءة التي هي اي رفع الميتة وتقرير هذا لفظا ان في الا
 ثلثة احرمت ميتا للفاعل مع نصب الميتة ورفقا ووجه منبئ النفي
 مع رفع الميتة كذا في تفسير الكراشي على القراءة الاولى ما في انما كانه
 قطعا اذ لو كانت موصولة ليجب ان يلاحظ في الموصول بلا عائد وعلى
 الثانية موصولة ليكون الميتة خبرا اذ لا يصلح ارتفاعها بحرف ميتة
 للفاعل على لا يخفى والمعنى ان الذي حرمه الله عليكم هو الميتة
 وهذا يفيد القصر لما مر في تعريف السند عن نحو المنطق زيدون
 المنطق بضم حصر لا نطلق على زيد واذ كان انما مضمنا لم يفر
 ولا وكان معه القراءة الاولى ما حرم الله عليكم الميتة كانت
 مطابقة للقراءة الثانية ولا يمكن مطابقة لها لا فادتها القصر
 افراد الكاكي والصم بقراءة النصب والرفع هو القراءة الاولى والثانية
 ولهذا لم يشرنا للاختلاف في لفظ حرم على في لفظه الميتة مرفعا ايضا
 ولما على القراءة الثالثة اي رفع الميتة حرم ميتا للنفي فيحصل
 ان يكون ما حرم اي ما حرم عليكم لا الميتة وان يكون موصولة
 ان الذي حرم عليكم هو الميتة ويصح هذا ايضا وان ما حرم على ما هو

وبعضهم توهم ان مراد السكاكي والمصنف بقرينة الرفع هذه القرينة الثالثة
 فلما لم يأت السكاكي بقرينة كونهما موصولين مع ان الربط اخذها كلها كافة
 ولقول العامة ان انما هي ثابتة ما يذكر بعد وفي ما سواه اي سوا ما يذكر
 مبدأ ما في ضم الموصوفين انما زيد قائم فلا خلاف في قيام زيد وفي ما سواه
 من التعريف ونحوه وانما في ضم الموصوفين انما زيد قائم فلا خلاف في قيام
 زيد وفي ما سواه من قيام غيره بغيرها ولصحة انفصال الضم
 اي مع انما هو انما هو انما فان الانفصال انما يجوز عند تقديره
 ولا يقدح في هذا الابان يكون المعنى ما يقوم لا انما يقع بين الضم
 وعامله فصل التعريف ثم استشهد على صحة هذا الانفصال بسبب من هو
 يستشهد به وهو ما خرج باسمه قال الفرزدق ^{الذي} انما هو الذي
 وهو المظهر والمسمى الذي ما في العدد وفي الأساس هو المسمى الذي
 اذا حكي ما كبره لهم وعنف من تمام حرمه وانما يدفع عن احابيه
 انما او مثلي لما كان عرضه ان يخبر المدفع لا المدفع عنه فصل الضم
 عن عامله واخره اذ لو قال وانما اذا دفع عن احابيه لصار المعنى
 انه يدافع عن احابيه لا عن احابيه غيرهم وهو ليس بمصنوع ولا يجوز
 ان يقر انه يحمل على الفرزدق لان كان يقع ان يقر وانما اذا دفع عن احابيه
 انما على ان يكون انما كيدا وليست من صفة وانما خبرها لا ضرورة
 في العدد عن الخط من الى لفظ ما ومنها التقديم اي تقديمها هو
 حققة التأخير كقوله المصنف على المبتدأ والمفعول على الفعل كقوله في

هو الذي هو الذي هو الذي
 هو الذي هو الذي هو الذي
 هو الذي هو الذي هو الذي
 هو الذي هو الذي هو الذي

معجب الغلام

في قول الفرزدق

اي ضم الموصوفين انما كان الانسب كالمثالين لان المعية طبيعة
 ان تنافي الموصوفين هذا مثلا لقصر الافراد واللام يصلح لقصر الغالب
 وفي ضمها انما كصفت موصوفات افرادا وقلبا او تعيينا بحسب الاعتقاد
 الملاحية هذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في اعادة المصنف
 من وجهه فذلك الرابع اي التقديم بالحق اي بمفهوم الكلام
 بمعنى انه انما هو الذوق التام فيه فهم منه القصر وان لم يعرف
 اصطلاح البلاغ في ذلك وذلك في الثلاثة الباقية بالوضع
 الواضع وضعها المعان يفيد القصر ولا يصلح اي الوجه الثاني من وجه
 الاختلاف في الاصل في الاول اي طريق المصنف التمسك بالثبوت
 كما مر فلا يترك النص عليها الا لكرهية الاطبا اذا قيل زيد علم ^{العلم}
 النحو والتعريف والعرفان اذ زيد علم ^{العلم} وهو بكونه في
 المقامين زيد يعلم النحو لا غير اما في الاول فعناء لا غير النحو
 اي لا التعريف ولا العرفان ولما الثاني فعناء لا غير زيد اي لا علم
 ولا بكونه وهذا المضاف اليه من غير وبنى هو على الضم تسمية بالعلم
 وذكر بعض العامة ان لا في لا غير ليست عاطفة بل هي للضم ونحوه
 اي نحو لا غير مثل لا ما سوى ذلك ومن عدله وما يشبه ذلك الاصل
 في الثلاثة الباقية النص على المثبت فقط اي دون المنفي وهو الثاني
 اي الوجه الثالث من وجه الاختلاف ان التمسك بالعلم لا يصلح
 الثاني اعني المنفي والاستثناء فلا يصح ما زيد لا قائم لا قائم وعدو قبح

مثله في كلام المصنفين لا في كلام السلفاء لأن شرط النقي
بلا العاطفة أن يكون ذلك النقي متصفاً قبلها بغيرها من أوصاف
النقي لأنها مضمومة لأن تنقي بها ما أوجب التسليم لأن قيد
بها النقي في شيء قد قضيه وهذا الشرط مفقود في النقي
لأنك إذا قلت ما زيد الأقام فقد نفيت عنه كل صفه وقع
فيه التامع حتى كانت قلت ليس هو بقاعد ولا قائم ولا منطرح
وعن ذلك فإنا قلت لا قاعد فقد نفيت عنه بلا العاطفة شيئاً هو
منه قبلها بما جاء التافيه وكذا الكلام في نحو ما يقوم الأزيد وقوله
بغيرها يعني من أوصاف النقي على ما مر في الفتح والقد
لاخر من عما إذا كان متصفاً بنقي الكلام أو علم السكلم أو التامع
أو نحو ذلك سببي في أم لا بنقي هذا يقتضي جواز أن يكن متصفاً قبلها
بلا العاطفة الأخرى نحو جاذبة الرجال لا النساء لا مثل الشيء
لذلك لا نحكي أي غير بلا العاطفة التي تنقي بها ذلك النقي ومعلوم أنه
يمنع نفيه قبلها بالامتناع أن ينفي شيء بلا قبل الاثبات بها وهذا
كأن ذلك الرجل الكريم أن لا يذى غيره فان المفهوم منه أن يكون
غيره سوا ذلك الغير كريماً أو غير كريم ويجمع النقي بلا العاطفة
الأخرى أي التامع والتقديم يقال إنما أنا لحي لا يبيد وهو ينفخ
لا عرو ولا نقي فيها أي في الأخيرين غير مخرج به كل النقي
والاستثناء فلا يكون النقي بلا العاطفة متصفاً بغيرها من أوصاف

الفرق هذا

النقي وهذا كما يقال امتنع زيد عن الجني لا عرو فانه يدل على نقي
الجني عن زيد لكن لا صريحاً بل ضمناً وإنما معناه الصريح إيجاب
الجني عن زيد فيكون نقياً لذلك الإيجاب في الشيء بقوله امتنع
زيد عن الجني من جهة أن النقي الضمني ليس حكم النقي الصريح لأن
حقيقة النقي بلا العاطفة متصفاً قبلها بالنقي الضمني كما في أمنا أنا
قمتي لا قمتي إذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن الجني على نقي
من ولا ضمناً ولا صريحاً قال السكاكي شرط جامعته أي جامعته النقي
العاطفة الثالث وإنما أن لا يكون الوصف محضاً بالوصف المحض لئلا
نحو إنما ينبغي الذين يسمعون فانه يتبع أن يقولوا الذين لا يسمعون
لأن استجابة لا يكون إلا ممن يسمع بخلاف أنما يقوم زيد لا عرو
إذ القيام ليس قايضاً بزيد وقال عبد القاهر لا يحسن جامعته
في الوصف المحض كما يحسن غيره وهذا أقرب إلى الصواب فلا دليل على
الامتناع عند فقد زيادة التحقيق والتأكيد من الثاني
أي الوجه الرابع من وجه الاختلاف أصل النقي والاستثناء
أن يكون ما استعمله أي الحكم الذي استعمل فيه النقي والاستثناء
ما جعله طائفة منكم بخلاف الثالث أي أما فان أصله أن يكون
الحكم السهل هو فيه ما جعله طائفة منكم كذا في الإيضاح نقلاً
عن ملايل الأجزاء وفيه بحث لأن الطائفة لا يمكن أن تكون عمالاً
بالحكم ولعل حكم مشعباً بالخاصة لا يفيد الكلام سوى

لازم الحكم وجوابه ان فرادهم ان اما يكون الخبر من شأنه الاجتهاد
 الطالب لا يتكهن حتى لا يتكهن ببول باو في تنبيه لعدم امرهم
 عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في الفتح كقولك لصاحبك قد
 رايت شيئا من سيد ما هو الا زيد اذا اعتقد غير اى اذا اعتقد
 صاحبك انك الشئ غير زيد مقرأ على هذا الاعتقاد وقد يتوكل
 المعلوم منزلة المجهول لا اعتبار مناسبت له اى ان ذلك الطالب
 الثاني اى النفي والاستثناء افراد اى ما يكون قصرا فراد نحو
 على الامر سواء قلت من قبله الرسل اى مقصور على الرسالة لا
 يتعدىها البتة من الهلال الطالبين وهم العناية من هؤلاء
 كانوا عالين بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والبشرية
 من الهلاك لكنهم لما كانوا بعيدون هلاكه امر اعطيا قرأ متحفظا
 هلاكه منزلة انكارهم اياهم اى الهلاك فاستعملوا النفي والاستثناء
 والاعتبار المناسب لا شعاع بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة خوف
 على بقائه عليه السلام او قلبا عطف على قوله افراد اعوان انتم الابن
 مثلنا الطالبين وهم الرسل عليه السلام لم يكونوا جاهلين بكونهم
 بشرا ولا منكبين لذلك لكنهم نزولوا منزلة الملاك واعتقاد القائلين
 وهم الكفار ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار الطالبين على دعوى
 الرسالة فترهبهم القائلون منزلة المنكرين للبشرية لما اعتقدوا
 اعتقادا ماسدا من التناقض بين الرسالة والبشرية فقليل هذا الحكم

وقالوا انتم

وقالوا انتم الابن مثلنا اى انتم مقصورون على البشرية ليس لكم
 وصفا الرسالة التي تدعى عنها ولما كان ههنا مقننه سؤال وهو
 القائلين قد ادعوا لنا في بين البشرية والرسالة وقيل الطالبين
 على البشرية والطالبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية
 حيث قالوا ان نحن الابن مثلكم فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة
 عنهم اشار الى جوابه بقوله وفيهم اى قول الرسل الطالبين ان
 الابن مثلهم من باب مجازات الحكم اى التماسى معه مطلقا اى شأ
 العنان اليه والمساهلة معه بتعليم بعض مقدما ليعبر الحكم
 من العثار وهو الدلالة وانما يفعل ذلك حيث يراه تليقته
 الحكم والزام لا لتسلم انتفاء الرسالة فكأنهم قالوا ان ما ادعوا
 من كتماننا نحن عن لا شكر ولكن هذا لا ينافي ان يمن الله
 علينا بالرسالة فلهذا اثبتوا البشرية لانفسهم واما اثباتها
 بطريق القصر فليكون على وفق كلام الحكم وكقولك عطف على
 كقولك لصاحبك وهذا مثال الاصل انما اى الاصل في انما ان
 فيما لا يتكهن الطالب كقولك انما هو لئلا يعلم ذلك ويقرب
 وانت مريدان مرفعة عليه اى ان يجعل من يعلم ذلك ترفعا
 متفقا على اخيه الاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال
 لا على مقتضى الظاهر وقد نبه المجهول منزلة المقلول ادعاء هذا
 فيجعل المثال اى انما نحن فيهم حكمية عن اليهود افانحن

من الآحاد على هذا القياس وفي صفته يعنى الفاعلية والفعولية
والكالية ونحو ذلك واذا كان الترتيب مرجحاً الى هذا المقدر العام العام
للمشتق في حبه وصفه فاداً اوجبه اى من ذلك المقدر العام
القصير وهو بقا ما عداه على صفته الاستثناء وفي انما يخرج المقصور عليه
تقول انما ضرب زيد عمر فيكون القيد لاخير بمنزلة الواقع بعد الا
فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اى تقديم المقصور عليه
بأنما على غيره للاستثناء اذا قلنا في انما ضرب زيد عمر وانما ضرب
زيد بخلاف التثنية والاستثناء فان الاستثناء في المقصور عليه هو الاستثناء
بعد الاسواء كان قدّم او اخر وهذا ليس المذكور في القيد المتفق
وغیره كالآلة افادة القصرين اى قصر الموصوف على الصفه وقصر الصفه
الموصوف افراد او طبقات وتعييناً وفي امتناع مجامعة العام لما
سبق فلا يصح ما زيد غير شاعر لا كاتب ولا شاعر غير زيد لا العلم
الاستثناء اعلم ان الاستثناء قد يطبق على نفس الكلام الذي ليس به
خارج نطاقه ولا تطابقه وقد يقال على ما هو فعل المتكلم انما العلم
مثل هذا الكلام كما ان اخباراً كذلك والظاهر ان المراد العلم
بقريته نفسيه الى المطلب غير المطلب بغيره العلم المتفق والاستثناء
وغيرها والمراد بها معانيها المصدرة بقرينة قوله واللفظ العلم
له كذا او كذا المصداق ان لفظ ليت مستعمل بمعنى التثنية العلم
فانهم ان الاستثناء لا يمكن طلباً كافتال المقاربة وافعال اللوح العلم

هذا هو الاستثناء

ومع القود

ومع القود والقسم ورب وتخذ لك فلا بحث عنها ههنا العلم
الناسبة المتعلقة بها لان اكثرها في الاصل اخبار نقلت الى معنى العلم
وكان طلب الاستدلال مطلوباً غير حاصل وقت الطلب امتناع طلب العلم
فلا يستعمل مع الطلب المطلوب حاصل امتناع اجازها على مطابقها العلم
ونحو ذلك من غير ما يناسب القيام وانما اى انواع الطلب العلم
منها التثنية وهو طلب حصول شئ على سبيل المجبة واللفظ العلم
ليت ولا يشترط امكان التثنية بخلاف التثنية العلم
ولا يتقيد بعود ولكن اذا كان التثنية ممكناً يجب ان لا يكون العلم
وطائفة في وقته والاصنام ترجيحاً وقد يمتنع فعل نحو هل العلم
حيث يعلم ان لا يتصح له لانه يتصح حمله حقيقة العلم
لكنه بانقائه والتكثير في التثنية بطل والعدول عن ليت هو العلم
المتقى كمال العناية به في سورة المكن الذي لا جزم بانقائه وقد
يتفق بل يجوز ما يتفق على ان النصيب تقديره فانه العلم
قريته على ان لو ليت على اصلها اذ لا ينصب المضارع العلم
باضماران وانما يعبر ان بعد الاشياء السنة والناسب العلم
المتقى قال السكاكي ان حروف التثنية والتثنية العلم
العلماء همز ولو لا لما حوز منها خبر كان اى كانها ما حوز العلم
ولو التثنية التثنية حال كونها مركبتين مع ما هما العلم
على قوله مركبتين والتثنية جعل التثنية في ضمن العلم

في التثنية

كتاباً باباً إذا جعلته متصفاً لذلك لا يقال يعني أن الغرض المطلوب
 من هذا التركيب الزامه هو جعل هل ولو متصفاً بمعنى التام
 يتولد عنه التضمن أيضاً يعني أن الغرض من تعيينها معنى التام ليس التام
 التام بل أن يتولد منه أي من معنى التام التامين هما آياه في الحلق
 التامين عن هذا التام زيد ولو ما التام على معنى التام التام
 قصد إلى جعله تاماً على ترك الأكرام وفي المضارع التام
 هذا تقوم ولو ما تقوم على معنى التام تقوم قصد إلى حصة التام
 والمذكورة في الكتاب ليس عبارة السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله
 لتضمنها مصدر مضاف إلى المفعول الأول ومعنى التام مفعوله
 الثاني ووقع في بعض النسخ التام على لفظ الفعل وهو في
 معنى كلام المفتاح وأما ذكر هذا لفظ كان لعدم القطع بذلك
 وقد يتبعه لمعل يعطى حكم ليت وينصب جوابه المضارع على افتراض
 أن قوله لا يجوز ذلك بالتصديق المرجح عن الحصول ولهذا
 يشبه الحالات والمكانات التي لا طاعة في وقوعها فتتولد منه معنى
 التام ومنها أي من أنواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول
 صورة الشيء في الذهن فإن كانت ووقع نسبة بين امرين أو لا
 وقوعاً ففصلها هو التصديق والآخر النقص والالفاظ الموصولة
 له الهزة وهل وما دس وإي وكه وكيف وإين وإلى متى
 وإيان فالهزة طلب التصديق أي إنياد الذهن وإذا كان في

الاستفهام

بهم نكرم

نسبة تامة بين التامين كقولك أقام زيد في الجملة الفعلية وزيد
 في الجملة الاسمية أو طلب التصديق أي أدراك غير النسبة كقولك
 في طلب تصديق المسند إليه أدرك الأمان أو عمل ما لما يحصل شئ
 في الأمان طالباً لتعيينه وفي طلب تصديق المسند إلى الحامية وبذلك
 أم إلى الزم عالم يكون التام في واحد من الحامية أو الزم طالباً
 لتعين ذلك ولهذا أي ولجى الهزة للطلب التصديق في طلب
 تصور الفاعل أن يد قام كاتج هل زيد قام ولم يقع في طلب تصور
 امره وعرفت كاتج هل مر وعرفت وذلك لأن التقديم يستلزم
 حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل الطالب حصول الحاصل وهذا
 في امره وعرفت أن يد قام فلو تامل والمثول عنه أي بالهزة
 هو ما يليه كالفعل في أمره زيد إذا كان التام في نفس الفعل
 الغرض الصادر من الطالب الواقع على زيد وأمره بالاستفهام أن
 وجوبه ممكن الطلب التصديق ويحتمل أن يكون الطلب تصور المسند إلى
 تعلم أنه قد تعلق فعل من الطالب زيد لكن لا تعرف أنه ضرباً من الأكرام
 والفاعل لا أنت مرتب إذا كان الشك في الظاهر والمفعول في
 أمره إذا كان الشك في الغرض وبذلك قياس سائر العلاقات وهل
 التصديق في طلب تدخل على الجائز نحو هل قام زيد وهل أمر وقاعد
 إذا كان الطلب حصول التصديق بثبوت القيام زيد والقعود
 لغيره ولهذا ولا خصوصاً طلب التصديق أمتنع هل زيد قام أم

کزاره باشد اگر چه ما شیخه طالب مطلوب که قریب ازید عمر و او را محبت فعل باشد شرف مرغب
هر چه هر کم برید و عمر و نشی با ما شود به نفعین و محبت

ولان و فی الفرد همداد لیل علی ان ام متمله و هی طلب تین احد
الامرین مع العلم بتیوت اصل حکم و لکن یکن طلب حکم ولو کت
هل زید قام بدون ام عمر و قیج و لا یمنع لما یمنع و لهذا انما
قیج هل زید ضربت لان التقديم یتدعی حصول الصدیق بنفس ^{الفعل}
فیکون هل طلب حصول الصل وهو محال و انما لم یمنع لاحتمال ^{الک}
زید مفعول فعل محذوف و یکن التقديم لا للتخصیص بل ^{الاه}
لکون خلاف الظاهر دون هل زید ضربته فانه لا یمنع فی ^{الاه}
المفتر قبل زید ای هل ضربت زید ضربته وجعل الکالی قیج هل ^{الاه}
عزله انک ای لان التقديم یتدعی حصول الصدیق بنفس ^{الفعل}
لما سبق من مذهب من ان الاصل عرف رجل علی ان رجلا ^{الفعل}
فی عرف تقدم للتخصیص و یلزم ای الکالی ان لا یمنع ^{الفعل}
تقديم المظلم العرفی للتخصیص عند حقه یتدعی حصول ^{الفعل}
بنفس الفعل علی ما مر مع انه قیج بل جامع الخاء و فی نظر لان ما ذکر
مر الزوم ممنوع لوان ان یقع لعل اخری و عمل غیره ای غیر الک
قیج ای قیج هل رجل عرف و هل زید عرف بان هل یمنع قد ^{الفعل}
و اصل لاه و ترک العزة قبلها الکثرة و فی عمل الاستفهام فقیقت
هی مقام العزة و قد تفلت علیها فی الاستفهام و قد من خزان
الافعال فکذا ما هی بمنها ها و انما لم یقع هل زید قائم لاننا اذا
لم نری الفعل فی خبرها ذلت عنه و نیت بخلافه اذا ^{الفعل}

تذکره العهود وحتی الی لائف الما لوقف قلم تر فی باقران لاسم ^{الفعل}
و هی ای هل تخص المضاف بلا استقبال حکم الوضع کالین و سوف
فلا یمنع هل ضرب زید فی ان یکن القرب واقعا فی الحال بل یمنع ^{الفعل}
من قوله و هو لکن کایمنع اقرب زید و هو یمنع قصد الی ^{الفعل}
الواقع فی الحال یمنع ان لا یمنع ان یکن ذلك لان هل تخص ^{الفعل}
بلا استقبال فلا یمنع لانک ان الفعل الواقع فی الحال بخلاف ^{الفعل}
لکالی بذا لک و قولنا فی ان یکن القرب واقعا فی الحال ^{الفعل}
الافتناع خارج فی کل ما یوجد غیره فیه تدل علی ان المراد ^{الفعل}
الواقع فی الحال سواء عمل ذلك المضاف فی حله ^{الفعل}
زید و هو لکن و لا یمنع انما یقولون علی الله فلا یمنع ^{الفعل}
ان قدی ابک و انتم الامیر فلا یمنع و قیج هل فی هذه ^{الفعل}
الغایب و قیج لبعثهم فی شرح هذا الوضع من ان هذا ^{الفعل}
ان الفعل المستقبل لا یجوز تفسیده بالحال و اعماله ^{الفعل}
هذه فیه لیس فیها عریة اذ لم یقبل من احد من الخاء ^{الفعل}
زید مرکبا او ساخر ب زید و هو یمنع یدی الامیر کیف ^{الفعل}
قال الله ثم سید خلون جهنم و اخرین و انما ان ^{الفعل}
فیه الامبار معطین و لا للماسیه ساغل عن العالم ^{الفعل}
جالب علی قضا و الله ما کان جالبا و امثال هذه ^{الفعل}
و یجب من هذا ان لا سمع قول الخاء ان یجب ^{الفعل}

الاستقبال الثاني في الحال والاستقبال الحجب العلم على ما سنده في محي
 يا تبنى زيد سركب ولن يركب فهم منه انه يجب تجرييد الفعل العامل
 في الحال عن علته الاستقبال حتى لا يصح تعيين مثل هل ضرب
 وسيفرب ولن يفرط بالحال او لم يفرط مثل هذا المثال دليل على ما اردنا
 ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف انه لبيان امتناع تصد
 الجملة الحالية يعلم الاستقبال واختصاص التصديق بها اي لكن
 هل مقصود على طلب التصديق وعدم محيها بغير التصديق كما
 ذكرنا في سابق ومحيمها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد
 اختصاص بما كون زمانيا اظهر ما هو لزوم كون مستد او خبره
 اظهر زمانيا خبرا للكون اي بالشئ الذي زمانية ظهر
 كالفضل فان الزمان جزء من مفهوم مختلف للاسم فانه انما يدل
 عليه حيث يدل لعمرو خبره اما اقتضاد تخصيصها المضارع بالاستقبال
 لان له اي المزيد اختصاصها بالفعل فظن واما اقتضاها كونها
 لطلب التصديق فقط لذلك فلان التصديق هو الحكم بالثبوت
 او الانقضاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى المعنى والاعتقاد
 التي هي مدلولات الافعال لا الى الزمان التي هي مدلولات
 اسمي الاسماء ولمنا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل لان فعل انتم
 شاكر اوله طلب الشكر من فعل تشكرون وفعل انتم شاكرين مع انتم
 بالكرار اذ انتم فاعل فعل محذوف لان ابرار ما يستجد في معنى البتة

اولا

اول على حال النائية حصوله من افعاله على اصله كما في هل تشكرون
 لان هل في هل تشكرون وهل انتم تشكرون على اصلها لكونها داخله
 في الفعل حقيقة في الاول تقديره في الثاني وفعل انتم شاكرين اوله
 طلب الشكر من افعاله شاكرين ايضا وان كان الثبوت باعتبار كون
 بكرة اسمية لان هل ادعى الفعل من العزة فذكره معناه اي ان
 الفعل مع هل اول على ذلك اي على حال النائية حصوله ما يستجد
 ولهذا اي ولان هل ادعى الفعل من العزة لا يحسن هل زيد منطلق
 كما من يلبس لانه الذي يقصد به الدلالة على معنى الثبوت وان
 ما يستجد في معنى الوجود وهي اي هل تمان بسيطة وهي التي
 يطلب بها وجود الشئ او لا وجوده كقولنا هل الكرمر موجود او لا موجود
 ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شئ بشئ او لا وجوده كقولنا هل
 الكرمر ائمة او لا ائمة فالطلب وجوبه للحكم بالوجود لها وقد اختلف
 في هذه شيان غير الوجود وفي الاولى شئ واحد فكانت مركبة بالنسبة
 الى الاولى وهي بسيطة بالنسبة اليها والباقي من الفاظ الاستفهام
 تنزل في ايها يطلب التصديق فقط وتختلف من جهة ان المطلوب
 بكل منها تصديق شئ اخر قيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقا
 طالبا ان يشرح هذا الاسم وتبين مفهومه بانها يابا يابا لفظ اشهر
 او ماهية المسمى اي حقيقة التي هو بها هو كقولنا اما الكرمر اي
 حقيقة هذا اللفظ فيجاب يابا ذاتياتها وتقع البسيطة في البنية

في احدى حقيقته وفي الاخرى ان او يحتمل ان يكون معناه ان
 في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كافي قوله من ان يعلم ما ذكره بعض النحاة
 مشرود لنا اي من اين او مقدره كقولهم ان ذلك هذا اي من اى
 من اين على ما ذكره النحاة ثم ان هذه الكلمات لا تستغنى عن ذكرها
 في غير الاستفهام ما يناسب المقام بحسب معونة القارئ ولا سيما في قوله
 والتعجب على الا ترى الهدى لانه كان لا يفتي عن سبل بل لا
 فلما ربيته مكانه يفتي من حال نفسه في عدم ابطاء اياه ولا يفتي
 انه لا يفتي لاستفهام العاقل من حال نفسه وقول صاحب الكشاف ان
 المنظر سلبا الى مكان الهدى فله ربيته في حال الاداة وهو حاضر
 لثابته او غيره ذلك ثم لاح له انه غايب فزهد عن ذلك واخذ يفتي
 امر غائبه لئلا يفتي من جهة ما لاح له يدل على ان الاستفهام على
 حقيقته والفتي على الضلال نحو ما بين تد هبون والوعيد كقول المتن
 يفتي الادب له او دب قلانا اذا علم الخاطب ذلك وهو انك ادب فلانا
 فيهم معنى الوعيد والتوبيخ ولا يحمله على السؤال والامر نحو قوله
 ثم اهل سم مسكون ونحوه من مذكر والتقرير اي محل الخاطب على الا
 بما يعرفه والمجانب اليه بايل المقرر به الهدى اي بشرط ان تذكر بعد
 الهدى ما محل الخاطب على الا فراده كما مر في حقيقة الاستفهام من ان
 الهدى يقول انزلت نبي في تقريره بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل
 واما انزلت في تقريره بالفعول وعلى هذا القياس وقد يقال ان التقرير

التحقيق

التحقيق والتثبت يقال انزلت نبي اي معنى انزلت من بين النزل والافتاء
 اي بايل النكر الهدى كالمفعول في قوله انزلتني والمشرق معناه
 ومنه نزلت في قوله كانيات الخيال والفاعل في قوله انزلتني هو الله
 والمفعول في قوله انزلتني هو الله اتخذ وليا واما غير الهدى فيجوز
 والافتاء وكذا لا يجري فيه هذه التفاصيل ولا يكثر كثرة الهدى فلهذا
 لم يفت عنه ومنه اي ومن معنى الهدى لانها من قوله تعالى انزلتني
 عبد اي الله كذا لان انزلتني له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد
 من قال ان الهدى فيه التقرير اي محل الخاطب على الاقرار بما دخله التقر
 وهو الله كذا بالفتي وهو ليس بهد في صيغة التقر لا يجب ان يكون
 الحكم الذي دخلت عليه الهدى بل بما يعرف الخاطب من ذلك الحكم اثباتا
 ونفياد عليه قوله تعالى انت قلت للناس اتخذوني وامر الهين مردون الله
 قال الهدى فيه التقرير اي بما يعرفه عن من هذا الحكم لانه قد ظل عليه
 ذلك وقوله والافتاء كذلك دل على ان صورة انزلت الفعل اي الفعل
 الهدى ولما كان له صورة اخرى لا يلى الفعل الهدى اشار اليها بقوله
 ولا كما في الفعل صورة اخرى وهو عوارض انزلتني امره في قوله انزلتني
 بغير تمام غير ان يفتي بغيره بغيرها فاذا انكرت تعلفه بها فقل بغيره
 عن اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به والافتاء انما للتوبيخ اي ما كان
 يفتي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصت بهك فالعصيان
 لكنه منكر وما يفتي انزلتني بغيره بغيره التحقيق والتثبت اي لا يفتي ان يكون

عزنا عن ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العميان او للكذابين الما فيه
 اي لم يكن من افعالكم ربكم بالبين اي لم يفعل ذلك في المستقبل
 اي لا يكون غواظكم مكرها اي نزلكم تلك العذبة والنجدة بمعية انكم لم
 على قولها ونقتركم على الاخذاء بها والحال انكم لم امارهون بميلكم
 هذا الزام والتكلم على الاستعلاء او على الاكراه وذلك لانهم لم
 في انه اذا ذكر معطوفات كثيرة ان الجميع معطوف على الاول وكل واحد
 على ما قبله نحو اصلوك ما عرفت ان سره ما يبعد ابوابا وذلك لان
 كان كثير العلوة وكان قومه اذا اراوه يعلو ضاحكا فقصدا بغير
 اصلوك ما عرفت الاستعلاء والخير لا حقيقة الاستعلاء والتجبر
 من هذا استعلاء اربابنا مع انك تعرفه والتجبر نحو كيف تكفرون بالله
 وكنتم امواتا فاحياكم والنهييل كقراءة ابن عباس نحو ولقد نجيت
 اسرائيل من العذاب المريع من فرعون بلطف الاستعلاء اي من فسخ
 اليم ورفع فرعون على انه مبتدأ ومن الاستعلاء حية حبه او بالعكس
 على خلاف الرايين فانه لا معنى للحقيقة الاستعلاء هنا وهو بل الراد
 النهييل لا ترمي لما وصف العذاب بالثقة والقضاعة زادهم نهو لا يفر
 من فرعون اي هل تعرفون فرعون من هو في فطرته وشدة شدة
 فانه لم يبدأ بكون المعذبة مثله ولهذا قال انه كان عاليا من بين
 زيادة التعريف حاله وتحويل عذابه والاستعلاء نحو اني لعنكم
 فانه لا يجوز حمله على حقيقة الاستعلاء وهو بل الراد استعلاء ان يكون

نعم

لعنكم اني جبرته قوله ولقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه
 اي كيف يتكلمون ويتعطلون ويوفون بما وعدوه من الايمان
 عند كشف العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو اعظم وادخل في وجوبها
 من كفالاتهم وهو ما ظهر على رسول الله من الايات والنبيا
 من الكتاب المعجز وغيره فلم يتذكروا واعرضوا عنه ومنها اي ومن
 انواع الطلب الامر وهو طلب فعل غير كفي على حجة الاستعلاء وبسببه
 تستعمل في معان كثيرة فاختل في حقيقة الموضوع في هذا المثال
 كثيرا ولما لم يكن الدلائل مضيدة للقطع بشئ من ذلك قال المصنف
 والاطهر ان بسببه من الغلبة باللام نحو ليجزى به وغيره
 اكرم عمره ورويد بكرة فالمراد بسببه ما دل على طلب فعل غير كفي
 استعلاء سواء كان اسما او فعلا موضوعا لطلب الفعل استعلاء
 اي على صديق طلب العلوة وعد الامهنة عاليا سواء كان عاليا
 في نفسه ام لا لتبادر اليهم عند سماعها اي مناع الصيغة الى الله
 المعنى اعنى طلب الفعل استعلاء والتبادر الى الفهم من اقرب اثار
 الحقيقة وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء كذا
 نحو جالس الحسن او ابن سيرين فيجوز له ان يجالس احدهما او كليهما
 واذ لا يجالس احدا اصلا والتهديد اي التوقيف وهو انهم من الانذار
 لانه ابلاغ مع التوقيف في الصحاح الانذار توقيف مع دعوة نحو اعلموا
 ما ستم ظهوره ان ليس المراد الامر بكل عمل شاذ او العجز عن

في جوابه

نسبه من مثله اذ ليس المراد طلبا بل انهم نسبه من مثله لكونها
 والفرق اعني قوله من مثله متعلق بفاثو والضمير لعبدنا اذ هو المذكور
 والضمير لما تزلنا او لعبدنا فان قلت لم لا يجوز ان يكون ان تكون
 لما تزلنا قلت لانه يقتضي ثبوت مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة
 الذوق والتهجيز انما يكون عن الماتى به فكان مثل القرآن ثابتا لهم
 ان ياتوا منه بوجه مختلف ما اذا كان وصفا للشيء فان المعنى منه
 هو التوق الموصوفه باعتبار ما شاع والوصف ان قلت فليكن التعجب
 انما الماتى به قلت هو احتمال عطف لا يسبق الى الفهم ولا يوجد له
 مبالغه في اعتبار البقاء واستعماله فلا اعتداد به وبعضهم هنا
 كلام طويل لا طائل تحته والضمير نحو كون اقره خاصين والاهانه
 عو كذا حارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
 او حمارا لعدم قدرتهم على ذلك لكن في الضمير يحصل الفعل في غير
 قردة وفي الاهانه لا يحصل اذ المقصود ان المبالاة بهم والنزول نحو
 اصبروا او لا تصبروا ففي الاباحة كان الطالب فيهم ان الفعل محقق
 عليه اي محرم عليه فاذن له في الفعل مع عدم الجح في الترك والتقية
 كانه توهم ان احدا الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة
 اليه في ذلك وسوى بينهما والتمنى نحو الايتها الليل الطويل
 الا اجلي يصح وما الاصباح منك مثل اذ ليس الغرض في طلب الاجل
 من الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه يتقن ذلك تخلصا عن غيره

ريل الجراجي مدوله
 على انواع الهم للنيل
 فقلت له لما تقي عليه
 واهد حارة انما يكلف

ونيل

في القيل من تباريح الجوى ولا استطالته تلك الليلة كانه لا حاشية له
 في اجلائها فلهذا يحل على التقي دون التقي والدعاء اي الطلب
 على سبيل التضرع نحو رب اعظمي والانس كقولك ان يساويك رتبة
 افضل بدون الاستعلاء والتضرع والاختصاص نحو الغرما انتم ملقون
 فان قيل اي حاشية الى قوله بدون الاستعلاء مع قوله يساويك
 قلت قد سبق ان الاستعلاء لا يمتنع من العلو فيجوز ان يتحقق من
 بل الام في بعض ثم الامر قال السكاكي حده الغرور لانه الظاهر من العلو
 عند الانسان كمال الاستفهام والنداد وتبادر الفهم عند الامر
 بعد الامر بخلافه الى تقيه لاول دون الجح بين الامرين والامر الاول
 كان المراد انما له حاشية ثم قال له قبل ان يفهم اضبط حتى الماتى حاشية
 الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الاصباح ولزم من الجح بين القيام والام
 مع تراخي احدهما وفيه نظر لاننا منع ذلك عند خلق الغفام من القرا
 ومما اى ومن انواع الطلب التقي وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء
 ولم حرف واحد وهو لا يانه في لا تفعل وهو كلامه في الاستعلاء لاننا
 الى الفهم وقد شغل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض في طلب
 الترك كما هو مذهب البعض كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل امرى و
 والانس وهو ظاهر وهذه الامور يعنى التقي والاستفهام والامر
 يجوز تقدير الشرط بعد ما واما ان يرد التقي عقيبها فيجوز بان الضمير مع
 الشرط كقولك في التقي لبت لي مالا انفعه اى ان امره ان انفعه

شعبي

لا استفهام اين عليك ازمرك اي ان عرفت انك ازمرك وفي الامر الكرمي الزمرك
 اي ان يكره من الكرمك ولا التي لا تقتضي يكره خيرا لك الا ان يكره يكره
 خيرا لك وذلك لان الغافل للتكلم على الكلام الطلبي كونه الملم
 مقصودا للتكلم اما لثابت او لغيره لتوقفه على الغير على حصوله
 وهذا معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ذكرت عبدا ما يصلح توقفه
 على الطلب فليس على من الخاطب كونه الملم مقصودا لان ذلك المذكور
 لا نفسه فيكون ان معنى الشرط في الطلب مع ذكره لله الذي ظاهر
 ولما جعل الخاتمة الاشياء التي يغير الشرط بعد ما ختمت اشياءها
 الذي ذلك بقوله واما العرفي كقولك لا تنزل نصيبا اي ان ينزل
 نصيب خيرا فاولد من الاستفهام وليس شيئا اخر براسه لان العرفي
 فيه الاستفهام دخلت على فعل منفي وامتنع حلقها على حقيقة
 العلم بعدم النزول مثلا وقولك عنه معونة قريبة الخال عرض التوقف
 على الخاطب وطلبه منه ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير
 هذه الموضع لقريته قدل عليه عوام اتخذوا من دونه اولياء
 والله هو الولي اي ان ارادوا وليا يحيى فالله هو الذي
 يجب ان يتولى وحده ويعقد انه هو الولي والسيد وقيل لا
 ان قوله ام اتخذوا انكارا توبيخا معية انه لا ينبغي ان يتخذوا من دونه
 اولياء ويترتب عليه قوله ثم فاقه هو الخضر الولي من غير تقدير
 شرط كاي لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة

فهم قوله

وفيه مكر او ليس كل ما فيه معنى الشئ حكمه ذلك الشئ واللمع
 المستقيم شاهد صدق على قوله لا لا يقرب زيدا فهو قوله بالغا
 بخلاف اقرب زيدا فهو قوله استفهام انكار فانه لا يصح لا بال
 المالية ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب الاقبال
 بحرف نائب مناسب ان ادعوا جعلوا الفاعل او تقديرا وقد يستعمل
 صيغة اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالا
 في قوله لمن اقبل بيظلم يا مظلوم قصد الى ان يظلم وحده على زيادة
 الظلم وبت الشكوى لان الاقبال حاصل والاختصاص في نحو
 ذلك انما حصل كذا اي ايها الرجل فقولنا ايها الرجل اصله تخصيص
 المتأدى بطلب الاقبال عليك ثم جعل مجررا عن طلب الاقبال ونقل الى
 تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه اذ ليس المراد باني
 ووصفه الخاطب بل ما دل عليه ضمير التكلم فاما مضموم وال
 مرفوع والمجعي في محل نصب على انه حال ولهذا قال مختصا اي مختصا
 من بين الرجال وقد يستعمل صيغة النداء في الاستغاثة نحو يا الله
 يا نجيب يا ذا الجلال والجلال والجلال والجلال والجلال
 وما يشبه ذلك ثم الله وقد يقع مرفوعا اما للفاعل بل لفظ المانعي
 دلالة على انه كانه وقع غر وقيل الله للفقير او كالمؤمنين
 كما في تحت الشاهد من ان الطالب اذا اعظم رغبته في شئ يمكنه حصوله
 اياه فربما يجتهد في حاصلا نحو من رغبته في الله تعالى والدعاء بصيغة

فهم قوله

انواع من الطلب

فالحاصل ان الجملتين اللتين لا عمل لهما من الاعراب لم يكن للاول
 حكم لم يقصد اعطائه للثانية سندا احوال الاول كالانقطاع بلا
 ايهام الثاني كالانفصال الثالث شبه كالانقطاع الرابع شبه
 كالانفصال الخامس كالانقطاع مع الايهام السادس التوسط
 بين الكلمتين في حكم الاخير في الوصل وحكمه الاربعة السابقة الفصل
 فاعني المص في تحقيق الاحوال الستة وقال اما كالانقطاع
 بين الجملتين فاختلافها خبرا واناء لفظا ومعنى بان يكون
 احدهما خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو
 وقال زائد ثم هو الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلام
 ارسوا اي اقيموا من امر بيت السفينة اي جعلتها بالمرساة
 تراولها اي طاول تلك الحرب ونحو الجملتين فكل خبر امر مجرى بغيره
 اي قال زائد القوم قيو نقاتل فان من كل نص مجرى بغيره
 تعالى لا الجين يخبر ولا الاقدام يمد يد لم يعطف تراولها على امر
 لانه خبر لفظا ومعنى وامر سوا انشاء لفظا ومعنى مع قطع
 وهذا مثال الكمال الانقطاع بين الجملتين باختلاف خبرا
 واناء مع قطع النظر عن كون الجملتين مالم ليس له محل من الاعراب
 والا فالحالان في محل النسب عليهما مفعول لا قال ولا خلافهما
 خبرا واناء معني فقط بان يكون احدهما خبرا ومعني والاخر
 انشاء معني وان كانتا خبرين او انشاءتين لفظا نحو مات فلان

كتاب القواعد

لعمركم

ومر الله عطف على مات لانه انشاء ومعني ومات خبر معني وان
 كانتا خبرين لفظا او لانه عطف على اختلافهما والضمير لهما
 لا جامع بينهما كما سبقت في بيان الجامع فلا يقع العطف
 زيد طويل وعمرو قادم واما كان لانفصال بين الجملتين
 فلكون الثانية مؤكدة للاولى توكيدا معنويا لدفع توهم
 جواز او عطف نحو لا مريب فيه بالغيبة الى ذلك الكتاب في
 جعلت ام طاعة من الحروف او جملة مستقلة وذلك الكتاب
 جملة ثانية ولا مريب فيه تامة فان لما بولع في وصفه اي في
 الكتاب يبين مريب متعلق بوصفه اي في ان وصفه بانه باع الدنيا
 القوم في الكمال ويقول بولع يتعلق انباء في قوله يعمل المبتدأ
 ذلك الدال على كمال العناية بيمينه والتوسل ببعده
 التكليم وعلو الدعابة وتعرف الخبر باللام الدال على الاختصاص
 مثل حاتم الجراد معني ذلك الكتاب ان الكتاب الكامل الذي
 يتامل ان يسمى كتابا كان ما عداه من الكتب في مقابلته
 بل ليس بكتاب جان حجابا اي جاز بسبب هذه المبالغة التي
 ان يتوهم السامع قبل التامل انشاء معني فلهذا ذلك الكتاب
 يرمي به خبرا قاصدا من غير صدور عن رؤية وبصيرة فليسته
 على لفظ الخبة المفعول والمرفوع المستر غايد الى المريب فيه
 والنقص البارز الى ذلك الكتاب اي جعل لا مريب فيه تامة

كتاب القواعد

الكتاب فبالذلك التوهم وزانه اي وزان لا مريب فيه مع ذلك
 الكتاب وزان نفسه مع زيد جلي حتى زيد نفسه فظهر ان لفظ
 وزان في قوله وزان نفسه ليس بزايد كما نفهم او تأكيد للظن
 كما اشار اليه بقوله ويوحى اي هو هدى للنفوس اي
 الضالين الصاميين الى الحق فان معناه انما هي الكتاب في
 الهداية بالغ درجه لا يدرك كنهها اي غايتها لما في تكثيرها
 من الانعام والتفخيم حتى كانت هداية محضه حيث قال هدى لفظ
 هاد وهذا معنى ذلك الكتاب في معناه كما مر الكتاب الكامل
 والمراد بكلمه اي الكتاب في الهداية لان الكتب السماوية
 مجتمعا اي بقدر الهداية واعتبارها متفاوتة في درجات الكمال
 لا يجبر فيها لانها المقصود الاصل من الانزال فوزان اي وزان
 هدى للنفوس وزان زيد انما في جانب زيد زيد لكونه مضافا
 لذلك الكتاب مع اتفاقها في المعنى بخلاف لامر بغيره فانها
 معية او لكونه هذه الجملة الثانية مبدل لاسمها اي من الاولى لانها
 اي الاولى غير وافية بنهاج المراد او كغير الوافية حيث يكون في الوفا
 فقصورها او خلف بخلاف الثانية فانها وافية كالوفاء والقائم
 يقتضي اعتناء بشانه اي بيان المراد لكلمة لكونه اي المراد
 مطلوب بال نفسه او طبعيا او عجبيا او لطيفا فيزل الثانية من كاد
 منزلة بديل البعض والاشتمال فلا اول غير امده كما يعلمون

امده كما يعلمون

امده كما يعلمون وبين وجبات ويحون فان اراد الله على نعم الله
 والمقام يقتضي اعتناء بشانه لكونه مطلوبيا في نفسه ونزهة الى غيره
 والثاني اخذ قوله امده كما يعلمون وبين انه بناء بغيره اي بتأدية
 المراد الذي هو التغير لانه اي الثاني عليها اي على نعم الله
 تعالى بالتفصيل من غير حالة على علم الظالمين المعاندين وزانه وزان
 وجعله في الجنب زيد وجهه لدخول الثاني في الاول لان ما علمون
 يشتمل الانعام وغيرها وانما في اعني امتهن منزلة بديل لاشتمال
 قوله اقوله امر من لا يقيم عندنا ولا تكن في السر والنجوى مسلما
 فان المراد به اي بقوله امر من كل الظاهر الكراهة لا فاعني
 الطالب وقوله لا يقيم عندنا او في بنامية لانه اي ذلكم
 لا يقيم عليه على كل الظاهر الكراهة بالمطابقة مع التاكيد
 من الزمن وكونها مطابقة باعتبار الوضع العرفي حيث يقال انتم
 عندى ولا يقصد كنه عن الاقامة بل مجرد الظاهر كراهة حضور
 وزانه اي وزان لا يقيم عندنا وزان حسنها في الجنب الدائم
 حسنها لان عدم الاقامة معناه لا يقيم فلا يكون تأكيد او عطف
 داخل فيه فلا يكون بديل بعض ولم يصدق بديل الكل لانه انما يميز
 عن التاكيد بمغايرة القطين وكون المقصود هو الثاني وهذا لا
 في الجلب لا يمتا التي ليس لها من الاعراب محل مع ما بينها اي بين
 عدم الاقامة والاشتمال من الملازمة اللزومية فيكون بديل اشتمال

ایک طرف

٨٢

كذا وكذا لا يمتا انهم والمؤمن حق يكون السؤال عن السبب ^{سبب}
 عام لهذا المعنى قوله وما امن نفسي ان الفضل عام بالتوكيد ^{مثل}
 من النفس اشارة بالتوكيد بقرينة التاكيد وهذا الضرب يقتضي كيد
 الحكم كما مر في احوال الاسناد من ان الطالب اذا كان طالبا للشيء ^{فقط}
 من تعوية الحكم بمؤكد ولا يخفى ان المراد بالافتقار ^{فتن}
 اسماء الا لا وجوبا والمحقق في باب البلاغة بمنزلة الواجب ^{فقط}
 من غيرها اي غير السبب المطلق والخاص بحقوقهم قالوا ^{فقط}
 قال سلام اي واذا قال ابراهيم في جواب سلامهم قيل قال سلام
 اي عبادهم بخير احسن من تخييرهم كذا في الجمل الاسمية الدالة على
 الدوام والثبوت وقوله نعم العوازل في نعمهم انتهى في غيرها
 ولكن عمره ولا يتصل ولا يتكف بخلاف اكثر العبارات والثبات
 في كونه قيل اصدق ام كذا في افعال صدقوا وايضا من اى من ^{فقط}
 وهذا اشارة الى تقيم اخر له ما يؤيد باعادة اسم ما استوفى
 عنه الاستيفان واصل الكلام استوفى عنه الحديث فحذف
 المفعول ونزل الفعل المعك من الزلات من نحو احسنت انت
 في ان يد زيد حقيق بالاحسان باعادة اسم زيد ومنه ما يدعى ^{فقط}
 في حقه اي حقه ما استوفى عنه ذلك اسم المراد بالصفة ^{فقط}
 في تعميل ترتيب الحديث عليه نحو احسنت الى زيد صدقك القديم اهل
 في ذلك والسؤال المقدر فيها لما اذا احسن اليه اهل هو حقيق

بالحاجان

بل احسان وهذا الاستيفان المبني على الصفة التي لا تنال على بيان ^{فقط}
 الوجوب كالمصادفة القديمة في المثال المذكور لما سبق الى انهم من ^{فقط}
 الحكم على الوصف الصالح للعلية انه علة له وهو ما بحث وهو ان ^{فقط}
 السؤال ان كان عن السبب فاجواب يشتمل على بيان لا محالة ولا خلا
 وجه لا تنال عليه كافي قوله نعم قالوا سلاما قال سلام وقوله نعم
 العوازل ووجه التقى عن ذلك مذكور في الشرح وقد بحث ^{فقط}
 صدر الاستيفان فلا كان واسما غير قوله نعم يتبع له فيها بالغد ^{فقط}
 والامان رجال لا تلهمهم العلم فيمن قرأها مفتوحة البناء كانت ^{فقط}
 قبل من يتبعه قليل رجال وعليه نعم الرجل او نعم رجل زيد ^{فقط}
 قول اي قول من يحمل الخصوص خبر مبتدأ محذوف اي ^{فقط}
 ويحمل للملا استيفان ما جاب بالسؤال عن تقيير الفاعل اليهم وقد بحث ^{فقط}
 الاستيفان كله اقام مع قيام شئ مقامه نحو نعم ان اخوك فليس ^{فقط}
 نعم الفاعل ايلاف في الرجلين المعروفين له في التجارة ^{فقط}
 في الشئ الى اليمن ورجله في القيف الى الشام وليس لكم الاف ^{فقط}
 مؤلفه في الرجلين المعروفين كانه قيل اصدقا ام كذا بمقتل ^{فقط}
 كذا في حذف هذا الاستيفان كله واقم قوله به الف وليس لكم الاف ^{فقط}
 مقامه لذلك عليه او بدون ذلك اي بدون قيام شئ مقامه ^{فقط}
 انما يجرد التورية عن قوله نعم فقم الما ههنا اي عن على قول ^{فقط}
 اي قول من يحمل الخصوص خبرا مبتدأ اي هم نحن والافعين ^{فقط}

ويحمل على من يمتدح
 او على من يمتدح
 وقد جاء تحت بني اسد وخاف

الاخران الامرين المتضمنين للفصل شرع في بيان الحالين المتضمنين
 فقال اما الوصل لرفع الايهام كقولهم لا يريد الله فقولهم لا امر كقولهم
 سابق كما اذا قيل هل الامر كذلك في لا اى ليس الامر كذلك فقد
 احبا مرتبة وايد الله حلة انشائية وعائنه فيمنها كالانقطاع لكن
 عليها لان تولى العطف يرفع امره على المخاطب بعد التأكيد
 مع ان المعنى الدعا له بالتأيد فاما وضع هذا الكلام فالمعطوف
 عليه هو مضمون قوله لا وبعضهم لما يقف على المعطوف عليه في
 الكلام يقل عن التعليل بحكاية مثله على قوله قلت لا وايد الله
 وزعم ان قوله وايد الله عطف على قوله قلت ولم يعرف انه لو كان
 كذلك لم يدخل الدعاء تحت القول وان لم يحط بالحكاية فحين
 ما قال مخاطبا وايد الله فلابد له من معطوف عليه ولما لم
 عطف على قوله واما الوصل لرفع الايهام اى اما الوصل لرفع
 الجليين بين كمال الانقطاع وكالامتثال وقد صنف بعضهم واما
 كبر العزة فركب من عينا وخط خط اعتوا فاذ انقطاعا اى
 الجليان خبرا وانشا لفظا ومعنى او معنى فقط يجامع اى مع تخن
 جامع بينهما بدلالة ما سبق من انه اذا المركب جامع بينهما فينبغي
 الانقطاع ثم الجليان المتفقان خبرا وانشا لفظا ومعنى فليان
 لانها اما انشائية او خبرية ثبوتية والمتفقان معنى فقط ستر
 اقسام لانها ان كانتا انشائيتين معنى فاللفظان اما خبران او ان

خبر وانشا

خبر وانشا انشا او بالعكس وان كانتا خبريتين معنى فاللفظان اما
 انشا او الاولى انشا والثانية خبرا وبالعكس فالجوع ثمانية اقسام
 والمعم او رد للقبين الاولين مثالها كقولهم ثم يادعون الله وهو
 خاطوهم وقوله ان لا يبرأ مني نعيم وان العاقر لم ينج في الخبريتين
 لفظا ومعنى لانها في المثال الثاني متناسبان في الالسمية بخلاف
 الاول وقوله ثم كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين لفظا ومعنى
 واما للاتفاق معنى فقط مثالا واحدا وانما رآته يمكن تطبيقه
 على اثنين من الاقسام الستة واما لفظ الكافيتها على انشا
 للاتفاق معنى فقط مثال وكقولهم واذا اخذنا ميتا في سبي
 لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذى القربى واليتامى
 والمساكين وقولوا للناس حسنا فلفظ قولوا على لا تعبدون مع حسنا
 لفظا لكونها انشائيتين معنى لان قوله ثم لا تعبدون اخباري
 في معنى لانشا اى لا تعبدوا وقوله ثم وبالوالدين احسانا لا
 له من فعل فاما ان يقدر خبري معنى الطلب اى ويحتمل بمعنى
 احسنوا فيكون الجليان خبرا لفظا انشا معنى وفائدة تقديم الخبر
 حيلة معنى لانشا واما لفظا فلذلك ثم مع قوله ثم لا تعبدون وان
 مية فليان لانه باعتبار ان المخاطب كانه سائر الى الامتثال فهو
 يخبره كما يقول قد هب الى فلان تقول كذا وتريد الامر بوقد
 من اول الامر مرج الطلب على ما هو الظاهر اى واحسنوا بالوالدين

احتمالاً فكون اننا نشيخ معنى مع ان صدم لفظ الاول اخباراً
 الظاهر انشاء وتجا مع بينهما اي بين الطرفين يجب ان يكون باعتبار
 السند اليها والسند بين جميعا اي باعتبار السند اليه جملته الاولى
 والسند اليه في الجملة الثانية وكذا السند في الاولى والسند في الثانية
 غير تميز زيد ويكتب المناسبة الظاهر بين الشعر والكتابة وتمازها
 في خيال مخاطبنا ويعطى زيد ويصح لثبات الاعطاء والمنع هذا عند
 اتحاد السند اليها واما عند تمايزها فلا بد من تناسبها كما اشار
 اليه بقوله وزيد شاعر وعمر كاتب فزيد طويل وعمر قصير
 بينهما اي بين زيد وعمر وكلاهما او الصدقة او الصدقة او الصدقة او نحو
 ذلك وبالجملة يجب ان يكون احدهما مناسباً للاخر وملائماً له بل
 لهذا نوع اختصاص لها بخلاف زيد كاتب وعمر شاعر وفيها اي
 المناسبة بين زيد وعمر فانه لا يصح وان اتحد السندان ولهذا
 حكوا بامتناع نحو خفي ضيق وخافي ضيق وبخلاف زيد شاعر وعمر
 طويل مط سواء كان بين زيد وعمر مناسبة او لم تكن لعدم تناسب
 الشعر وطول القامة السكاكي ذكرنا يجب ان يكون بين الطرفين
 ما يحجبها عند القوة المفكرة جها من جهة العقل وهو الجامع العقلي
 او من جهة الهم وهو الجامع الهمي او من جهة الخيال وهو الجامع الخيالي
 والمراد بالعقل القوة العاطلة المدركة للكليات والهم القوة المدركة
 العالي للجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان ينادى اليها من طرف

الحراس كادراك انشاء معنى في الذنب وبالخيال القوة التي تخرج
 فيها صور المحسوسات ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المثلثة وهي
 القوة التي ينادى اليها صور المحسوسات من طرف الحواس الظاهرة
 وبالفكر القوة التي من شأنها التفصيل والتركيب بين الصور المثلثة
 عن الحس المثلثة والعاطلة المدركة بالهم سبحانه بعض ونحو الصور
 ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة وبالعاطلة ما لا يمكن ادراكه
 باحدى الحواس الظاهرة فقال السكاكي الجامع بين الطرفين اما عقلي
 وهو ان يكون بين الطرفين اتحاد في تصورهما مثل الاتحاد في الخبر عنه
 او في الخبر او في قديم قديم هما وهذا ظاهر في ان المراد بالتصور
 الامر المتصور ولما كان المقرر انه لا يمكن في عطف الطرفين وجود
 بين الطرفين من مفرداتها باعتبار السكاكي ايضا غير انهما عبارة
 السكاكي وقال الجامع بين الشين اما عقلي وهو امر يسير يقتضيه
 العقل اجتماعهما في المفكرة وذلك بان يكون بينهما اتحاد في
 او تماثل في العقل فيزيد التلخيص عن الشخص في الخارج يرفع العدد
 فيها فيصير ان متحدين وذلك لان العقل مجرد الجزئي عن حواضه
 المنفصلة الجاهية ويقتضيه منه المعنى الكلي فيذكر على ما تقرر في
 منعه واما قال في الخارج لانه لا يجزئه عن المنفصلات العقلية
 لان كل ما هو جزئي في العقل فلا بد له من شخص فيدبره يتماثل في
 العقول وهما متحدان وهو ان التماثل هو الاتحاد في النوع مثل

انما زيد وعمرو مثلا في الانسان واد كان التماثل جامعاً لم ينفك
 عنه ولنا زيد كاتب وعمرو شاعر على اخوة زيد وعمرو او صدقها او نحو
 ذلك لانها متماثلان لكونها من افراد الانسان والجواب ان المراد
 بالتماثل ههنا اشتراكهما في وصفه نوع اختصاص بها على ما سيأتي
 في باب التشبيه وتصانيف وهو كون التبيين بحيث لا يمكن تعقل كل منهما
 الا بالتقريب الى تعقل الآخر كما بين العلة والمعلول فان كل امر يصعد
 عنه امر اخر بالاستقلال او بواسطة انقام الغير اليه فهو ملة والآخر معلول
 والاول والاكثر فان كل عدد يصير عند العدد ثانيا قبل عدد اخر فهو
 اقل من الآخر اكثر منه او هو وهو امر يسببه يقال الوهم اجتهادها عند
 المتكلم بخلاف العقل فانها اذا اخطى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك بان يكون
 بين تصور يما شبه تماثل كل واحد في نفسه وصفة فان الوهم يبينها في معنى
 المتكلم من جهة انه يسبق الى الوهم انها نوع واحد زيد في احد هاتين
 بخلاف العقل فانها تعرف انها من جانب متباينان واختلاف تحت جنس واحد
 هو اللون ولذا تلك اي ولان الوهم يبينها في معنى المتكلم من جهة
 بين التلك التي في كذا كمنه فشرق الدنيا بمعناها الشمس والغياب والظلمة
 والحرارة فان الوهم يتوهم ان التلك من نوع واحد وانما اختلفت الوهم
 العقل فانها تعرف انها امور متباينة او يكون بين تصورهما تضاد
 وهو التماثل بين امرين وجوديين متباينان على محل واحد وفيها
 الخلاف كالسواد والبياض في المحرمات والايام والكفر في المعصيات

وانما ان يفتها على عدم الملكة لا تقابل الشك لان الايمان
 هو تصديق اليقين في جميع ما علم بحجته به بالقوة ^{بقدر} اغنى قبل
 لذلك ولاذعان له على ما هو تقدير القدر في المنطق ^{المعقولة} عند
 مع الاقرار به بالثبات والكفر بعدم الايمان عما من شأنه ان يكون
 مؤثما وقد يقال الكفر انما مرشئ من ذلك فيكون وجوديا فيكون
 متضادين وما يضاف بها اي بالمذكورات كلاسرو ولا يفي
 واللؤمن والكافر وامثال ذلك بعيد من المتضادين باعتبار ^{شمال} لا
 على الوصفين المتضادين او شبه تضاد كالتقاء والامتناع في الحوسنة
 فانها وجوديان احدهما في غاية الامر تضاد والآخر في غاية الامتناع
 وهذا معنى شبه التضاد وليس متضادين لعدم توافرها على
 المحل لكونها من الاجسام دون الاعراض والامن قبيل الاسود ولا
 لان الوصفين المتضادين ههنا ليسا بذا حلتين في معنى التقاء
 والامتناع والاول والثاني فيما يعبر المحرمات والمعقولات فان
 الاول هو الذي يكون سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير ^{تأخر}
 هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط فاشبه المتضادين باعتبار
 شتاها على وصفين لا يمكن اعتمادها ولم يجعل متضادين كلاسرو
 والايض لانهم يشترط في المتضادين ان يكون بينهما غاية الخلاف
 ولا يخفى ان محالة الثالث والرابع وغيرهما الاول اكثر من مخالفة
 الثالث لعدم ان عدم معتبر في مفهوم الاول ولا يكون وجوديا

مانه انما جعل المتضاد وشبهه خامعا وهما لان الوهم يتبعهما مانه
 المتضاد في انه لا يجمع احد المتضادين والشبهين بها ويجوز ان
 ذلك بعد انضاد اقر بظهورها بالبال مع الصدق من المفاهيم
 الغير المتضادة يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم ولا فاعقل
 كلامهما ذاهلا عن الاخر او خيالي وهو لم يسميه بقصدي الخيال
 امتناعها في المفكرة وذلك بان يكون بين تصورهما تقارن في
 سابق على العطف لا سبب موقعية الى ذلك واسبابه اى سبب
 التقارن في الخيال مختلفه ولذلك اختلف تصويرا ثانيا في الخيال
 ترتيبا ووضوحا وخفاؤه فكر من صور لا انفكاك بينهما في خيال هل
 في خيال اخر فلا يجمع اصلا وكم من صور لا تغيب عن خيال وهي
 في خيال اخر فلا يقطع قطا وصاحب علم المتكلم فصل احتياج الى معرفة
 الجامع لان معظم ادوابه الفصل ورسول وهو مبني على الجامع لا سيما
 الجامع الخيالي فان جمعه اتما هو على عجزى الالف في العادة يجب ان
 الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال وبيان الاسباب ما يغني
 الحصر فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلي ما يدركه بالعقل وبالوهمي
 ما يدركه بالوهم وبالخيالي ما يدركه بالخيال فان المتضاد وشبهه
 من المتكلم التي يدركها الفكر والوهم وكذا التقارن في الخيال ليس هو
 التقارن في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير
 من الناس فاعلموا بان السواد والبياض مثلا من المحسوسات

ووجه

الوهيات واجابوا بان الجامع كون كل منهما متضادا للاخر وهذا
 جزئي لا يدينه كمال الوهم وفيه نظر لان المتضاد متضاد السواد والبياض
 معني جزئي لانه منوع وان اراد ان تضاد هذا السواد لهذا البياض
 معه جزئي فلا تفاوت بين المتماثل والمتضاد في شبيههما في انها ان
 اضيف الى الكليات كانت كليتا لان اضيف الى الجزئيات كانت جزئيا
 فكيف يقع ان يجعل صفها على الاطلاق عقليا ومعناها وهي ان
 الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه ليس بصورة
 بل هو في الخيال بل هو من المعاني فان تلك كلام صاحب الفتح
 بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين اللبطين باعتبار مفرد من
 مفرداتها وهو تقعر معترف بفساد ذلك حيث منع صحة عطف
 ضيق وغاقي ضيق وعو الشمس ومراة الارنب والغباباذعة
 محدثة تلك كلامه هو ليس الا في بيان الجامع بين اللبطين واما
 بانه قد مر من الجامع يجب لصحة العطف لغرض الى موضع اخر
 وقد مر في باب شرط المناسبة بين المسندين والمسند اليهما جميعا
 والمصطلح اعتد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلا
 غيره الى ما ريت فذكر مكان اللبطين اثنين ومكان قوله اتحاد
 في تصورهما اتحاد في التصور في قول الخليل في قوله الوهمي ان يكون بين
 تصورهما شبيه تماثل او تضاد او شبه تضاد والخيالي ان يكون بين
 تصورهما تقارن لان التضاد مثلا اتما هو بين نفس السواد والبياض

لا يبين تصور بها معنى العلم بها وكن التمام في الخيال انما بين
 نفس المصور فلا بد من تاديل كلام المعنى وحمله على ما ذكره ان
 بان يراى بالشيء الملبس وبالصوت مفرد من مفردات الجملة مع ان
 كاهر مائة يراى ذلك ولجست الجميع زيادة تحقيق وتفصيل او
 في الشيخ فانه من المباحث التي ما وجدنا احد احاط بحلها
 ومن تحت الوصل بعد وجود المعنى تناسب التين في الامة
 والعلية وتناسب العظمتين في المعنى والمضام غير فاذا اردت
 معرفة الاخبار من غير تعريض للتحقق في احديها والثبوت
 في الاخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وكن ازيد قائم وعمرو
 قاعد الا مانع مثل ان يراى في احديها التجدد وفي الاخرى
 الثبوت فيقال قام زيد وعمرو قاعد مثل ان يراى في احديها
 الماضي وفي الاخر المضارع فيقال زيد قام وعمرو يقعد او
 او يراى في احديها الاطلاق وفي الاخرى التقييد بالشرط كقول
 تم وقالوا لا انزل عليه ملك ولوا نزلنا ملكا لقضي الامر
 قوله تم فاذا جاء احدهم لا يتأخرون ساعة ولا يتقدمون
 قدى ان قوله لا يتقدمون مطلق على التولية قبلها لا
 الجزل اعني قوله لا يتأخرون اذ لا معنى لقولنا اذا جاء
 احدهم لا يتقدمون قد يلبس هو جعل الشيء زائدا للشيء
 شبه به ذكره في الجملة التالية وكونها بالاولوية وبدونها

في حجة الجدل

الحق في خبر

في حجة الجدل

نرى في حجة الجدل الفصل والوصول الى المنايا اصل تلك
 المستقلة اي انكسر الوجود في الزمان فيها لا سيما في تلك الحجة
 ان يكون بغير ذلك ولا يضر ذلك المستقلة عن الزمان فيكون
 الجدل فيها حجة ان يكون بغير ذلك او البتة لشدة امرنا بها بما قبلها
 وانما كان الاصل في مستقلة الملو عن الراو لانها في المعنى حكم على
 حاجتها كالحج بالنسبة الى المبدأ فان معنى قولك جاء زيد كان
 اثبات الركوب لزيد كان زيد راكب لانه في الحال على سبيل
 النتيجة وانما المقصود اثبات الحجى وجب في الحال لزيد في الاخبار
 عن الحجى هذا المعنى ووصفته اي ولانها في المعنى وصفها
 كالتفت بالنسبة الى المعنوت لا ان المقصود في الحال كون صاحبها
 على هذا الوصف حال مباشرة الفعل في قيد الفعل وبيان لكيفية وقوع
 بخلاف التفت فانه لا يقصد به ذلك بل يجرى انصاف المعنوت به
 واذا كان الحال مثل الخبر والتفت فكما انها يكونان بدون الراو
 فكذلك الحال وانما ما اورد بعض النحويين من الاخبار والنسب
 المستقلة بالراو كالحج في باب كان والجملة الوصفية المستقلة
 التي تسمى واو تأكيد للموصوف بالوصف في سبيل التشبيه
 والامان في الحال لكن عولف هذا الاصل اذ كانت الحال حجة مانعا
 اي الجملة الواقعة حالا من حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير
 ان تتوقف على التعليق بما قبلها وانما قال من حيث هي جملة مستقلة

بالألف من غير أن يفتقد على الإطلاق حال غير متفلة لم يتوقف على
التعليق كلام سابق قصد تقييده بها فتحتاج الجملة الواقعة حالا
إلى ما يرتبط بها صاحبها الذي جعلت حالا عنه فكل من الضمير أو
مطلع الربط والاصل الذي لا يعدل عنه ما لم تحس خلية إلى زيادة
ارتباط هو الضمير بدليل الانضمام عليه في الحال المفردة والمفردة
فإن الجملة التي تقع حالا أن قلت عن ضمير صاحبها الذي تقع هي
عنه وجب فيها الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خربته فزيد قائم
ذكر ارتبط جملة قلت عن الضمير وجب فيها الواو وإرادتين
أن أي جملة يجوز ذلك فيها وإيجاز لا يجوز فقال وكل جملة خي
عن ضمير ما أي الاسم الذي يجوز أن ينصب عنه حال ذلك
يكون فاعلا أو مفعولا أو متاعا مفعولا لا كونه محذورا
أو خبرا فإنه لا يجوز أن ينصب عنه حال على الاستحالة وإنما لم يقل عن
ضمير صاحب الحال لأن قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله يقع أن تقع
تلك الجملة حالا عنه أي عما يجوز أن ينصب عنه حال بالواو وما لا
هذا المكون له عنه وقوع الحال عنه لم يقع إطلاق اسم صاحب الحال عليه
الاعتماد وإنما قال ينصب عنه حال ولم يقل يجوز أن تقع تلك الجملة حالا
عنه فدخل فيه الجملة الحالية عن الضمير المصدرة بالمضارع التثنية
استثنائها بقوله إلا المصدرة بالمضارع التثنية نحو جاء زيد ويتكلم
فإنه لا يجوز أن يجعل ويتكلم عرو حالا عن زيد لما سبق أن كان

حال الجملة اسمية بوجه أو لا
وإن جملة فعلية تفصل بين
كروم مضارع بوجه أو لا
كروم ماضية بوجه أو لا
كروم ماضية بوجه أو لا
كروم ماضية بوجه أو لا
كروم ماضية بوجه أو لا

منها

منها يجب أن يكون الضمير فظ لا يخفى أن المراد بقوله وكل جملة
الجملة الواقعة الحالية في الجملة بحدوث الاشتراكات فاعلم حالاً البنية
لجميع الواو والباء، وهما والأعطف على قوله أن قلت أي وإن لم يخل
الجملة الحالية عن ضمير صاحبها فإن كانت فعلية والفعل مضارع
مبتدأ منع دخولها أي الواو نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر أي
حال كونه قدما تعطية الكثرة لأن الأصل في الحال هو الحال المفردة
للمرافعة المفردة في الأعراب ونظير الجملة عليه لوقوعها موقع وهي
أي المفردة تدل على حصول صفة أي معنى قائم بالغير لا بالفاعل
الهيئة التي عليها الفاعل والمفعول به والهيئة معنى قائم بالغير
غير ثابتة لأن الكلام في الحال المتغيرة مقام ذلك الحصول لما
جعلت الحال قيداً له يعني الفاعل لأن العزم من الحال شخصي
وقوع مضمون عاملها بوقوع حصول مضمون الحال وهذا معنى الفاعل
وهو أي المضارع البتة كذا الذي دل على حصول صفة غير ثابتة
مقامه هنا جعل قيداً له كالمفردة فيمنع الواو فيه كافي المفردة كما
الحصول أي أما تلك المضارع التثنية على حصول صفة غير ثابتة فلك
فلا يدل على التجدد وعدم الثبوت مثبتاً فيدل على الحصول وأما
المقارنة فلكونه مضارعاً فيجعل الحال كافي للاستقبال وفيه نظير
الحال التي يدل عليها مضارع هو زمان التكلم وحقيقته آخر متناهية
مراوغة الماضي وأما المستقبل والحال لا عن بعدد ما يجب أن يكون

مقارنا زمان وقوعه معن الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حاضيا
 أو مستقبلا فلا دخل للمضارع في المقارنة فلا بد ان يطل متتابعا
 في المضارع مثبت بآية وزن اسم فاعل لفظا ويقتد به معناه وانما
 من عرف قول بعض العرب قات واجلده وجهه وقوله فلما خشيته فاني
 اى اسلمهم بحوث وارهم ماله كذا قليل انما جاز الواو في المضارع
 اشبه الواقع مثلا على اعتبار حذف المبتدأ والكون الجاهل اسمية واما
الحسن والاسماء فانه في قوله تعالى لم تزد ونبي وقد تملكون الى
 رسول الله اليكم وانتم قد تملكون وقيل الاول اى قات واجلده وجهه
 شاذ والثاني اى بحوث وارهم ماله وقال عبد القاهر في
 اى الواو فيها اى في قوله قات واجلده وقوله وارهم لعلف
 قال وليس المعنى قات ماله وجهه وبحوث رهنه ماله بل المضارع
 بمعنى الماضى والاصل مكنت وقت وبحوث ودهنت عدل عن فقد
 الماضى الى المضارع كناية للحال الماضية ومعناها ان يفر من مكان
 في الزمان الماضى واقفا في هذا الزمان فيجوز عنه لفظ المضارع
 كان الفعل مضارعا متصفا فالامر ان جاز ان الواو وقوله كذا ابن
 زكوان في قوله تعالى فاستقيما ولا تقبطا بالتحيف اى بتخفيف المشي
 فيكون لا للنفى دون النفي لشيء التزم التي هي علامة الرفع خبرا
 فلا يبعث عطفه على الامر قبله فيكون الواو والحال بخلاف قرينة العامة فلا
 تقطبان بالشد يد فانفى مكن معطوف على الامر قبله وعرف قوله تعالى

ومانا اى اى شئ ثبت لنا لا فوم بالله اى حال كونهما غير
 مؤنيين فالفعل المنفى حال بدون الواو وانما جاز فيه الامر ان
 دلالة على المقارنة لكونه مشاهدا دون الحصول لكونه متصفا
 انما يدل مطابقة على عدم الحصول وكذا يجوز الواو وتركه ان
 كان الفعل ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى اخبارا الى يكون
 غلام ومنه يلقى الكبر بالواو وقوله تعالى او جاز لم صرف صدق
 بدون الواو وهذا في الماضي لفظا واما في الماضي معنى الواو
 به المضارع للنفى لم اولا فاما تقبلان معنى المضارع الى الماضي
 فورد للنفى لم مثالين احدهما مع الواو والاخر بدون واقتصر
 في المنفى لم على ما هو بالواو وكانه لم يطلع على مثال ترك الواو
 الا انه مقتضى القياس وشار الى امثلة ذلك فقال وقوله تعالى
 ان يكون بل غلام ولم يمسس بشر وقوله تعالى فاطلبوا بغيره من
 وفضلهم يسهم سورة قوله تعالى ام حبيم ان قد خلوا الجنة والميا
 مثل الذين خلوا من قبلك اما المثلث اى لما حراز الامر من في الماضى
 دلالة على الحصول معنى حصول صفة غير ثابتة لكونه متصفا
 المقارنة لكونه ماضيا فلا يقارن الحال ولهذا اى ولعدم دلالة
 على المقارنة شرطا ان يكون مع قد فاهم كذا في قوله تعالى وقد لقيت
 الكبر ومقدرة كذا في قوله تعالى صرفت صدقهم لان قد ضرب
 الماضى من الحال ولا شك في المذكور واما ههنا وههنا

التي نحن سادها في الحال التي تقابل الماضي وتقرّب قد انما هي منها فجز
 المقارنة اذا كان الحال والعامل ما متباينين ونقطة قد انما قرّب الماضي من
 الحال التي هي زمان التكلم وربما يبعده عن الحال التي نحن مبعدوها كما
 في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب خروسه ولا اعتبار عن ذلك
 مذكور في الشرح وانما التقى اما جواز الامر في الماضي المتقرب من الحال
 على المقارنة دون الحصول على الاقوال اي دلالة على المقارنة فلا بد ان
 اي استناد التقى من حين الاشياء الى زمان التكلم وغيرها اي غير
 لما مثل له وما لا يشاء مقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمرار
 اي استقرار ذلك لا تنقضاء لما سبق حتى يظهر قرونه على الاطلاق كقولنا
 لم يهرب زيد امس لكنه ضرب باليرم فحصل عبر اي بالمتقرب او بان اكل
 فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق ويزول القيد
 بما يدل على انقطاع ذلك الاشياء بخلاف مثبت فان وضع الفعل على
 افادة الجهد من غير ان يكون الاصل استمرارا فاذا اكلت ضرب مثلا
 كفي في صدره ووقع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا اكلت فاعرف
 افاد استمرار التقى لجمع اجزاء الزمان الماضي لا قطعاً بخلاف ما لا بد
 لانهم قصدوا ان يكون الاثبات والتقى في ظرف يقضي ولا يخفى ان الاثبات
 في الجملة انما يثبت التقى دائما ولا ينفك اي يثبت هذا الكلام ان استمرار
 الوجود لا يقتضي الى سبب موجود بخلاف استمرار الوجود يعني ان جازم الوجود
 وهو استقرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لا يترجم وجوده فثبت وجود

ولا بد لوجود الحادث من السبب بخلاف استمرار الوجود فانه عدم ظاهرا
 يحتاج الى وجود سبب بل يكفيه مجرد انقضاء سبب الوجود والاصل
 في الخواص عدم حتى توجد عللها في الجملة لما كان الاصل في الوجود
 الاستمرار حصل من الملازمة الدلالة على المقارنة وانما الثاني اي عند
 دلالة على الحصول فلكونه متقربا هذا اذا كانت الجملة ضلّة وان كان
 اسمية فاستمراره وان تركها اي الواو لعكس ما قرّب الماضي
 المثبت اي دلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا يعلو
 متقربة غير ثابتة لدلالة الواو والاثبات نحو قوله
 التي بمعنى متقاربة وايضا المشهور ان دخلها اي الواو اولى
 من تركها لعدم دلالتها اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت
 مع ظهور الاستمرار فيها فمن مرابطه زياره نحو قوله تعالى
 فاعلموا انه اذا داوانتم تعلمون اي وانتم من اهل العلم
 والمعرفة او وانتم تعلمون ما بينها من التفاوت وقولنا ايها
 ان كان المبتدأ في الجملة الاسمية الحالية صير ذي زمان
 وجبت الواو سواء كان قبلها عز جاوز زيد وهو سريع او اسما
 عز جاوز زيد وهو سريع وذلك لان الجملة الحالية لا يترك
 فيها الواو حتى يدخل في صلة العامل وتنضم اليه في الاثبات بقوله
 تقدير المفرد ان لا يثبت فيها الاثبات وهذا مما يمنع في غير
 جاوز زيد وهو سريع او هو سريع لانك اذا اعدت ذكره

فما بين من هذا

ايماز وذلك انما اذ يرتب موجز يكون مطلباً بالنسبة الى كلام آخر
وبالعكس والبناء على امر على اي والا بالبناء على امر يعرف هل
العرف وهو متعارف لا وسطا الذين ليسوا في مرتبة البلاغة
ولا في غاية الظاهر اي كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعنى
عند المعاملات والمخاورات وهو اي هذا الكلام لا يعمل من لاد
في باب البلاغة لعدم مراعاة مقتضى الاحوال ولا يتم ايضا منهم
لان غرضهم تادية اصل المعنى بدل الا وضيق الفاظ كمن كان
وهم تاليف بها من حكم النطق فلا يماز اذ المقصود باقل من
للتعارف والاطباء ما به اكثر منها ثم قال لا تضاعف لكونه نسبيا
فيه تارة الى ما سبق اي الى كون عبارة المتعارف اكثر منه وتارة
اخرى الى كون المقام خليقا باسب ما ذكر اي من الكلام اذ
ذكره المتكلم وتوهم بعضهم ان المراد بما ذكره متعارف لا وسطا
وهو غلط لا يخفى على من له قلب او اتقى السمع وهو شهيد بعبارة
الكلام بوصف الايماز لكونه اقل من المتعارف كذلك يوصف لكونه
اقل ما يقتضيه المقام بحسب الظاهر وانما طلبنا بحسب الظاهر لانه
اقل ما يقتضيه المقام ظاهرا وتحققا ليركن في شئ من البلاغة
مثاله قوله تعالى رب اني وهن العظم مني اني فانه لما بال نسبة
الى المتعارف امني قوله يا رب اني قد شئت وايماز بالنسبة الى حقيقة
المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب في الامم الشبيبة
ففي

الذي يسلط

انما كثر الكلام في هذا
الكتاب واثبت في كل باب
منه

ان يسط فيه الكلام غاية البسط فلا يماز متباين منها عموم من وجه
لان كون الشئ نسبيا لا يقتضي احسن تحقيق معناه اذ كثير ما يخفى
معاني الامور النسبية وتعرف بتعريفات بلين بها كالاتي والنسبة
وعنها والجواب ان المراد بتعريفها ان معناها لان ما ذكره
بيان معناها بل المراد بتعريف التحقيق والتعريف في ان هذا
ايماز وذلك انما اذ يرتب البناء على المتعارف والبسط هو
بان يقال لا يماز هو لاد اقل من المتعارف او بالبين باقيا
من كلام البسط من الكلام المذكور واما الى الجاهل اذ لا يعرف
كمية متعارف لا وسطا وكيفيتها لا اختلاف لبقائهم ولا يعرف
ان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط حتى يقال عليه ويرى
اليه ولعل بان الانفاذ قوا بلعاني والادبساط المتدين
لا يقدر من في تادية المعاني على اختلاف العبارات والعرف
لغايف العبارات لهم حد معلوم من الكلام يجري بينهم في المعاني
واما معالمت وهذا معلوم للبلعنا وغيرهم فالبناء على المتعارف
واصح بالنسبة اليها جميعا واما البناء على البسط الموصوف فاما
هو للبناء العام فبين مقتضيات الاحوال بعد فاما يمكن له فلا يعمل
عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط ولا فرق بين البسط
ان بين المقبول من طرفي التعبير عن المراد تادية اصله بلغة
ساورة اي الاصل المراد وبلغة ناقص عنه واف وبلغة زائدة

فما بين من هذا
الكتاب واثبت في كل باب
منه

لأنه لو كانت ان يكون اللفظ بفتح الهمزة والبيان ان يكون اللفظ
 عنه وايقنا ولا غنا بان يكون زائدا عليه لفائدة واحتراف لا غنا
 كقولهم واحد من جنس في ذلك النور اي الحق والجهالة من عيش كذا اي
 مكدر كما متعربا اي استأتم في كمال العقل يعني ان اصل المراد ان
 العيش استأتم في ذلك النور جنس من العيش استأتم في ذلك النور العقل
 وفعله غير ذات بذل فيكون عقلا لا يكون مقبولا واحتراف لفائدة
 عن استعمل وهو ان اللفظ على اصل امراد لا غنا ولا يكون
 اللفظ الزائد معينا نحو قوله وقدرت الامم لراحميه واعني في
 قوله كذا با ومينا والكتاب وامين يعني واحد وقوله وقدرت
 قلت واستهتان اسرفان في باطن من اعين واعني في
 الحذير من الارش وفي قدرت وفي قول الزبير وابيت في قضية قتل
 الزبير ليعتبر به وهي معرفة واحدة ايضا لفائدة عن محض وهو
 متعينة لا غنا لا غنا في اللفظ كالتدبر وقوله ولا فضل فيها
 لشعائره والذى وصفا في لولاء شعوب هي علمانية صرفة
 للفردية وعدم الغفيلة على عقيدة عدم الموت اما يظهر في الشجاعة
 والصبر في الشجاعة بعدد حالات وثيق استأتم في ذلك النور
 اسار ما له اذا يتقن بالحق وفي احتياجه اي ما من دافعات
 بذله حينئذ افضل مما اذا يتقن بالموت وتخليق المال وغاية اعتدائه
 ما ذكره الامام ابن حنبل وهو ان في الطور ونقل الاحوال فيه من

الزبير

الى به ومن شدة الى رجا ما يمكن القوس ويعقل النور
 فلا يلزم لبذل المال كثير فضل وعن الحشر غير مفيد اللفظ كقولهم
 ه علم علم اليوم ولا من قبله ولكنني عن علم ما في عندي علمي فلفظه
 قبله ولكنني حشو غير مفيد وهذا بخلاف ما بين الصبر يعني
 بانه في وكتبته بيدي في مقام يقتضي التاكيد لأنه لو كانت
 لأنها لا اصل القيس عليه عن قوله تعالى ولا يحق للكر السي الاباهة
 وقوله فانه كالبيل الذي هو ممدد وارسلنا ان المشاء على ذلك
 اي موضع البعد عنه موسعة فبقدر في حال سخطه وهو في الليل
 قبل في الآية حذف المقتضى منه وفي البيت حذف في جوب الشرط فيكون
 على انها بيان الاماوات وفيه نظر لان اعتبار هذا الحذف في غاية
 اهمية ليقع اليه تامة اصله به حتى لو رجع به لكان انما با
 لا يتولوا وطيلة لانهم ان لفظ الآية والبيت ناقص عن اصل مراد
 ولا يخبر من ان التيار القوي هو ما ليس بحذف نحو لكم في القضا
 حية من معناه كتم ولعله يبرر ذلك لان معناه ان الانا
 اراد ان من قتل قتل كان ذلك داعيا ان لا يقدم على قتل
 فانه يقع ما قتل الذي هو نقصان كثير من قتل الناس بعضهم
 لبعض وكان امر قتل جنة لهم ولا حذف فيه اي لا يرفع
 حذف شيء يوردي به اصل المراد واعتبار فعل الذي ينفق
 به معناه ما يلهي لاهم الغنى حتى لو ذكر لكان نقولا واصل في

تكملة

القصص
البيان

قوله ولكم في القصاص حجة على ما كان عندهم او جزاء كلام في هذا
 المعنى وهو في حق القتل اني القتل بقوله وف ما ينادى اي اللفظ الذي
 ينادى به القتل اني القتل من اي من قوله ولكم في القصاص
 حجة وما ينادى منه هو قوله في القصاص حجة لان قوله ولكم ريد
 على معنى قوله القتل اني القتل فحذف القصاص حجة مع التثنية
 عشر وحذف القتل اني القتل اربعة عشر عن الحروف المفردة
 بالعبارة يتعلق الايجاز بالكتابة والنقش والنقش اي وبالنقش على
بين الحياة وما يفيد سكة حية من التعظيم لنعني منع القصاص
اياهم كما واعلم من قتل جماعة بواحد فحصل لهم في هذا الجنس
من الحكم ايضا القصاص حجة عظيمة او من التوجيه اي لكم في القصاص
نوع من الجزاء وهي الحياة الحاصلة للقتل اي الذي يقصد قتله
والقاتل اي الذي يقصد القتل بالامر بداع من القتل كان
العلم بالقصاص واطراده اي ويكون قوله في القصاص حجة
مطردة اذ لا تقصص مطلقا سبب الحياة بخلاف القتل فان قد
يكون انفي القتل كالذي على وجه القصاص قد يكون
له كالقتل ظلما وخلوه عن التكرار بخلاف قوله فانما يقتل على تكرار
القتل ولا يفتي ان الخالي عن التكرار افضل من المتكرر عليه وان
لم يكن محلا بالفضاحة واستغنائه عن تقديم محذوف محذوف
 فان تقديره القتل اني القتل تركه والمطابقة ولاشك على صفة

الغاية

البيان

الملاحظة وهي المعنيين المتقابلين في الجلة كالقصاص والحياة
 واجاز حذف عطف على ايجاز القصر والحذف اما جزاء جلة
 كان او حصة مصاف بدل من جزاء جلة عن واستل القرية اي اهل
 القرية او موصوف عن اثنان جلا وطلاع الشايات منه تضع العا
تدفعه التثنية العقبه وغلا ان طلاع الشايات اي مكايا جلا
لا امر وقول جلا جلة وقعت صفة محذوف فاعلى اثنان جلا
جلا اي مكثف امره او كنف الامور وقيل جلا ههنا علم وقد
التثنية باعتبار انه منقول من الجلة اعني الفعل مع الضمير
لان الفعل وحده او صفة عن وكان واما هم ملك ياخذ
كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة ونحوها كالتبر او غير
معيته بدليل ما قبله وهو قوله فاعلى وامر ان عينا
للدلالة على ان الملك كان لا ياخذ المعينة او شرطه كما مر
في اخر باب الاثنا وجواب شرط وعذره يكون اما الجدة
نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون
فهذا شرط محذوف جوابه اي عزمه بدليل ما بعده وهو قوله
وما تاتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين
او للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف
او تذهب نفس السامع كل مذهب ممكن مثالها ولو
اذ وقعوا على النار فحذف جواب الشرط للدلالة على انه لا يخط

الرصف او تذهب نفس السامع مع كل من ذهب مكن او
 ذلك المذكور كالمسند اليه والمسد وانفرد في امره لا يتر
 السابقة والمعطوف مع حرف العطف على لا يستوي منكم من
 من بعده وقال بل ليل ما بعدا يعني قوله اولئك اعظم ثمة
 من الذين اتفقوا من بعد وقالوا واما جلة عطف على اما
 جزء جلة فان قلت ماذا ايراد المقسم بالجلة ههنا حيث لم
 الشرط والجزء جلة قلت ايراد الكلام المستقل انه لا يكون
 من الكلام كلام اخر مستبهر عن سبب مذكور بخلافه في سبيل
 التباين فقد اسبب مذكور حذف مستبهر اي فعل ما فضل او
 لمذكور بخلافه انما هو بعبارة الجمل فافترقت ان قد مر فقره بها
 يكون قوله فقره بها جلة حذف وقدره هي سبب لغزله فافترقت
 ويجوز ان يقتل فان مررت بها فقد افترقت فيكون الحذف
 جزء جلة هو الشرط ومثل هذا الفاء تسمى فاء نصية قبل التقدير
 التقدير الاول وقيل على التقدير الثاني وقيل على التقديرين
 او غيرهما اي غير السبب والسبب نحو نعم اما حدثت على ما من به
 بحث الاستئناف من انما على حذف المبتداء والخبر على قولين
 المخصوص خبر مبتداء واما اكثر عطف على اما جلة اي اكثر من جلة
 واحدة نحو انا انبشكم بنا وبله فارسلون اي فارسلوا اليكم
 لاستبصار الرواية ففعلوا فاناه فقال له يا يوسف ايها القديق

افشا وكذا

اقشا والحذف على وجهين احدهما ان لا يقام شئ مقام شئ
 من الحذف بل ياتي بغيره كالمسند اليه والمسد وانفرد في امره لا يتر
 ان يقام نحو وان يكن بوجه كذب سائل من قبله فقوله قد
 كذب الحسين جمل الشرط لان كذب الحسين متقدم على كذب سبيل
 هو سبب لغزله الجمل الحذف واقام مقامه اي فلا تفترق وبها
 ثم الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل
 عليه اي على الحذف والمقصود الاظهر على تعيين الحذف ونحو
 حوت عليكم الميتة فالعقل دل على ان ههنا حذف فاذا احكام
 الشرعية انما يتعلق بالاضال دون الاعيان والمقصود الاظهر
 من هذه الاشياء المذكورة في الاية تناولها الشامل للاكل
 والشرب لا لبيان فيدل على تعيين الحذف وفي قوله منها ان
 يدل على ان في شامح على حذف مضاف الى دلالة ادلته ومنها
 ان يدل العقل عليها اي على الحذف وتعيين الحذف ونحو
 مراد اي امر او عذابه فان العقل يدل على امتناع محض الرب
 وتقدس ويدل على تعيين المراد اي امر او عذابه فالامر العين
 الذي دل عليه العقل هو احد الامرين لاحد هما على التعيين
 ومنها ان يدل العقل عليه والمادة على التعيين نحو قد كذب الذي
 متشابه فان العقل دل على ان فيه حذف فاذا لمعنى اللوم
 على ذات الشخص واما تعيين الحذف فانه لا يمكن ان يتقدم

لقوله قد شققها حتما في مراد كقولهم تراود فتتها عن نفسه
 وفي شاقها حتما شققها اي الحب والمرادة والعادة ذلك على
 الثاني اي مرادته لان الحب المفرد لا يلام صاحبه اي صاحب الحب
 عليه اي على الحب في العادة لعدم اي الحب المفرد اياه اي
 صاحبه فلا يجوز ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا
 له ويتعين ان يقدر له في مرادته نظرا للعادة ومنها ان
 تدل العادة عليها نحو تعلم فتلا لا تنبعاكم اي مكان قال
 اي مكانا صالحا للقتل ولهذا اشار وبالبقاء في المدينة في
الشرع في الفعل يعني من ادلة تعيين المحذوف لامن ادلة
 المحذوف لان دليل المحذوف ههنا الجواز والجبر ولا بد من ان
 يثبت والشرع في الفعل دل على انه ذلك الفعل الذي شرع
 فيه خوفا من الله فيقدرا ان جعل التسمية مبتدأ له في القراءة
 بقدره اسم الله اقر وعلى هذا القياس ومنها اي ومن ادلة تعيين
 المحذوف لاقران كقولهم العرس بالزواج والبنين فان مقارنته
 هذا المقام لاقراس الخاطب دل على تعيين المحذوف اي عرس
 اذ مقارنته الخاطب لاقراس وتلبيسه دل على ذلك والزواج
 هو الاتيان والاتفاق والباء للملازمة والاتيان لا يحتاج
 الايهام لمرى للمعنى في صورتين مختلفتين احداهما مبتدأ
 مؤخره وعللان خير من علم واحد وليمكن في النفس وصل كان

في قوله تعالى
 لا يملك في النفس

لا يملك

لجعل الله القوس عليه من ان الشئ اذا ذكر بينهما ثم بين كان
 اوقع عندها او لكل لذة العلم به اي بالمعنى لا لا يخفى من ان
 بعد الشوق والطيب الذي يحور به شوق الى صدره فان اشبع
 يفيد طلب شبع لشيء ماله اي الطالب صوره يطيع نفسه اي
 ذلك الشئ ومنه اي ومن الايضاح بعد الايهام بابهم على
 بعد القولين اي قوله من يجعل المحصور خيرا مبتدأ اذ لو لم يبد
 الاختصار اي قوله الاخطاب كقوله زيد وفي هذا اشار الى ان
 قد يطلق على ما يشتمل المساوات اي وجبه حسنة اي حسن بابهم
 سو كما ذكره الايضاح بعد الايهام ابراز الكلام في معنى اخذ
 مرجع الاخطاب لا يحتاج بعد الايهام ولا يحتاج حذف البتة واياهام
 الجمع بين المتشابهين اي الاجاز والاخطاب قبل الاحمال التي تفصيل
 لاشارة ايهام الجمع بين المتشابهين من الامور المستغربة التي يشترك
 بها النفس وانما قال ايهام لان حقيقة جميع المتشابهين ان يصدق
 على ذات واحدة وصفات يشع اجتماعها على شئ واحد في ذاتها
 واحد من جهة واحدة وهو مح ومتر اي ومن الايضاح بعد
 الايهام التوضيح وهو في اللغة لف الفعل المحذوف في الاصطلاح ان
 يوجه في غير الكلام بمعنى مفتحة باسمين وتاثيرها معطوف على الاول
 فخر يشبه بين ادم وتشبيهه خضرا من الحمر وطول الامل وما يند
 الامر بعد العام عطف على قوله اما بالاضاح بعد الايهام والمراد به

في قوله تعالى

في قوله تعالى

ان ذكر على سبيل المثل للتشبيه على فاعله اي من غير الخار حتى فاعله ليس
 من حقه اي العام ثم لا يستغنى عنه الوصف منه في القافية في الدلالة
 بعضه انه لا امتياز عن سائر افراد العام بماله من الاوصاف التي
 جعلت في شئ اخر مغاير العام لا يشمله العام لا يعجز عنه منه نحو
 حافظ على الصلوة والصلوة الوسطى اي الوسطى من الصلوة
 او الفضا من قولهم الافضل الاوسط وهي صلوة العصر عند الا
 واما التكرار فكذلك يكون اما بالانطلاق او تلك التكرار التاكيد
 في كل اسوة فاعلمون ثم كل اسوة فاعلمون فاعلمون كل اسوة من الاسماء
 في الدنيا وتبين عليه وسوف يعلمون انذارا في حق اي سورة تعلمون
 الخطا فيها انتم عليه اذا عاينتم ما قد اتمكم من هو الخشوع في تكرار
 تأكيد للوع والانتذار في ثم اي وفي الاثنيان بلطف ثم ملاحظة
 على ان الانتذار الثاني ابلغ من الاول ثم لا بعد للربيع منارة
 بعد الزمان واستعمال اللفظ ثم في مجرد الشرح في درج الانتذار
 واما بالانفعال من او غل في البلاد اذا اعيد فيها واختلاف في
 قبل هو ختم البيت بما يفيد تكملة يتم المعنى بدونها كزيادة ما لا
 فيها في قولها اي قول النفس في من يشبه اخيها صخر وان صخرنا ثم
 تعدى العدة به كانه علم اي جعل مرتفع في راسه نارة فقولها كما
 علم واد بالمقصود اعمى التشبيه بما يشهد به الا ان في قولها نارة
 نارة زيادة مبالغة وتحقيق التشبيه اي والتحقيق التشبيه في قوله

كان عيون

كان عيون الوحش حول نباتنا وارطنا الجوع الذي لم يقب
 الجوع بالفتح المحرر اليما في الذي فيه سواد وياض شبيه عيون شوك
 والى بقوله لم يقب تحقيرا للتشبيه لانه اذا كان غير متقرب كان اشبه
 بالعين قال الاصمعي الضبي والبقرة اذا كانا حيتين فيكونها كلها
 سود فاذا امتلأ بياضا واما شبيهها بالجزم وفيه سواد
 وياض بعد ما موتت والملاحظة السعيدة في ما اظنا اكثر العيون
 عندنا كذا في شرح ديوان امر القيس فاعلم هذا التفسير في
 بالشعر وقبل لا يخفى بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد تكملة يتم المعنى
 بدونها ومثل لللفظ هو الشعر بقوله تعالى يا قوم اتبعوا المرسلين
 اتبعوا من لا يسئلكم اجرا وهم مهتدون فقوله وهم مهتدون
 يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة الا ان فيه زيادة وقعت
 على الانباع وتفهيم الرسل واما بالتدليل وهو تسمي الجمل بجملة
 يشتمل على مساهمة اي جملة الجمل الاولى للتوكيد فغواهم من الانفال
 من جهة انه يكون في ختم الكلام وغيره واخفى من جهة ان الانفال
 قد يكون بغير الجملة وبغير التاكيد وهو اي التذييل خبرا بان خبره
 يخرج القائل بان لم يشتمل بالعادة للرد بل توقف على ما قبله نحو ذلك
 جنتهم بما كفروا وهل بما مزى الا الكفر على وجه وهو ان يناد
 وهل بما مزى ذلك الجزاء بالخصوص فينتقل بما قبله واما على قوله
 الاخر وهو ان يناد وهل بما قبله الا الكفر بناء على ان الجاهل ان

هي انكاد ان خير الجهر وان شرا فشر لغو من الغيب الثاني وثالث
 اخرج مخرج النمل بان يقصد بالجملة النامية حكم على منفصل عما قبله
 جاء مجرى الامثال في الاستقلال وقت الاستقلال نحو قولهم
 لغو وذهو الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو انما هو التزليل
 يقسم قسمين اخرين والى بلغة انهم يتبينها على ان هذا التقييم
 مطلقا للظهور الثاني من ان يكون لتأكيد منطوق كنهها
 فان زهوق الباطل منطوق في قوله ثم وذهو الباطل والظاهر
 منطوق مفهوما كقوله ولست على لفظها مستقيم اذ لا مله حال
 من احوالهم او من غير المتطابق لست على شعبي اي تفرق حاله
 وذهو خصال هذا الكلام دل على بغيره غنى الكامل من الرجال
 وقد اكد بقوله اي الرجال المهذب استقام انكارا لى
 في الرجال متبع الفاعل منى الخصال واما بالنكيل ويسمى
 الاحساس بغير لان فيه التوقي والاعتزاز عن توهم الخلف
 وهو ان يولى كلام يوم خلاف المقص مما يد صدى يدفع
 ابيهم خلاف المقص وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام
 وقد يكون في اخره فالاول كقوله فسقى دياره غير مفيد
 نصب على المال من فاعل سقى وهو الريح اي تدخل المطر
 في الريح وديمة حتى اي تسيل ظما كان المطر قد يؤدى الى
 مراب الديار ونادها ان بقوله غير مفيد ها فيها لانه انما

في قوله
 اي

حواذيرها

حواذيرها على المؤمنين فانه كان ما يومهم ان يكون ذلك كضيقهم
 منعه بقوله اعز على الكافرين عنها على ان ذلك تراخي منهم
 للمؤمنين ولهذا عدى الذي على لغته معية العطف ويجوز
 ان يقصد بالتقديرية على ان كالة على انهم مع شرفهم وعلوهم
 وقصمهم على المؤمنين حافظوا لهم اجتهاد واما بالتميم وهو ان
 يؤخذ في كلام لا يومهم ملاذ المقصود بضمه مثل مفعول وحال
 او نحو ذلك مما ليس بجملة مستقلة ولا مركب كلام ومن ثم انه
 اراد بالفضلة ما يتم اصل المعنى وبه فقد كذب كلام المقص
 في الايضاح ولاخصص لذلك بالتميم لكنه كالمبالغة نحو
 ويعلمون الطعام على حبه لى وجهه وهو ان يكون الضمير
 في حبه للطعام اي يعلمون مع حبه والاحتياج اليه وان جعل
 الضمير لله ثم لتادية اصل المراد واما بالاعتراض وهو ان
 يؤخذ في انشاء الكلام او بين كلامين متصلين معية لليلة
 او اكثر لا محل لها من الاعراب لكنه سوى دفع الابهام
 بالكلام مجموع المستند اليه والمستند فقط بل مع جميع ما يتعلق
 بها من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين ان
 يكون الثاني بيانا للاول او تأكيدا كالتنبيه في قوله تعالى
 ويجعلون لله البنات مجازا ما يشبهون فقوله مجازا جلة لا
 مصدر بتقدير الفعل وقعت في انشاء الكلام لان قولهم والله

في قوله

في قوله

ما يشهد على قوة تعالى النبات وانما عار وفعله ان الثابتين
 وبلغها قد لوجت معنى الى ترجان اى مفسر ومكرر فقول
 وبلغها اعتراض في انشاء الكلام لقصد الدماء والواو في مثله
 شتى اعتراضية لبت باطنية ولا حالية والنتيجة في قوله واعلم
 فاعلم المراد ينفع هذا اعتراض بين اعلم ومفعوله وهو لا بد
 بان كل ما قدر ان هو المحقق من التعلل وضرب الثاني محذور في
 ان المقدرات تميز البتة وان وقع فيه تاخير اما في هذا التسمية
 وفيها لا امر فلا اعتراض ببيان التسمية لانها انما يكون بفصله الفصل
 لا بد له من الاعراب وبيان التكيل لانها انما يكون لدفع ابهام فلا
 المقصود وبيان الايمان لانها لا يكون لافي اخر الكلام كتشديد بعض
 صور التذييل وهو ما يكون جملة لأجل لها من الاعراب في قول
 جلتين متصلتين معنى لانها لا يشترط في التذييل ان يكون بين الكلامين
 لا يشترط فيه ان يكون بين كلامين فتم حتى يظهر لك فساد ما قيل انه
 ببيان التذييل بناء على انه لا يشترط فيه ان يكون كلامين متصلين
 ومما جاء اى ومن الاعتراض الذي وقع بين كلامين وهو ان
 من جملة ايضا اى كما ان الواقع هو بينه اكثر من جملة قوله ثم فانهم
 من حيث امر الله ان الله يحب المتواضعين ويجب استظهار هذا
 الاعتراض اكثر من جملة لان كلامه يشمل على جلتين ومع كل ايتين
 اولها قوله فانهم من حيث امر الله وتاينها قوله فانهم من حيث

الحمد لله على

لكم والكلامان متعللان معنى فان قوله فانهم من حيث امر الله
 فانهم من حيث امر الله وهو مكان الحرف فان الغرض من
 من الايمان طلب التعلل لاقتضاء مشهور وانكسرت في هذا الايمان من التواضع
 فيها امر وايمر والتغيير مما افواضه وقال قوم قد يكون التعلل فيه
 اى في الاعتراض غير ما ذكره فادفع الابهام عنه انه قد يكون
 الابهام خلاف المقصود ثم اتان لن بان التعلل فيه قد يكون في غير الايمان
 اتروا فثبت جزمهم ووجه اى الاعتراض من اخر جملة كلامه جملة
 متصلة بها وذلك بان لا الجملة جملة اخرى اصلا فيكون الاعتراض
 في اخر الكلام او عليها جملة اخرى غير متصل بها معنى وهذا
 الاصطلاح مذکور في مواضع من الكتاب في الاعتراض عند هؤلاء
 ان ثمة في انشاء الكلام او في اخره او بين كلامين متصلين او نحو
 متصلين جملة او اكثر لأجل لها من الاعراب لكنه سئل فانت دفع
 الابهام او غيره فيقول الاعتراض بعد تغيير التذييل مطلقا لانه
 يجب ان يكون جملة لأجل لها من الاعراب وان لم يذكر المص
 وبعض صور التكيل وهو ما يكون جملة لأجل لها من الاعراب في التكيل
 قد يكون جملة وقد يكون غيرهما والجملة التكيلية قد تكون ذلك الحرف
 وقد لا يكون لانها ببيان التيميم لان الفصل لا بد لها من اعراب
 وقيل لانه لا يشترط في التيميم ان يكون جملة كما يشترط في الاعتراض
 وهو غلط كما يقال لان الانسان ببيان الحيوان لانه لا يشترط

في الجدل ان التلقا ففهم وعصمهم اى وجوب بعض القائلين بان كفة
 الاعراض قد يكون دفع الابهام كونه اى كون الاعتراض غير مبدل
 فلا اعتراض عندهم ان يوقى في انشاء الكلام او بين كلامين متعلقين
 مضمون جملته او غيرها لكنه فيمثل الاعتراض بهذا الضمير واسبق
 تكيل وهو ما يكون واقفا في انشاء الكلام او بين كلامين متعلقين
 واما بغير ذلك مطلق على قوله اما لا ينصاح بعد الابهام وانما يكون
 وكان القول ثم الذين يقولون العرش ومن حوله يسبحون عبد الله
 ويؤمنون به فانه لو احقر اى ترك الالفاظ لان الاختصار قد يطلق
 على ما يعم الايجاز والمساوات كما مر في ذكره ويؤمنون به فانه لو
 لان ايمانهم لا ينكره اى لا يجعله من قبيلهم لكونه معلوما وحسن ذلك
 اى ذكر قوله ويؤمنون به الكفاية في الايمان ترغيبا فيه وكان
 هذا الالفاظ بغير ما ذكر عن الوجود الساكنة ظاهرة في انما عليها
 واعلم انه قد يوصف الكلام بالاجاز والاحسان باعتبار كونه قد
 وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساوية اى لذلك الكلام في اصل
 المعنى فيكون لا اكثر حروفا انه ملتبس والاقول انه مر مرزا كقول بعض
 اى يبرهن عن الدنيا اذا عن اى صور صورة اى سيرة
 ولوربرت في ذى عذراء ناهدا لى العيشة والعذراء البكر
 والنهق وارتفاع الشدى وقوله ولست بعم التلو على ان فضل
 فضل منكم بدليل ما قبله واني لصبار على ما بين يني وحبك

ان التقاضي

ان الله اشى على الصبر بظا من الى جانب العنى اذ كانت العليا
 في جانب الفخر بضمه الجبل الى العلى بمعنى ان السيادة مع العلى
 اليه من الرخصة مع القول كذا البيت المشاب بالنسبة الى المراءى
 وقرب منه اى من هذا القيل قوله لا يسل ما يفعل وهم يسئلون
 وقول الناس وتكران شى على الناس قوله ولا يتكروا القول
 حين يقول بصقون ربانهم وقفا حكمهم اى من غير ما زيد
 من قول غيرنا وواحد لا يحصر على الاعتراض علينا فالاية ايجاز
 بالنسبة الى البيت وانما قال يقرب لان ما في الاية يشتمل على فعل
 والبيت محقق بالقول فان كانا لا يتساويا في اصل المعنى بل كلام
 سبحانه لعل واعلى بكلف لاداه اعلم ثم الفن الاول بعون الله وفقه
 وانا امثل الله في اتمام الفنين الاخيرين هذير طريقه على البيان
 قدمه على البدع للاختيار اليد في نفس البلاغة وتعلق الالفاظ
 وهو علم اى ملكة يتقدر بها على ادراك خزانة اوصول وقواعد
 معلومة يعرف بها ايراد المعنى الواحد اى المدلول عليه الكلام
 لخلق على الطريق وتركيب مختلف في وضوح الدلالة عليه اى على
 ذلك المعنى بان يكون بعض الطريق واضح الدلالة عليه وبعضها
 والواضح خفى بالنسبة الى الاوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وتعبيد
 المتكلم بالوضوح ليجز معرفة ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في
 التلو والعبارة واللام في المعنى الواحد للاستغراق العرف اى كل

على البيان

معنى واحد بدخل تحت قصد المصنف وامراده من ظهوره في احد ابراد
 قولنا ان بدخل مطبق مختلفه له يكن مجرد ذلك عالما بالبيان ثم لما
 لم يكن كل كلمة في هذا الموضع والمصنف ان يشير الى معنى الدلالة في
 ما هو مقتضى معناها قال ودلالة اللفظ يعنى ودلالة اللفظ
 وذلك لان الدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء
 اخر والاول هو الدال والثاني هو المدلول ثم الدال ان كان لفظا
 فالدلالة لفظية والآخر لفظية كدلالة الخطوط والعقود والقب
 والاشارات ثم الدلالة اللفظية اما ان يكون للوضع مدخل فيها
 او لا فالاول هو مقتضى النظر ههنا وهي كون اللفظ بحيث يلزم منه
 المعنى عند الاطلاق بالنسبة الى العالم وصغر وهذه الدلالة اما
 على تمام ما وضع له اللفظ كدلالة الانسان على الحيوان الناطق او على
 طائر جرم كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق او على طائر منه
 كدلالة الانسان على الضاحك وتسمى الاول اى الدلالة على تمام
 ما وضع له وصغيرة لان الواضع انما وضع اللفظ لتام المعنى وتسمى
 واحد من الآخرين اى الدلالة على الجزء والظاهر عقلي لان ملا
 اللفظ على الجزء والظاهر انما هي جهة حكم العقل بان حصول الكل
 والمزوم يتلزم حصول الجزء واللازم والمنفصلين يتلزم
 كلها صغيرة باعتبار ان الوضع مدخلا فيها ويختص العقيدة
 بما يقابل اللفظية والطبيعية كدلالة الدخان على النار

لا مخرج للدلالة

الاول من الدلالة الثلاث بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية
 بالنسبة كون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والثالثة بالانتماء الى الكل
 للظاهر لان ما الموضوع له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشتركا بين الكل
 وجزءه وان مر كلفظ الشمس المشترك مثلا بين الجهر والشعاع ومجموعها
 فاذا اطلق على الجميع مطابقة واعبه به لانه على الجهر نضما والشعاع
 النور اما قد صدق على هذا النقص والالتزام انها دالة اللفظ على
 تمام الموضوع له واذا اطلق على الجزء او الشعاع مطابقة صدق عليها
 انها دالة اللفظ على جزء الموضوع له او لان مر وجب فيفتقن تعرفه
 كل من الدلالة الثلاث بالآخرين فالجواب ان قيد الحقيقة ما هو في
 ذاته يفيد من اللفظ فلفظا اعتبارا اذ انما كانت حتى انما يفيد
 الدلالة على تمام ما وضع له والالتزام الدلالة على لانهم من حيث
 انه لازم ما وضع له وكذا ما ينفرد هذا القيد اعتمادا على شرط
 ذلك واشباق الذهن اليه وشرطه اى الالتزام بالزوم الذي
 اى كون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المعنى الموضوع له
 في الذهن حصوله فيه اما على الفهم او بعد التامل في الغرض ولا
 وليس المراد بالزوم عدم اشتراك تعقل المدلول الاتراحي بل
 تعقل المعنى في الذهن اسلا المعنى الزوم اليقين المعنى عند
 والآخر كثر من معاني الجازات والكتابات عن ان يكون مدلول
 التسمية ولما تارة الاختلاف بالوضع في دالة الالتزام ايضا

في قوله من اللفظ فلفظا اعتبارا اذ انما كانت حتى انما يفيد الدلالة على تمام ما وضع له والالتزام الدلالة على لانهم من حيث انه لازم ما وضع له وكذا ما ينفرد هذا القيد اعتمادا على شرط ذلك واشباق الذهن اليه وشرطه اى الالتزام بالزوم الذي

ما ندفعه اشار في انه لا يشرط لزوم الخارج كالعبر يدل على البصر
 التواك لا نه عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا مع الثاني
 بينها في الخارج ومن مانع في اشتراط اللزوم الذهني كما مر اذ
 ما لزوم الذهني اللزوم البيني مع عدم اشتراط العقل من تعقل
 البصر والاشارة الى ان ليس المراد بالزوم الذهني اللزوم البيني
 المعبر عنه بالتعقلين بقوله ولو اعتقادنا بطريق اي دلالة
 في ذلك اللزوم كما يشتر اعتقاد الخاطب بسبب عرفه عام اذ هو المفهوم
 من المطلق العرف وغيره يعني العرف الخاص بالشرع واصطلاح
 ارباب الصناعات وغيره لله والاياد المذكور اي ايراد المعنى
 الواحد بطريق مختلفة في الوضع لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالة
 المطابقة لان السامع كان عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد
 له المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والاخي وان
 لم يكن عالما بوضع الالفاظ لم يكن كل واحد منها اعمى من الاشارة
 والاعلية لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا اذ اقلنا حدة
 الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والعينية التركيبية
 امتنع ان يكون كلام يودي هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة اوضح
 او اخفى لا تراه اقيم مقام كل لفظ ما يراه في ذلك السامع ان علمه
 فلا تفاوت في الفهم والالزام يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل واحد
 لان قولنا هو عالم بوضع الالفاظ معناه انه عالم بوضع كل لفظ

فقيفه اشار اليه بقوله ولا يكون سلبا جزئيا وان لم يكن عالما بوضع
 كل لفظ فيكون اللزوم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل ان يكون البعض
 والاعمال ان يكون عالما بوضع البعض وانما قال ان يقول
 لا يمنع عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل
 يجوز ان يحضر في العقل معاني بعض الالفاظ المخزونة في الخيال
 باد في التفات لكثرة الممارسة والمواصلة وقرب العهد بها
 بخلاف البعض فانه يحتاج الى اشقات اكثر ومراجعة للمحل مع
 كون الالفاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما
 يجده من اتفاق والجواب ان التوقف انما هو من جهة عدم
 تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالعقل فاما
 من وجهي وينا في الايراد المذكور بالعلية من الدلالة
 لجواز ان يختلف مراتب اللزوم في الوضع اي مراتب لزوم
 الاجزاء لكل في النفس ومرتبة لزوم اللوازم للزوم في
 الالتزام وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز ان يكون الشيء
 لازما متعددة بعضها اقرب اليه من بعض واسرع انتقالا
 منه اليه لقلته او ساطع فيمكن تادية للزوم بالالفاظ المذكورة
 لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحا وحقا وكذا
 يجوز ان يكون اللزوم ملزومات لزوم بعضها اوضح من البعض
 الاخر فيمكن تادية للزوم بالالفاظ الموضوعة للملزمة المختلفة

الدلالة عليه وضوحا وخفاء واما في النعم فلا يجوز ان يكون
 المعنى جزء من شيء وجزء الجزء من شيء اخر فلا دلالة لشيء الذي له
 المعنى جزء منه على ذلك المعنى اوضح من دلالة الشيء الذي له ذلك
 المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الحية اوضح من دلالة
 ذلك الانسان عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت
 عليه فان قلت بل الامر بالعكس فان فهم الجزء السابق على فهم
 الجزء سابق على فهم الكل قلت نعم ولكن المراد ههنا انتقال
 الذهن الى الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرا ما يفهم الكل
 من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاة
 ويجوز ان يظهر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجزئ ^{اللفظ}
 المراد به لازم ما وقع له سؤالا كان اللازم داخل فيه كما في قوله
 او خاسها كما في الالهام ان قامت قريته على عدم ارادة اي
 ما وضع له الجواز ولا كفاية فعند المصنف الانتقال في الجواز ^{الكفاية}
 كليها من اللزوم الى اللازم اذ لا دلالة للازم من اللزوم
 حيث انه لازم على اللزوم الا ان ارادة الموضوع له جازية
 في الكفاية دون الجواز وقدم الجواز على اي على الكفاية لا
 معناه اي الجواز كجزء معناه اي الكفاية لان معنى الجواز هو
 اللازم فقط ومعنى الكفاية يجوز ان يكون هو اللازم ^{اللزوم}
 جها والجزء متقدم على الكل طبعا فتقدم بحث الجواز على بحث الكفاية

فهم

ومعنا وانما قال كجزء معناه هو المبرور ما لم يبرر معنى ما سبقه
 فان معنى الكفاية ليس هو مجموع اللازم والملازم بل هو اللازم
 مع جواز ارادة اللزوم ثم من اراد من الجواز ما يفهم على التشبيه
 وهو الاستعانة الا كان اصلها التشبيه فحين العرض له
 اي التشبيه يتم قبل العرض فاما الذي احدث اقام الاستعانة
 المبنية على التشبيه ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة وفراجه
 مهمة لم يحل مقدّم بحث الاستعانة بل جعل مقصداً به اسده
 فاعصر المقصود من علم البيان في التثنية التشبيه والجواز ^{الكفاية}
التشبيه اي هذا باب التشبيه الاصطلاحي المبني عليه الاستعانة
 التشبيه اي مطلق التشبيه اهم من ان يكون على وجه الاستعانة
 او على وجه يثبت عليه الاستعانة او غير ذلك فلم يأت بالضمير
 للاجود الى التشبيه المذكور الذي هو انصاف وما يقال من ان
 المعرّة اذا اصبحت كانت عين الاولى فليس على الإطلاق يعني ان
 معنى التشبيه في اللغة هو الدلالة هو مصدره قوله دالت
 فلا تخطئ كذا اذا هديته له على مشاكلة امر لا مر في معنى هذا
 شامل لثلاثة كل زيد مراد وجاؤه زيد وعمره المراد بالتشبيه
 الصريح عليه ههنا اي في البيان ما لم يكن اي الدلالة على مشاكلة
 امر لا مر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعانة الحقيقية بخلاف
 اسد في اللام ولا على وجه الاستعانة بالكفاية عز اثبت الفية فلهذا

ما ذكره في سنن ابن ماجه
 وان في الجواز
 التشبيه

بل ليس في ذلك كثرة فائدة طاعة قولنا العلم بالحس كونهما امر واحد
او مختلفان بان يكون اشبه عقليا والاشبه به حسي كالمشبه والمثله
فان المشبه اي الموت طاعة لا نعدم الحياة فاما من شانه الحس
وبالعكس وذلك مثل العطر الذي هو محسوس مشحون وخلق
كريم وهو عطر لا تركيبة تقاسية يصيد عنها الافعال
بسهولة والرجوع في تشبيه الحس بالعقل ان يقدر العقل
محسوسا ويجعل كالأصل لذلك الحس على طريق المبالغة ولا
فالحس من العقل لان العلوم العقلية مستفاد من الحس
ومشبهتها اليها بتشبيهه بالعقل يكون جعل الفرع أصلا والكل
فرعا ولما كان من المشبه والمثبه به لا يملك بالقوة العاطفة
ولا بالحس اعطى الحس الظاهر مثل الحيات والوحوش والنباتات
امراد ان يجعل الحس والعقل بحيث يشتملها تسهيلا للقبض
بتقليل الاقسام فقال ولما بالحق المدرك هو مادة باحدى الحس
لكن الظاهرة اعني البصر والسمع والشم والذوق واللمس فذهنية
اي في الحس سبب زيادة قلنا او مادة الخيال وهو العدم
الذي فرغ مجتمع من امور كل واحد منها ما يدرك بالحس كما
في قوله وكان حجر الشقيق هو من باب جرد طبيعة والنقيض
احمر في وسطه سواد يثبت بالخيال اذا تصوب اي مال الى
او ضعف اي مال الى العلو اعلام ياقوت تشبه على رطل من

بشيء من الحس
بشيء من العقل
بشيء من الخيال
بشيء من النفس
بشيء من الروح
بشيء من الجسد
بشيء من المادة
بشيء من الشكل
بشيء من اللون
بشيء من الرائحة
بشيء من المذاق
بشيء من اللمس
بشيء من الحرارة
بشيء من البرودة
بشيء من الرطوبة
بشيء من الجفاف
بشيء من الكثافة
بشيء من الخفة
بشيء من الصلابة
بشيء من اللينة
بشيء من القوة
بشيء من الضعف
بشيء من السرعة
بشيء من البطء
بشيء من البعد
بشيء من القرب
بشيء من الارتفاع
بشيء من الانخفاض
بشيء من السطوع
بشيء من الخفاء
بشيء من الظهور
بشيء من الباطن
بشيء من العلانية
بشيء من السرية
بشيء من العلنية
بشيء من الجهر
بشيء من الخفاء
بشيء من الصراحة
بشيء من التورية
بشيء من البساطة
بشيء من التعقيد
بشيء من البعد
بشيء من القرب
بشيء من الارتفاع
بشيء من الانخفاض
بشيء من السطوع
بشيء من الخفاء
بشيء من الظهور
بشيء من الباطن
بشيء من العلانية
بشيء من السرية
بشيء من العلنية
بشيء من الجهر
بشيء من الخفاء
بشيء من الصراحة
بشيء من التورية
بشيء من البساطة
بشيء من التعقيد

بشيء من الحس
بشيء من العقل
بشيء من الخيال
بشيء من النفس
بشيء من الروح
بشيء من الجسد
بشيء من المادة
بشيء من الشكل
بشيء من اللون
بشيء من الرائحة
بشيء من المذاق
بشيء من اللمس
بشيء من الحرارة
بشيء من البرودة
بشيء من الرطوبة
بشيء من الجفاف
بشيء من الكثافة
بشيء من الخفة
بشيء من الصلابة
بشيء من اللينة
بشيء من القوة
بشيء من الضعف
بشيء من السرعة
بشيء من البطء
بشيء من البعد
بشيء من القرب
بشيء من الارتفاع
بشيء من الانخفاض
بشيء من السطوع
بشيء من الخفاء
بشيء من الظهور
بشيء من الباطن
بشيء من العلانية
بشيء من السرية
بشيء من العلنية
بشيء من الجهر
بشيء من الخفاء
بشيء من الصراحة
بشيء من التورية
بشيء من البساطة
بشيء من التعقيد

فان

فان كلام العلم والياقوت والرجح والرجح محسوس لكونه مركبا الذي هذا
الامر مادة له ليس محسوسا لا ليدمج وجود الحس لانه لا ما هو محسوس
في المادة خام عند المدرك على حياة محسوسة والمراد بالعقل ما هذا
ذلك اي ما لا يكون هو لا مادة مدركا باحدى الحواس الخمس
الطاهرة قد خل فيه الوهم الذي لا يكون الحس مدخل فيه اي
هو غير مدرك بها اي احدى الحواس المذكورة ولكن بحيث لا
ادركه كان مدركا بها وهذا العبد يتميز عن العقل كانه قوة
ايضا واشبه مضاجعي ومسئولة مرذوق كايها اغوال
اي اقلني ذلك ايها الذي يوعدني وكان من مضاجعي
سبع مضجعات مضاجعي اليمن وسهام محذرة الضال مساه
وايها الاغوال ما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انحاء ادراك
لوقدرك الاعجب البصر وما عجب ان يعلم في هذا المقام ان
الادراك ما يمتدح في محضرة ومكة ومن شأنها تركيب الصور والاعمال
وتصنيفها والتعرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها وللاولاد بالخيال
العدوم الذي تركبته الخيلة من الامور التي ادركتها الحواس الظاهرة
وبالوهم ما اخترعته الخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الغول
قد هلك الناس كالسبح فاختل الخيلة في تصويرها بصورة السبح
واختراع باب لها كالسبح وما يدرك بالوجدان اي دخل ايضا
في العلة ما يدرك بالقوى الباطنة ويقتضي وجدانيا كاللذة وهي

بشيء من الحس
بشيء من العقل
بشيء من الخيال
بشيء من النفس
بشيء من الروح
بشيء من الجسد
بشيء من المادة
بشيء من الشكل
بشيء من اللون
بشيء من الرائحة
بشيء من المذاق
بشيء من اللمس
بشيء من الحرارة
بشيء من البرودة
بشيء من الرطوبة
بشيء من الجفاف
بشيء من الكثافة
بشيء من الخفة
بشيء من الصلابة
بشيء من اللينة
بشيء من القوة
بشيء من الضعف
بشيء من السرعة
بشيء من البطء
بشيء من البعد
بشيء من القرب
بشيء من الارتفاع
بشيء من الانخفاض
بشيء من السطوع
بشيء من الخفاء
بشيء من الظهور
بشيء من الباطن
بشيء من العلانية
بشيء من السرية
بشيء من العلنية
بشيء من الجهر
بشيء من الخفاء
بشيء من الصراحة
بشيء من التورية
بشيء من البساطة
بشيء من التعقيد

ادراك ونيل لما هو عند المدلول كمال وخير من حيث هو كمال
والآل وهو ادراك ونيل لما هو عند المدركات افترسهم
من حيث هو كمال ولا يخفى ان ليس ادراك هذين العنيتين
شئ من الخواص الظاهرة وليست ايق من العقليات العرفية
لكنهما من الجزئيات المستندة الى الخواص بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالسمع والبصر والفرح والغم والحزن
والغضب ما شاكل ذلك والمراد ههنا اللذة والام والحيثان
والآل اللذة والآلام العقليات من العقليات العرفية ووجه
اي وجه التشبيه ما يشترك فيه اي المعنى الذي قصد اشتراك
الطرفين فيه وذلك لان زيد والاسد يشتركان في كثير من
وغيرها كالحراية والجمية والوجود وغير ذلك مع ان شئنا
منها ليس وجه التشبه وذلك لاشترك يكون محققا في الخيال
والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك المعنى في احد الطرفين او في
الاعطاس سبيل التخييل والتأويل عزما في قوله وكان النجوم بين
جمع معية وهي الظلمة والغميل الليل وروى وماها والضمير
في قول القاضي المتوجه للنجوم او اللآلئ الى سنن لاح يترن
ابتداء فان وجه التشبه فيه اي في هذا التشبيه من حيث
من حصول اشياء مشتركة في بعض الجوانب مثل مقام اسود في
اي تلك الهيئة غير موجودة في المشبه من اعين السنن كمن ابتداء

المراد

الاعطاس طريق التخييل وذلك اي بيان وجودها في المشبه على طريق
التخييل ان التشبيه لثان لما كانت البدعة وكل ما هو مجهول
يجعل متاجها لمن يمتنى في الظلمة فلا يبعدى للطريق ولا
يامن من ان ينال مكرها شئت البدعة وكل ما هو مجهول
بها اي بالظلمة ومنه بطريق العكس اذا اريد التبيين ان
السنن وكل ما هو علم بالنور لان السنن والعلم يقابل البدعة
والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كونهما
والعلم كالنور والبدعة والجهل كالظلمة حتى يخيل ان الثاني
اي السنن وكل ما هو علم ماله بيان وشايق غوا يتنم
بالحقبة البيضاء والاول على خلاف ذلك اي ويخيل ان البدعة
وكل ما هو مجهول ماله سواد والظلام كقولك شاهدت الكفر
سواد الكفر من جبين فلان فصار بسبب تخيل ان الثاني ماله
بيان وشايق والاول ماله سواد والظلام تشبيه النجوم بين
الدجى بالسنن بين الابتداء لتشبهها اي النجوم ببيان
في سواد الشباب اي ابيض في اسود او بالانوار اي الازهار
موتعة بالقاف اي لاسد بين النبات الشديدة المحرقة حتى تقتر
الى السواد فبذا التاويل اعني تخيل ماله ليس بمثلون متلوناهم
اشترك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداء في كون كل
منها شئنا ذا ابيضين شئنا ذي سواد ولا يخفى ان قوله لاح

المراد بالسنن
النجوم
والدجى
الظلمة
والاشباح
الاشباح

وهو
من رتبة
التي هي
في رتبة
التي هي

ومن
جس
التي هي
التي هي
التي هي

التي هي
التي هي
التي هي

يدين ابتداء في كون كل منها شيئا ذاتيا من باب القلب اي سنن
لاحت بين الابتداء فاعلم من في جويا شراك الفكرتين في وجه
التشبيه فساد جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل الفول
الطعام كالمالح في الطعام كون الفلفل مصليا والكيه مفسدا لان
التشبيه اعني الفول لا يشترك في هذا المعنى لان الفول لا يحمل الفلّة والكيه
اذ لا ينبغي ان المراد به ههنا مراد قواعدا واستعمال احكامه
مثل منع الفاعل ونصب المفعول وهذه ان وجدت في الكلام
بما لها صار صالحا لفهم المراد وان لم توجد ففي فساد لا يمتنع
ببجلاف الملح فانه يحمل الفلّة والكثرة بان يحمل في الطعام القدر
الصالح منه او اقل واكثر بل وجه التشبيه هو الصالح باعمالها
بما لها وهما وجه التشبيه اما غير خارج عن حقيقتها اي حقيقة
الطرفين بان يكون تمام ما ههنا او جزء منها كالتشبيه بامر
في نوعها او جنسها او فصلاها فان في هذا الميم ذلك الذي ذكرنا
كلانا او ثوبا او من القطن او خارج عن حقيقة الطرفين سفر
اي معنى قائم لها من جهة اشتراكها فيه وذلك السفر اما حقيقة
اي هيئة متكثرة في الذات متفرقة فيها وهي اما حبة اي مادة
باعدى الحراس وهي كالكيفيات الجسمية اي المختصة بالآ
ما يدرك بالبر وهي قوة مرتبة في العصبين المتوقفين للدين
تثلا قيان ففهمنا ان الى العيين من الالوان والاشكال

جرو

التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي

وتشمل هيئة احاطة بها في واحدة او اكثر بالجسم كالتدوير ونصف
الذات والمثلث والمربع وغير ذلك والمقادير جمع مقدار وهو
كم متصل بالذات كالخط والسطح والحركات والحركة في الموضع
من القوة الى الفعل على سبيل التدريج وفي جعل الحركات المقادير
من الكيفيات شامخ وما يتصل بها اي بما تدرك ذات الحس
والفعل المتصف بها الشخص بالقبول المتفكر التي هي جميع الشغل
والفعل المتصف بها الشخص بالقبول المتفكر التي هي جميع الشغل
وكالخط والنبط المتصلين باعتبار الشكل والحركة او بالسمع
محفوظة في البصر والسمع قوة رتبة العصب المفرد مش على
سطح بالتي القاهين يدرك بها الاصوات من الاصوات الضعيفة
والقوية واليخ يبين بين ونسوت يحصل من التوجع المعلوم للفرق
الذي هو اساس عفيف والفعل الذي هو تفرق عفيف
مقارنة المقروء للقارء والمطوع للقالع ويختلف الصوت في
وضعا بحسب المقاييس وضعفها او ما يدرك وهو قوة متبينة
في العصب المفرد مش على جسم الانسان من الطعام كالحراقة
والمرارة والملوحة والملوحة وغير ذلك او بالشم وهو قوة
مرتبة في زاوية في مقدم الدماغ الشبهتين بحلتي الشدما
من الراجح او بالشم وهي قوة سارية في البدن كله يدرك
بها اللوسات عن الحرارة والبرودة والرطوبة والجفوسه
هذه الاربعة هي اوايل اللوسات والاوليان منها فعليتان والآخران

قوة تدوير
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي
التي هي

بحر

الصانع العاقل المسمى وان كان كبار في الواقع حاصل في عالم
 الكيفية المحسوسة اي في مجتمعات النجوم والفلل من ولا شدة في خلق
 منظم في المقدار المحسوس من الطول والعرض فقد تعلم ان هذا
 وقد ادى هيئة حاصل منها والطرف من مفرق لان الهيئة هي التي
 والمظهر من العنق مقيدها يكون مقتودا للملاحة في حال الخراج
 التور والتشديد لا ياتي في الافراد كما ينبغي انهم وفيما في ذلك
 المحي في الهيئة الذي طراه من ان كان في قوتها في مثال التبع
 من انما انما هي في ذوق روستا واسيات ليل في انما في
 اي تلكا في بعضها ان بعض والاصل منها في حذف احدي
 الثاني من الهيئة الحاصلة من عرقى بعض انما في سخر
 مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار في عرقى في جانب حتى عظم في
 الشبه مركبا ترى وكذا الطمان لانه لم يقصد تشبيه النجوم بالليل
 والبرق في ذلك بل عدل الى التشبيه هيئة السكون وقد سكت
 من اغارها وهي تعلق وترسب في تذهب في تضرر باضطرار
 او تتحول في هيئة الى حجات مختلفة وعلى احوال منقسم بين الامواج
 والاستقام والاعتدال مع التلا في الداخل والظاهر والتلا
 وكذا في جانب التشبيه فان الكواكب في نهارها واما في الليل
 والليل في نهارها في مختلفان احدهما منور والاخر من كواكب في
 باطله باق في نهار على مراح من من يبعد من النجوم العاصية في

كوكب

ميسر في علم من اجزاء حفر مستطيلة فالهيئة مفردة وهو الشفق في
 مركب هو في كسوف في تشبيه نهار شمس في مثال من نهار البر في ليل مفر
 على ما ينبغي ومن كسوف المركب في ما في وجه الشبه الذي
 يحل في الهيئة التي تقع عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة
 التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما
 وجه في نهار كسوف يكون ما ينبغي في تلك الهيئة على وجهين احدهما
 ان يكون بالحركة في غيرها من اوصاف الجبر في الشكل واللون والاضح
 عاقل اسهل البلاغة فاعلم ان ما يزداد التشبيه في نهار في
 في الهيئة التي تقع عليها الحركة والهيئة المقصودة في التشبيه على
 وجهين احدهما ان يقتصر في غيرها من الاوصاف في تلكا في نهار
 هيئة الحركة لا يزداد غيرها في اول كسوف في التشبيه في كسوف
 الاشكال من الهيئة بيان ليل في كسوف في الحاصلة من الاستدارة
 مع الاشراف والحركة والسريعة المتصلة مع تخرج الاشكال في حيز
 النجوم كانه يوم بان يسطر على بعض من جوانب الدائرة ثم يبدو
 له يقال بالمر اذا اقدم والجزء ظهوره في الاول فيرجع
 من ليل الذي يذهب الى الاضراس كانه يرجع من الجوانب الى الوسط في النجوم
 او اسهل انما في ليل في حيزها ووجهها من ليل في الهيئة وكذلك
 في كسوف الاشكال والوجه الثاني ان يقتصر في غيرها من الاوصاف في نهار
 في كسوف في اول من ان يقتصر بالحركة في غيرها من الاوصاف فكل في الثاني

اى قناب وادله ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبه من نفس النضاد لا من تشابه
 الضدين فيه اى في النضاد لكون كل منهما مضادا للآخر ثم يزل النضاد من
 التشابه بواسطة التلخيص اى بيان بانيه ملاحة وظاهره في كل النام انما
 في سلبه قال لا نام الرنة المايه اقله من اية اى بعيد فكل فليكن السحاب
 ان قال هذا لا يثبت قصد بهما العزل والتلخيص واما الاشارة الى قصد
 او غير فاما هو التلخيص بتقديم اللام على الهمز وسبب ذكره في المائمه والنون
 بينها انما وقعت من جهة العلامة الشبه ليزي وهو سبب او حكم اى غنة
 واستفاد فيقال الجبان ما اشبه بالاشل ولينخل هو حاتم ثم كل من اشابه
 من الخلق والتفكير وانما يفرق بينها بحسب المقام فان كان القصد الى
 ملاحة وظاهره دون استمراء وسخرية باحد فليكن ولا تفكرم وقد سبق
 الى بعض الادهام نظر الى ظاهر النقط ان وجه الشبه في قولنا الجبان
 هو اسد ولينخل هو حاتم هو التشابه والمشتراك بين الطرفين باعتبار
 الرصدين المتضادين وفيه نظر لاننا اذا قلنا الجبان كلاسد في النضاد
 اى في كون كل واحد منها مضادا للآخر لا يكون هذا من التلخيص
 والاهتم في شئ كما اذا قلنا السواد كالبياض في اللونية او في
 الثقل ومعلوم اننا اذا قلنا امرهنا التفرج بوجه الشبه في قولنا
 الجبان هو اسد تليها او تمها لحيات لنا الا ان يقول في الشجاعة
 لكن الاصل في الجبان انما هو ضد الشجاعة فنحن انما تشابهنا من
 التشابه جعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة على سبيل التلخيص والعرض

اى ادات التشبه الكاف وكان وقد يستعمل عند الخط يشق
 لغير من غير قصد الى التشبه سواء كان الخبز حامدا او مشقفا
 مح كان زيد اخوه وكانه قدم ومثل وما في معاهها ما
 يشق من المائمه والتشابه وما يورد في هذا المعنى والكل
 في الكاف اى في الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبهه
 بخلاف كان ومماثل وتشابه ان يليه التشبه بلفظ نحو زيد
 كلاسد او تقديره نحو قوله تم او كصبي من السماء على تقدير
 او كمثل مذى صيب وقد يليه اى نحو الكاف غيره اى غير
 التشبه به نحو وامر به لهم مثل الحيرة الدنيا كما الآية اذ ليس المراد
 تشبه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتحمل تقديره بل المراد
 تشبه حالها في تضادها وبمعجزها وما يتفقها من الهلاك
 بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا ثم يلبس
 فيطره الرياح كان له ريح ولا حاجة الى تقديره كمثل ماء لا
 الصبر هو الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد
 الكاف باعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم ان
 التقدير كمثل ماء وان هذا مما يلي الكاف في التشبه به بناو على
 انه هذا وقد سبق هو بعيدا لان التشبه به الذي يلي الكاف
 قد يكون مطلقا وقد يكون محذوفا على ما مر في الايضاح
 وقد يذكر على وجه غير اى عن التشبه كانه من زيد السدان قريب التشبه

كمال الشبهة في ما لا يفي على من مع التحقيق وحسب ريدا ^{سعد}
 التشبه لما في البيان من الاشعار بعد التحقيق واليقين وذكر مثل
 هذا لانها مبنية على التشبه في القرب والبعد في حقاء والظاهر
 ان الفعل يبنى على حال التشبه في القرب والبعد والعرض منه اي من
 التشبه في الاعلى يؤول الى التشبه وهو اي العرض العائد الى التشبه
 بان امكانه اي التشبه امر ممكن الوجود وذلك اذا كان امر افرسيا
 يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه كانه قوله فان قيل لانهم قد
 قالوا انك بمعنى عدم الغزال فان لم اذكر ان المدح قد نال
 السارحة صارا صلا براسه وجبا بنفسه وكان هذا في نظام
 كالتنعج اهتج لهذا الدعوى وبين امكانها بان تشبه هذا الحال بما
 السكت الذي هو من الدعاء ثم انه لا يعد من الدعاء فيمن لا
 الشبهة في هذا لا يوجد في الدم وهذا التشبيه ضمني ومكنى عنه
 لا مرجح او عاكف على امكانه اي بيان حال التشبه بان على
 اي وصف من الارصاف كانه تشبه قويا في السواد
 اذا علم السامع لون التشبه به دون التشبه او مقدارها
 مقدار حال التشبه في القوة والضعف والزيادة والنقصان
 كانه تشبه اي تشبه الثوب بالثوب في القرب في شدة اي شدة اللون
 او غيرها مرفوع عطف على بيان امكانه اي تقرير حال التشبه في نفس السامع
 وتقوية شأنا كانه تشبه من لا يحصل من سفير على طائل من ثم على الماء

فانه قد اوردوا كلاما
 فيهم ان التشبه في القرب

فان التشبيه

فانك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنا من الاخذ
 في غيره لان الفكرة في الحيات اتم منه في العقليات لتقدم الحيات
 ووظائف النفس بها وهذه الاغراض الامر بغير يقين ان يكون
 التشبه في التشبه بمرآة وهو امر اشهر اي وان يكون التشبه بوجه
 التشبه اشهر واعرف ظاهر هذا العبارة ان كلاما من الامر بغير يقين
 الاثنية والاشهرين لكن التحقيق ان بيان الامكان وبيان الحال
 لا يقتضيان الا الاشهرين ليعبر القياس ويتم الاحتجاج في الاول
 وسيل الحال في الثاني وكذا بيان المقدار لا يقتضيه الاثنية بل يقتضيه
 ان يكون التشبه به على حد مقدار التشبه لا ازيد ولا القصر ليقين
 مقدار التشبه على ما هو عليه واما تقرير الحال فيقتضي الامر
 جميعا لان النفس الى الاثنية والاشهر اميل فالتشبه به بزيادة
 التقرير والتقوية اجد رافق فيه مرفوع عطف على بيان امكانه
 اي تقرير التشبه في عين السامع كانه تشبه وجه اسود
 بمقلة الطي او تشبهه الى تشبه كانه تشبه وجهه وجه ^{سعد}
 لجهة جامدة وقد نقرتها الديكة جمع ديك او استظافرا ^{سعد}
 تشبهه لوجه جامدا ^{سعد}
 لا يراة اي انما استطرف التشبه في هذا التشبه لا يراة التشبه في
 المتع عادة وان كان ممكنا عقلا ولا ينبغي ان المتع عادة مستط
 وبلا استطاف وجه اخر غير الاراز في صورة المتع عادة وهو ان

انشبه به نادراً من هذا النوع اما مطلقاً كما مر في تشبيه حجر
 في حجر موقد واما عند حصول التشبيه كما في قوله ولا زور دية يعني
 البضغ زهواً قال الجوهري في الصحاح زهواً الرجل فهو زهواً
 اذا تكبر وفيه لغة اخرى حكاه ابن دريد زهواً زهواً هو
 زهواً بين الرماض على حجر البواقيت يعني لان هاهنا والشفا
 للزحاة فانها فرق قامت متعقباتها اوائل التام في اطراف كبريت
 فان صورة اتصال التام باطراف الكبريت لا يندرج ضمنها في
 ذلك يخرج من الملة موجه الذهاب لكن يندرج ضمنها عند حصول
 صورة البضغ فيسقط الماهية عنق بين صورتي متباينتين
 غاية التباين وقد عرفت الغرض من التشبيه الى التشبيه وهو
 احدهما انما امر اتم من التشبيه في وجه التشبيه وذلك في
 القول بالذي يجعل فيه الناقص شيئاً به قصد الى ادعائه
 اكل لقوله وبد الصباح كان عترة هي بياض في جبهته الفرس
 فرق الدهرم استعيرت لبياض الصبح وجه الخليفة حين يمتدح
 فانه قصد اتمام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضع
 والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على انصاف المدح نحو
 حق المدح وتعيم شأنه عند الحاضر في الاصفاء اليه والاباح
 له وعلى كماله في الكرم حيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع
 المدح والفرب الثاني من الغرض العائد الى التشبيه بيان ان

بفتح جفت او فحلكت
 كلاً مما خرج ومما يرد

اي جزم

اي بالمشبه به كتشبيه الجاهل وجهه كالمبصر في الاشراق والاستدراك
 بالبرغف ويبقى هذا اي التشبيه للثقل على هذا النوع من الغرض
 انما هو هذا اي الذي ذكرنا من جعل احد الشئين شيئاً
 والاخر شيئاً به انما يكون اذا مر به الحاق الناقص وجهه تشبيه
 حقيقة كاذب الغرض العائد الى التشبيه او انما كاذب الغرض العائد
 الى التشبيه بل ان اريد وجه التشبيه فان اريد الجمع بين شئين في
 من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصاً والاخر تاماً
 وجبت الزيادة والقصان او لم توجد فالاحسن ترك التشبيه
 الى الحكم بالتشابه ليكون كل من الشئين شيئاً ومثلاً به اعتباراً
 من جميع احد المتساويين في وجه التشبيه لقوله تشابه مع
 دمع اخرى ومما متى من مثل ما في الكاس عيني تشكك
 فوجه ما اورد في باب التشبيه جوهري في اسبل الدمع والظلم
 اذا غفل واسبلت السماء فالباق في قوله بالجر التقدير وليت
 على انهم بعضهم ام من عبره كنت استرهب لما اعتقد القنا
 بين الفهم والدمع ترك التشبيه الى التشابه ويجوز عند ايراد
 الجمع بين الشئين في امر التشبيه ان لا يراها وان تشاؤا في وجه
 التشبيه يجب قصد التكلم الا ان يقول ان يجعل احدهما شيئاً
 والاخر شيئاً به لغرض من الاعراض وسبب من الاسباب مثل
 زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه كتشبيه عرف الغرض بالصحيح

صاعى وظف عام
 دهرم استعيرت لبياض
 وجه الخليفة حين يمتدح

والمركب بين المركب والفرد القيد اخرج شئ من التام فكثيرا
جمع الالباس واما تشبيه مركب بمفرد كقوله يا صاحبي نقصا
نظركا في الاساس نقصته لمجت اقتناه اي اجتهدا في النظر
انقص نظركا تريا وجوه الامر كيف تصور اي تصور في
الاء يقال مريم الله حسنه قصرت تريا لها را شمما اي
لربها فيم قد شابه اي خالطه من امرها في حضنها لانها
راشد خفة ولائها المفسدة بالنظر فكما هو اي ذلك التام
الشمس الموصوف مفرأى ليل ذوقه لان الازهار باخترها
قد نقصت من ضوء الشمس حتى صار يغرب الى السور فالمشبه
مركب والمثبه مفرده هو المقيم ويقع تقيم اذن التشبيه باعتبار
الطرفين وهو ان قد د طرافه قاما ملغوق وهو ان يوزن
الى ما لشيئات على طريق العطف او غيره ثم التشبيه بالكل كقوله
في مقرة العفات كنزة اصطلياد الطيور كان قلوبها حيا رطبا
سيفها يابا بعضها لدى وكرها العناب ونحت حوامها
الفر البالي تشبه رطب الطير من قلوب الطير بالعناب البالي
العتيق منها بالحنف البالي اذ ليس باجتماعها هيئة مخصوصة
يبدوها ويقصد تشبيهها الا انه ذكر اولا المشبهين ثم المشبه
بها في الترتيب او معقود وهو ان يوزن بمتشبه ومثبه ثم اخبر
فاخر كقوله الشراي الطيب والرايحة ملك والوجه دانية باطل

وتكسبه اي تشبيه الصبح بغيره الفرس متى اريد طهر منبه في علم
الكرمته اي من غير ذلك المير من غير قصد الى المبالغة و
عزة الفرس بالقياء والابنط وقرط الثلج وقرط ذلك اذ هو
ذلك لوجب جعل العزة مشبها به وهو اي التشبيه باعتبار
الطرفين اي المشبه والمثبه به اربعة اقسام لانه اما تشبيه مفرد
بمفرد وهما اي المفردان غير مقيد بن كشيء الحق بالورد او مقيد
كقوله لمن لا يحصل من سحبه على طائل هو كالمراقم على الماء فالمشبه هو
التام المتبليان لا يحصل من سحبه على شئ والمثبه به هو المراقم
المقيد يكون مقر على الماء لان وجبه الشبه هو التورية بين الفعل
وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين او مختلفان
احدهما مقيد والاخر غير مقيد كقوله الشمس طامرا في كفت اكل
فالمشبه به افعه المزة مقيد بكونه في كفت الاشمل بخلاف المشبه
الشمس وعكسه اي تشبيه المرأة في كفت الاشمل بالشمس فالمشبه
مقيد دون المشبه به واما تشبيه مركب بمركب بان يكون كل
من الطرفين كيفية حاصله من مجموع اشياء قد تضامتها
حتى عادت شيئا واحدا كما في بيت نيسابكان ماثار النفع تمامه
فوق مرسنا راسيا فالبال بها اي كواكب في ماسين حقيقة
واما تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق وهو مفرد بالكل
ياقوت تشرق على رهاج من زهرجد وهو مركب من عدة امور

جاء وقد جعله كقولهم وصنع معاشرة كقولهم فطنته ففعلت وتحتج بغيره
 ان من يسمي شيئا كذا
 من يسمي شيئا كذا

الآلف وروى اطراف البان عنهم هو نجر احمر ليق وان تعدد
 طرقة الاول يعني المشبه دون الثاني اي المشبه به فتشبه السيرة
 كقولهم صديق الكلب وحالي كلالها كالبالي وان تعدد طرقة الثاني
 يعني المشبه به دون المشبه به فتشبه الجميع كقوله بات نديما الى جهة
 الصباح اعند محمد ول مكان الرشاح كاهنا بليم ذلك اعند
 اي التام البدن عن لولا مسد منظم او برجة هوجب العام
 او افاح جمع الخوان وهو ورد له لوز شبه نقر بثلثة اشيا واما
 وجهه عطف بلمان على اعتبار الطرفين اما تمثيل وهو اي التشبيه
 الذي وجهه وصف منزع من متعدد اي من احدى او من كافر
 من تشبه الثريا وتشبه مشارق النجوم مع الاسلاف وتشبه الشمس
 في كفة الاشلال او غير ذلك وقيد اي الشئ من متعدد النظم
 يكون غير حقيقة حيث قال التشبيه منه كان وجهه وصفا غير حقيقي
 وكان منزها من عدة امور حتى باسم التمثيل كاحترق تشبه مثل
 الهمى بثلث الكافان وجه الشبه حبان لانقطاع بالبلغ نافع الكد
 والمعنى استعجابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بغيره بل
 مايد الى التوهم واما عني تمثيل وهو بخلافه اي بخلاف التمثيل
 بينه ما لا يكون وجهه منزها من متعدد وعند السكاكي لا يكون
 منزها من متعدد ولا يكون وجهيا واعتبارا بل يكون حقيقيا
 فتشبه الثريا بالشمس والنور تمثيل عند الجمهور ومن السكاكي

ويعلم

تتبعه من يسمي شيئا كذا

و ايضا تقسيم لغير التشبيه متبادر وجهه وهو انه اما جمل وهو ما لا يدرك
 وجهه بقدره في الجمل ما هو كاهن وجهه او فن الوجه الغير المذكور وهو
 كاهن بوجهه كل احد فن له مدخل في ذلك فزيد كالاسد ومنه حتى
 لا يدركه الا بالاشبه كقول بعضهم ذكر الشيخ عبد الظاهر ان قول من
 بني الهلب الحاج وذكر جارية ان قول لا تماريه فاعلمت انك تشبه
 وذلك انها سئلت من تشبهها انهم افضل فقالوا عاقر لابل فلان
 ثم قالت فكلمتهم ان كنت اعلم انهم افضل من كالحقة المفعلة لا يدرك
 اين طراها اي هم متساويون في الشرف يتبع تعيين بعضهم فلا
 وبعضهم افضل منه كما انها اي الحقة المفعلة متساوية لاجل
 يتبع تعيين بعضها طراها وبعضها وسطا كونها مفعلة مصيبة لاجل
 كالاثر وانهم متساوي من الجمل وقوله منزهة وان يقول وايضا
 ما كذا ولما كان اشعارا بان هذا من تعييات الجمل لمن ضل
 ملحق التشبيه اي ومن الجمل ما لا يدرك فيه وصف احد الطرفين
 بين الوصف الذي يكون فيه انما الوجه التشبيه نحو زيد اسد
 ومنه ما ذكر فيه وصف التشبيه بعدة اي الوصف المشعوب به
 الشبه كقولها هم كالخليفة المفعلة لا يدرك اي طراها ومنه ما ذكر
 فيه وصفها اي التشبه والتشبه به كليها كقوله مد ف عن اي
 منزهة وصفها به عجز وعلمه ملحق فلم يجب كالتعبد
 وانه اي المالك رقيق فله في مدق شابا به وبقية اي اوله

واصابة ريق المطر يرق كل شئ افضل وان تزلزلت عن ريقها
 وصف المشبه بغير المدح بان عطاياه فافضة عليه اعراضه وادبها
 وكذا وصف المشبه بغير المدح بان عفايته فافضة عليه اعراضه وادبها
 والوصفان مشعران بوجه المشبه بغير المدح الا انهما حالان للطلب وعدمه
 وحالان للادبال عليه والاعراض غير المدح وانما مفضل عطف على اما عطف
 وهو ما ذكر وجهه كقولهم صدق الحبيب وحالي طامها باللبا
 ونعم في مقام وادعى كالملا الى وقد يساج بذكر ما يتبعه
 كما ترى بان يذكر مكان وجه المشبه ما يستلزم ان يكون
 وجه المشبه تاجا له لازما في الجملة كقولهم الكلام الفصح هو
 كالحل في الملاوه فان الجامع فيه لا يراه اي وجه المشبه في
 التشبيه لان الملاوة وهو ميل الصبح لانه المشترك بين العمل
 والكلام الا الملاوة التي هي من خواص المعونات وانما قيم
 ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو انه اما قريب متباعد
 ما ينقل فيه من المشبه الى المشبه من غير تدقيق النظر لظهور
 وجهه في بادي الرأي اي في ظاهره اذا جعلته بظاهر
 بيد واي ظهور وان جعلته مضمونا من بين فناء في اقل الا
 وظهور وجهه في بادي الرأي يكون لآخرين اما الكثرة من
 لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل لان
 ان ادراك الانسان من حيث انه شئ او جسم او حيوان اسهل من

في ادراك

من ادراكه من حيث انه جسم تام خاص مقول بلا اداة قاطن
 او لكون وجه المشبه قليل التفصيل مع غلبة حصول المشبه
 في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين المشبه والمشبّه
 او لا يخفى ان الشئ مع ما يماثله اسمهل حصوله منه مع ملاكاته
 لوجه الصغير والكبير في المقادير والشكل فانه قد اعتبر في وجه المشبه
 تفصيل ما اعني المقادير والشكل الا ان الكثرة غالب الحضور عند
 حضور الجسم او مطلقا عطف على قوله عند الحضور المشبه ثم غلبة
 المشبه في الذهن مطلقا تكون لكثرة اي المشبه على الحسن
 التكرار على الحسن كصورة القمر غير متخف اسمهل حصوله اما لا يتكرر
 على الحسن كصورة القمر منكسرا او مخففا كالنفس اي كشيء الشمس
 بالمرآة الملوحة في الاستدارة والاستقامة فان وجه المشبه تفصيلا
 لكن المشبه والمشبّه باعتبار المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا
 لعارض كل من القرب والتكرار التفصيل اي وانما كان قلدا
 التفصيل في وجه المشبه مع غلبة حضور المشبه بيسبب في الشا
 او التكرار على الحسن بسبب التكرار القوي الى الامتدال مع ان
 التفصيل من سبب الغرابة لان قرب المناسبة في الصور لا
 والتكرار على الحسن في الثانية يعارض كل من التفصيل بواسطة
 اقتضاها سريرة الانتقال من المشبه الى المشبه بغير وجه المشبه
 او لا تفصيل فيه فيسر سببا للامتدال واما بعيد غريب

علف على ما قريب مستبدل وهو جلا قترى لا لا ينقل فيه
 من الشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر بعد الاشارة
 الى الخفاء وجهه في بادي الرأي وذلك ان عدم الظهور
 فيه اما لكثرة التفصيل لقوله والشخص على ما ذكره في كفا الاشكال
 فان وجب الشبه فيه من التفصيل على ما قد سبق ولذا
 لا يقع في نفس الراي للمنهج الدائم الاضطراب الابدان
 يتناقص تأملا ويكون في نظره متوهلا او قد وراى الاشارة
 حضور المشبه به اما عند حضور المشبه بعد المنااسبة كما
 من تشبه البنفسج بتاتر الكبريت واما مطلقا وقد وراى حضور
 المشبه به مطلقا يكون لكونه وهما كانياب الاحوال والاشارة
 كالعلام اليافوت المنقوشة على رماح من زبرجد او مر كبا خطا
 كمثل الحمار يحمل اسفارا كما مر اشارة الى الامثلة التي ذكرناها
 انما او قلنا مكره اي المشبه به على الحق لقوله والشمس كالمرآة
في كفا الاشكال فان الرجل مر بما يقضي عمره ولا يتقوله ان
 مرآة في يد الاشكال في تعاربه فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة
 في كفا الاشكال من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الاشارة
 والثاني قلنا التكرار على الحق فان قلت كيف يكون ذلك حضور
 المشبه به سيما لعدم ظهور وجه الشبه قلت لان في الاشارة
 والجامع المشكك بينها انما يطلب بعد حضور الطرفين فانما

حضورهما

حضور ما عند الثقات الذين الى ما يجملها ويصلح سياها
 بينها والمراد بالتفصيل ان يطرده اكثر من وصف واحد بشئ
 واحد واكثر معناه ان يعبره في الاوصاف وجودها او عدمها
 او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد
 او امرين او ثلثة او اكثر فلذا قال المصم ويقع اي التفصيل على
 وجه كثيرة اعرفها ان ماخذ بعضها وتدفع بعضها اي يعبره
 بعضها وعدم بعضها كما في قوله حلت رديا اي ربحا مذكرا
 الى مرديته كان سببا في سبب الهب لم يقبل بدخان
 فاعبره في الذهب الشكل واللون والاعان وتلك الانصال
 بالدخان ونقاؤه وان تعبره للوج كما في تشبيه الزباد بالنعنع
 الملاحية المنورة باعتبار اللون والشكل وغير ذلك كما
 كان التركيب خاليا كان او محتليا من امور اكثر كان التشبيه
 ابعد لكونه تقاسمه اكثر والتشبيه البليغ ما كان من هذا
 القربى اي من البعيد الغريب دون القريب المستبدل لقرا
 اي لكن هذا القربى عربيا غير مستبدل لان نيل الشبه بعد
 طلبه التزم ومرة من النفس الطوف وانما يكون البعيد
 الغريب بليغا حسنا اذا كان سببه لطف المعاني ودقتها او
 بعض المعاني على البعض وبناء ثان على اول ومردتال
 سائر فحتاج الى نظر وتأمل وقد يعبر في التشبيه الغريب

باعتبار كونها كانه اى اركان الشبه كلها او بعضها اى بعض الاركان فله
 باعتبار متعلق بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام لان اطلاق الشبه
 يكون بالنظر الى عدة مذهب مختلفة وانما قيد بذلك لان اختلاف
 قد يكون باختلاف الشبه به نحو زيد كالاسد وزيد كالذئب في الشبه
 وقد يكون باختلاف الاداه نحو زيد كالاسد وكان زيد اسدا وقد
 باعتبار ذكر الامكان كلها او بعضها بان ان ذكر الجميع فهو اعم
 وان حذف الوجوه فالاداه فاعلاها والافقوشط وقد ترقم
 معهم ان قوله باعتبار متعلق بقوله المبدا لغرض عترض بانه
 لا في مبدا لغرض عند ذكر جميع الامكان فاعلا حذف وجهه واداه
 فقط اى بدون حذف المشبه نحو زيد اسدا او مع حذف الشبه
 نحو اسد في مقام الاخبار عن زيد ثم الاعلى بعد هذه المذهب فلهذا
 اى وجهه او ادا ان كان ذلك اى فقط ارمع حذف المشبه نحو زيد
 نحو زيد كالاسد ونحو كالاسد بنحو هذا الاخبار عن زيد ونحو
 زيد اسدا في الشجاعه ونحو اسدا في الشجاعه عند الاخبار
 زيد لا في لغوها وهما الاثنان الباقيان اعني ذكر الاداه والوجهين
 مع ذكر المشبه او بدون حذف كالاسد في الشجاعه ونحو كالاسد في الشجاعه
 خبر عن زيد وبيان ذلك ان القوم انا يعوم وجه الشبه ظاهر ويجعل الشبه
 على المشبه تارة هو هو فاشتمل على وجهين جميعا فهو في القوم واطرافه
 له واشتمل على احدهما فهو متوسط والله اعلم بالصواب

فان قيل

بالوجهين

الحقيقة هذا هو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان اى هذا
 بحث الحقيقة والبيان والمقصود الاصل بالنظر الى علم البيان من حيث
 اذ به يتا في اختلاف الطرق دون الحقيقة لانها لما كانت كمال
 للبيان اذ الاستعمال في غير ما وضع له فرع الاستعمال فيما وضع
 له جرت عادة بالبحث عن الحقيقة ولا في تعيينها باللفظين
 يعنى اى الحقيقة والبيان العقلين الذين هما في الاستعمال
 ترك هذا القيد للبيان وقرئ انه مقابل للشرع والعرف في الحقيقة
 في الامل بفعل محبة فاعلم ان من حيث اللفظ اذ انفتحت او محبة لللفظ
 اذ انفتحت نقل اللفظ القاسية او الشبه في مكانها لا في مكانها
 للنقل من الوصفية الى الاسمية وهو في الاصطلاح الكلمة المستعملة
 فيما اى في محبة وضعت تلك الكلمة له في اصطلاح به الخطاب
 وضعت له في اصطلاح به يقع الخطاب صاحب الكلام المشتمل على تلك
 الكلمة فلهذا في اصطلاح متعلق بقوله وضعت وعلاقته
 بالمنطوق من الكلمة قبل الاستعمال فانها لا يسمي حقيقة ولا
 مجازا وبقوله فيما وضعت له عن اللفظ نحو هذا الغرض مشير
 الى انما يعنى البيان المستعمل فيما لا يوضع له في اصطلاح به الخطاب ولا غير
 كالاسد في رجل الشجاع لان الاستغناء وان كانت مفعول بالاسد وبل الاسد
 المعنوي من اطلاق الرضع انما هو الرضع بالتحقيق وحين يقبل في
 الخطاب المجاز المشتمل فيما وضع له في اصطلاح غير اصطلاح الذي يقع به الخطاب

كالسورة اذا استعملها الخاطي يعرف الشرح في الدلالة فانها يكون مجازا
 لاستعماله في غير ما وضع له في الشرح اعني الامكان المخصوص وان كانت
 مستعملة فيها وضع له في اللغة والوضع اي وضع اللفظ معنيين اللفظ
 للدلالة على معنى بصفة اي ليدل بنفسه لا بقرينة تنظم اليه ومعنى
 الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالنعين كافيا في فهم المعنى عند
 اطلاق اللفظ وهذا شامل للحرف يتم لانهم معناه في اللفظ عند
 اطلاقها بعد علمنا باوضاعها الا ان معانيها ليست تامرة في نفسها
 بل يحتاج الغير بخلاف الاسم والفعل نعم لا يكون هذا شاملا للوضع
 الحرف عند من يحيل معنى قولهم الحرف ماد دل على معنى في غير ان شط
 في دلالة على معناه الا فرادى بذكر متعلقه فيخرج المجاز عن ان يكون
 موضوعا بالنسبة الى معناه المجازي لان دلالة على ذلك المعنى كما
 يكون بقرينة لا يتصور دون المشترك فان لم يخرج لانه قد عين
 للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم احد المعنيين
 بالنعين لما مضى الاشتراك لينا في ذلك فالقرينة مثل اعين مرنا
 للدلالة على الطور بنفسه ومرة اخرى للدلالة على البعض
 بنفسه يكون موضوعا في كثير من النسخ يدل قولهم في ذلك دون الكلمة
 وهو هو لانه اراد ان الكناية بالنسبة الى معناه الاصلي من غير ذلك المجاز
 من قولهم ان الاسد في قتلنا ريت اسدا يرمي موضوعا للعبارة ان القوم من
 وان اراد ان يرميهم بالنسبة الى معنى الكناية اعني لازم المعنى الاصلي اقتضا

لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا في معنى قولهم بنفسه
 اي من غير قرينة ما فهم من اراد ان الموضع لم يعين غير قرينته
 لفظية في هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية لانا نقول اخذ
 للوضع في تعريف الوضع فاسد وكذا حصر القرينة في اللفظ لان
 المجاز قد يكون بقرينة معنوية لان معنى الكلام ان يخرج عن تعريف
 للقرينة المجاز دون الكناية فانها انما هي حقيقة خارجة به صاحب اللفظ
 لانا نقول هذا فاسد على ما راي السمع لان الكناية لم يستعمل في ما
 لم يلغى استعماله لان الوضع لم يوضع جوازا ارادة الملاءمة في
 لفظنا ارادة التحقيق واللفظ يدل لانه اللفظ لذاته ظاهر فاسد
 يعني ذهب بعضهم الى ان دلالة اللفظ على معانيها لا يحتاج
 الى الوضع بل بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية يقتضي دلالة
 كل لفظ على معناه لذاته فذهب المصنف جميع المحققين الى ان هذا
 فاسد ما دام محمولا على ما فهم منه لان دلالة اللفظ على المعنى
 لو كانت لذاته لكانت دلالة اللفظ على المعنى لاجب ان يختلف اللغات
 باختلاف الامم وان يفهم كل لفظ معنى كل لفظ لعدم تماثل المدلول على
 الاول لا يمنع ان يحيل اللفظ بواسطة القرينة بحيث يدل على المعنى المجاز دون
 الحقيقة لان ما باننا لا يرمي بالنعين ولا يمنع نظره من معنى اللفظ ان يخرج من
 عند الاطلاق لا اللفظ ذاته وقد اوردنا في قولنا لانه اللفظ لا يستلزم
 وقد اوردنا في ما عليه ائمة على الاستطاعة في تعريف الحرف من غيرها

ما يختلف كالميزان الحسن الندة والرخاوة والنسب عنها غير ذلك لما
 لا يمتنع ان يكون العالم بها اذا التفت في تعيين شئ وكما لا يمتنع ان يكون
 بينها قضاء على الحكم كالفهم بالفاء الذي هو حرف من حروف الكسرة من غير ان
 بين الفهم والفاء الذي هو حرف من حروف الكسرة حتى بين وان لم يكن
 تركيب الحروف فيهم خراسا لافعال والفعال بالجر والفاء في حركة كالتقوان
 وتفيد وكذا ياب فعل بانضم مثل شرف وكلم للافعال انضبطت الا ان
 الجاز في لاصل مفعول جاز للكان يحتمل اذا اعتداه نقل الى الكلمة الجاز
 اي التعبد مكانها الاصل والجوز بها على معنى انهم جاز بها وعدوا
 مكانها الاصل كذا في اسرار البلاغة وذكر الحكم ان الظاهر من قوله
 جعلت كذا جاز الى الاحتمال اي طريقا لها على ان معنى جاز للكان
 سلكه فان الجاز طريق الى معنى معناه فالجاز مفعول كرم وما عطف
 مفعولا كذا على جهة اما المفرد والكل المستعمل احتمل بها عن الكلمة
 قبل استعمال فانها ليست بجاز ولا حقيقة غير ما وضعت احتمل
 من الحقيقة من غير ان كان او منقولا او غيرها وقوله في اصطلاح به
 الطالب متعلق بقوله وضعت قيد بل لا يبعد حمل الجاز المستعمل فيها
 وضع له في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمله الطالب في الشرح
 في الدعاء جاز اقنه وان كان مستعملا فيها وضع له في الجملة ليس مستعمل
 في موضع له في اصطلاح الذي وقع به الطالب عن الشرح ويخرج من الحقيقة
 ما يكون له معنى اخر في اصطلاح اخر كلفظ الصلوة المستعمل في الشرح في الصلاة

المحور

المحصورة فانه يصدق عليها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن يجب
 اصطلاح في هو اللفظ لا في اصطلاح الطالب هو الشرح على وجه متعلق
 يستعمل مع قرينة عدم ارادته اي ارادة الموضوع له فلا بد للجاز من العلة
 بتصور الاستعمال على وجه صحيح وانما قيد بكونه على وجه صحيح واشترط ان لا
 يخرج العلم من تعريف الجاز لقولنا اخذ هذا الترس من غير ان الكتاب لا يان
 هذا الاستعمال ليس على وجه صحيح وانما قيد بقولنا مع قرينة عدم ارادته
 يخرج الكتابة لانها مستعملة فيما وضعت له مع جواز ارادة ما وضعت له
 وكل منها اي من الحقيقة والجاز لغوي وشعري وعرفي خاص بتعيين ناطقة
 كالجوي والمبني وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناطقة وهذا النسبة
 بالقياس الى الواضع فان كان واضعها واضع اللفظ لغويته وان كان
 الشارع فشرعية وعلى هذا القياس وفي الجاز باعتبار الاصطلاح الذي
 وقع الاستعمال في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح فان كان
 للغة فالجاز لغوي وان كان الشرح فشرعي والافق في عام او خاص
 لاسد البيع المحصور والرجل الشجاع فانه حقيقة لغوية في البيع
 جاز لغوي في الشجاع وملتق للعباء المحصور والدعاء فانها حقيقة
 شرعية في العبادة وجاز شعري في الدعاء وقيل للفظ المحصور
 انه ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الارادة الشدة والحدة فانه حقيقة
 وفيه خاصية اخرى في اللفظ جاز لغوي في الحد وواجبة لدى لا يبعث
 ولا ان فانها حقيقة عرفية عامة في الاول جاز عرفي عام في الثاني

مرسل ان كان العلامة المشبهة غير المشابهة بين المعنى المجازي والحقيقي
 والاف استعاره على هذا الاستعاره هي اللفظ المستعمل فيما يشبه معناه
 لا على العلامة المشابهة كاستد في قولنا مايت اسديري وكذا
 يخلق الاستعاره على فعل استعاره اعني على استعمال المشبه في استيعاب
 هذا يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق فهما اي المشبه والمشبه
 منه واستعاره واللفظ اي لفظ المشبه مستعار لانه بمنزلة ما
 استعمل من لفظ البشري والمرسل وهو ما كانت العلامة غير المشابهة
 كاليد الوضوءة لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله جعل في النقرة كونه بمنزلة اليد
 الفاعلية النقرة لان النقرة منها تصدق على الملقط المقصود بها كاليد في
 لان اكثر ما يظهر سلطان القدر يكون في اليد وبها يكون الافعال
 على القدر من البطش والعزب والقطع والاحذ وغير ذلك والذرية
 المذمومة في الاصل اسم للغير الذي يحمل المزايدة اذا استعملت في المزايدة
 اي المزد والتجمل فيه الزاد اي الطعام المتخذ للشر والعلامة كمن
 حاملها وبمنزلة العلامة المادية ولما اشار بالمثل الى بعض انواع
 العلان اخذ في التبعج ببعض الاخر من انواع العلانات فقال
 اي ومن المرسل تسمية الشيء باسم غيره في هذا العبارة نوع من الدعا
 ان في هذه التسمية عبارة مرسل وهو اللفظ الموضوع لغيره في
 العلامة على نفس ذلك الشيء كالعين والعلامة فيها على الجوار والكل وجه
 في الرتبة والشخص الرقيب العين منه كمن يكون المرسل على النقص في
 الاشارة

الاجزاء مزية اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز ان يطلق
 ولا يسم على الرتبة وعكسه اي ومنه على المذكور يعني تسمية الشيء باسم
 كونه كالاصابع المستعملة في الاماثل التي هي اجزاء من الاصابع كاي قولنا
 يحلون اما انهم في اذانهم وتسمية اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه
 بربما العيت اي النبات الذي سببه الغيث او تسمية الشيء باسم سببه
 في لفظ التماثل اي فينا يكون النبات متباعدة وادوم هذا
 في امثلة تسمية السبب باسم السبب قولهم فلان اكل اللحم اي الدية
 من اللحم وهو هو بل هو من تسمية السبب باسم السبب ما كان عليه
 اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي كونه
 من عليه لان في وانق البتاني هو الهم اي الذين كانوا يتابعي قبل
 ذلك فاذ لايم بعد البلوغ او تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه ذلك الشيء
 اليه في الزمان المستقبل نحو ان امرأته اعمر حمر اي عصير يؤزل الى
 نحر او تسمية الشيء باسم عمله نحو فليدع ماديرة اي هل نادير
 حال فيه والنادي المجلس او تسمية الشيء باسم حاله اي باسم
 ما يؤول اليه ذلك الشيء نحو واما الذين ابيقت وجوههم فمعهم حمد الله
 اي في الجنة الذي يؤول اليه فيها الرحمة او تسمية الشيء باسم الشرع وجعل في
 في الاخرى اي في الرحمة والاسم لانه لما كان في الاخرى نوع حقا
 في الكليات ان قيل قد ذكر في مقدمة هذا الفصل ان معنى المجاز على الاطلاق
 في الايام وبعض انواع العلان بل اكثرها لا يفيد الالتزام فلنا ليعني في المزمع

استعار الاسد في الدمار والفتك بل لا يمتنع وانما جعل بسبب من لا يمتنع
 الى الاخر في الجملة الاحكام وهذا متفق في كل امرين بينهما علاقة ولا يمتنع
 والاستعارة وهي مجاز يكون علاقتها المشابهة اي قصد ان يطلق
 على اللفظ المجازي بسبب الشابهة فاذا اطلق الشرح على شقرا لانه
 فان قصد تشبيهها بمشعر الابل في الغلط فهو استعارة وان اراد ان يرمز
 المقيد على المطلق لا يطلق المراد على الانفس غير قصد الى التشبيه
 مرسل فاللفظ الواحد بالقبلة الى الموضع الواحد قد يكون استعارة وقد
 يكون مرسل والاستعارة قد تصيد بالصيغة المميزة بالتحليل واللفظ
 عنها الحق معناه اي مانعها واستعملت في حكاية او غير ذلك
 يكون اللفظ قد نقل الى امر معلوم يمكن ان يقع عليه ويشابه
 اشارة الى حبيته او عقلية فالحق كقوله لذي اسد شاكى الشكا
 اي تام السراح مقدف اي رجل شجاع اي قد خسر كثيرا الى الفخ
 وقيل قد ف بالحق ويرى قصار له حياضه وبنا له فالاسد هنا
 مستعار لرجل الشجاع وهو من متفق حكاية قوله لذي اسد شاكى الشكا
 اي الدين الحق وهو لاسلام وهذا هو الحق عقل الاحكام فالاسد
 مانع تشبيه معناه بما وضع له المراد بمعناه مانع باللفظ من نقل
 هذا يخرج من غير الاستعارة نحو زيد اسد وارت اسد ورت زيد اسد
 يكون اللفظ مستلزما في موضع له وان تعنى تشبيه شي به في الاستعارة كما في
 الموضع لم يرع تشبيه معناه باللفظ الموضع للاستعارة تشبيه شي بشي

دسب الحذف

فلا قول

ما قولنا ما تعنى صبارا عن الجارز بقرينة تسمي الجارز الاستعارة وغيره
 في الاشارة المذكورة ليس بجاز لكونه مستعلا بما وضع له وفيه لا يمتنع
 ان يستعمل ما وضع له في معنى الشجاع فيكون مجازا واستعارة في مرتبة
 اسديت بقرينة حمله على زيد ولا دليل له على ان هذا حذو اشارة
 وان التقدير زيد كالاسد واستدلوا به على ذلك بانهم قد وقع الاسد
 زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا فيجب المصير الى التشبيه بحذف
 رتبة قصد الى ابدال اللفظ فاسد لان اللفظ انما يجب اذا كان انما
 انما ان اسدا مستعلا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل
 الشجاع فله على زيد مجمع ويدل على ما ذكرنا ان التشبيه في هذا المقام
 كثيرا ما يتعلق به الجارز والجور كقوله اسد على وفي الحرب فاعلم
 مجازا ما يلى على كونه واليد اغربة عليه اي باكيه وقد استوفى في
 في الشرح واعلم انهم اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي بمعنى انها
 لفظ مستعمل في غير ما وضع له لعلامة المتشابهة وقد ليل انها اي لا
 مجاز لغوي كونها موضوعة للتشبيه بالاسد ولا اللفظ منها اي التشبيه
 والتشبيه به فاسد في قولنا ما يلى اسدا في موضع السبع المخصوص
 لغيره من شجاعة واللفظ من السبع والرجل المجاز المجازي فيكون اطلاق
 حقيقا لفظ المجاز على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن ائمة اللغة
 فلفظا لفظا على الرجل الشجاع اطلاق على غير ما وضع له في معناه فاسد
 ما وضع لغيره مجاز لغوي وفي هذا الكلام ولا لفظ على ان لفظ العام اذا

فكاه شق من صغير الصافر
 قد برزت له غايرة الرقي
 وكان غيبك في جناح حمار

انهم لا اعتبار من وجه بل باعتبار معنى فليس من الجائز في شيء كذا اذا
 زيد قلت لمثل جبل او انسانا او حيوانا بل هو حقيقة انه لم يستعمل لفظ
 الا في معناه الرضوي لم يقل انها اي لا استعاره مجاز عقلية
 ان التسمية في امر عقل لا لغوي لانها لم يطلق على المشبه الا بعد
 ادغامه في معنى منقول المشبه في جنس المشبه ببلن جعل الرجل
 فهد من اورد الاسد كان استعمالها اي لا استعاره في التسمية متعلا
 قيا ومعنى وانما قلنا انها لم تطلق على المشبه الا بعد ادغامه في معنى منقول
 المشبه لانها لم يكن لها كانت استعاره لان مجرد نقل الاسم
 لكان استعاره كان الاعلام المنقولة استعمالا ولما كانت استعاره
 استعملت من الحقيقة لا من الفكرة اطلاق المعنى غايها عن معناه ولما كان
 لمن قال ريت اسدا وادعى ان اسد جعل اسدا كما يقال لمن سقى ولده اسدا
 ان جعل اسدا او لا جعل اسدا امين لا يثبت فيه صفة الامانة فلو
 كان نقل اسم المشبه الى المشبه متعلا فنقل معناه اليه معنى انه ان ثبت
 مع الاسد الحقيقة ادغامه ثم اطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعلا
 وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بجه ان النقل جعل الرجل الشجاع
 وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجازا عقليا ولهذا اي كذا ان اسم المشبه
 انما يكون بعد ادغامه في معنى منقول المشبه بفتح التسمية في امر عقلية اي في
 النقل من اسم من عن على نفسه فامت تطلعه ومن حيث شئ من كلام الشاعر
 في الحس والهاء تطلعه من الشمس فلو لا انه اذا كان الكلام مع التسمية

تمت

وقوله من المتاح
 في الثاني ان كان
 في اليمين لعلنا
 في ان كان بغيرها
 في ان كان بغيرها

شاعرا لفظه لما كان بهذا الجب ولا يجب ان يطل انسان من الوجه
 انما اخبر النبي عندها وليدات من النبي عن النبي في قوله لا يجوز من بابي
 في شاعر ليس تحت الثوب تحت اللعاب فيهم قد زاروا في امرهم
 زهدت اليهم عليه انما اذا شد حشانه على عليه فلو لا انه جعله قولا
 حقيقيا لما كان النبي عن النبي عن النبي لان الكنان اقلية في اليه اليه
 بسبب ملازمة التسمية لا بملازمة انسان كالم في الحسن لا يقال الشعر
 في البيت ليس باستعاره لان المشبه مذكور وهو الغير في خلافه
 لا كما قيل لان التسمية على هذا الوجه بناء على الاستعاره كما في قولنا سبه
 زيد في يد اسد فان تعريض الاستعاره صادق على ذلك فلهذا
 الدليل بان الادغام اي دخول المشبه في جنس المشبه لا يقتضي كنهها
 اي استعارة مستعلا فقامت له العلم القوي بان اسدا في قولنا
 اسدا اي مستعلا الرجل الشجاع والموضع هو السبع المحرم وتحقيق
 ذلك ان ادغامه دخول المشبه في جنس المشبه به من على اسد جعل اسدا
 لاسد بطريق التاويل فبين لعدما المتعارف وهو الذي له غايته
 في مثل تلك الحرة المحصورة بالظن غير المتعارف وهو الذي له لا الحرة
 كذا في ذلك الحرة والهيل المحسوس ولعل الاسد انما هو موضع المتعارف
 في غير المتعارف فاستعمل في غير ما وضع له والغريبة ما نفع عن امارة الحرة
 يفتح الحرة الغير المتعارف وهذا يندفع ما يقال ان الامر لم يندفع
 للاستعارة لعل الشجاع بانه نصب اليه المانعة عن امارة السبع المحسوس

انجب واليه عن كذا اليقين المذكور في طلبنا على شامس الشبهة فتسأل
 انما الغرض من ذلك ان المشتبه به لا يتميز عن المشتبه به اسلاحة ان كل ما يميز
 على المشتبه به من التجب واليقين عنه يثبت على المشتبه به ولا يستغاث به في
 الكذب وجهين بالبناء على التاويل في دعوى دخول المشتبه في جنس
 المشتبه به بان جعل افراد المشتبه به قسمين متعارفين في غير متعارف
 كما هو لا تأويل في الكذب وتسمى بنصب القرينة على ارادة خلاف
 في الاستغاث لما عرفت انه لا بد للجماع من قرينة مانعة عن ارادة كل
 لمخالفة الكذب فان قائله لا يوجب قرينة على خلاف الظاهر في هذا
 المجهود في ترويج ظاهري ولا يكون استغاث على ما سبق من انها
 يقضي ادخال المشتبه في جنس المشتبه به بجعل افراده قسمين متعارفين
 وغير متعارفين ولا يمكن ذلك في العلم لما قامته الجنسية لا لا يثبت
 الشخص ومنع لا مثله والجنسية تقتضي التوهم وتساؤل الامر اذا
 شتم العلم نوع وصيغة باسطة اشتها ان يوصف من الارواح كما انهم
 لا تضاف الجود ويطاوع في حاتم فيصير وماد بالظن ويجوز انما
 بالفراغ في كونه ان يشبه شخص بغيره في الجود وبتاويل في حاتم فيصير
 موضع الجود من ان ذلك الرجل المعلوم لو غير كاهن في الامد فيها
 الطويل وتناول حاتم الفرح المتعارفين العهود والفرد الغير المتعارفين في
 الطول على المعلوم اعني حاتم الطائر حقيقة وعلى غير من يصفه في استغاث
 نحو انما يسمي حاتم او قرينتها يعني ان الاستغاث لكونها جماع لا بد لها

في قرينة

من قرينة مانعة عن ارادة اللغة الموضع له وقرينتها المتعارف واحد كما في قوله
 قد يرمى او كذا في امر ان او امر يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تقاتلوا
 او يكرهوا العدل والامان فان في ايما من انا اي سيقا كعب كقول الله
 فقل قوله تقاتلوا اجل من العدل والامان قرينة على ان المراد بالخير ان
 التبرؤ لئلا لا يظن ان جواب الشرط عام دون وتفاوت الى الطاعة
 او معان ملتزمة بوجه بعضها ببعض يكون الجمع قرينة لكل واحد من
 هم صاد قول من ان قوله او كذا شامل لقوله معان فلا يمتنع جعله
 له وقتا كقوله وصاعقة من فصله اي فصل سيف المدح وتكفي بها
 من انكاه اي تخليد الدنيا والقدرة والمغفرة بهت باهر من حد سيفه
 فقلها فقلها على امر وس الاقران حسن حجاب اي عامل الحسن في
 في الجود وعموم الطائفة حجاب اي تعني على الكفاية في الحرب فيها لهم بها
 لما استعار الحجاب لامل المدح فذكر ان هناك مناعته وبين انها
 من فصل سيفه ثم قال على امر وس الاقران ثم قال حتى ذكر العدد الذي
 هو عدد الذي هو عدد ولا تامل فظهر من جميع ذلك انه اراد
 بالحجاب الا عامل وهي الاستغاث باعتبار الطرفين المستعار منه
 والمستعار له فبان لان اجتماعها اي اجتماع الطرفين في شئ
 اما يمكن نحو حبيباه في قوله تعالى او من كان ميثا فاجبتاه اي
 فلا يندبها استغاث الاحياء من معناه للغير وهو جعل الخ جيا
 العذبة التي هي الدلالة على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والعذبة

اجتماعها في شئ وهذا اولى من قول المصنف ان الحيوة والهداية كما
 يمكن اجتماعها في شئ لان المتعارفين من الحيوة والهداية لا يمكن اجتماعهما
 بل هو اجتماعها لان الطرفين في الاستعارة الميت للفضال فلا يمكن اجتماعهما
 اذ المتكلمين صنف بالمتعارفين ولستم الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها
 في شئ وما قيل لما بين الطرفين من الاتفاق واما من منع عطف
 اما من كان استعارة اسم المعلوم للموجود لعدم عناية وهو النسخ اي
 النسخ لا يشاء النسخ في ذلك الموجود كما في المعلوم ولا شك ان اجتماع
 الموجود والعدم في شئ ممكن وكذلك استعارة الموجود لمن عدم
 وفقد لكن بقيت اثار الجبهة التي تعني ذكره وتقدم وتقدم في ذلك
 استمر ولستم الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شئ عناية بمراد
 الطرفين وامتناع اجتماعها ومنها اي من العنايات الاستعارة التوكيدية
 والتأخير واما ما استعمل في ضد اي الاستعارة التي استعمل في ضد
 معناها الحقيقة او فيضها كما مر اي لتقريب الشك او التناقض في ذلك
 القاسم بواسطة تمليع او تكلم على ما سبق تحقيقه في باب التبيين
 غير مبشر بعد اليتم اي انهم استعملوا البناء الذي هو الاجازة بغيرها
 لانذار ان هو ضد ما يدخل الانذار في جنس البناء على سبيل التهمة
 والاشارة وكقولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التلويح والارة
 ولا يخفى امتناع اجتماع التبيين والاشارة من جهة واحدة وكان التلويح المعنى
 والاستعارة باعتبار الجامع اي ما قصد اشتراك الطرفين فيه فمثل انذار

وحي

وهو في مفهوم الطرفين المتعارفين والاستعارة من غير قوله اخبر الناس
 رجل بكعبان فرسه كل اسبع هبة طار إليها او رجلا في شعبة في غنمه
 مبدقة حتى ياتي الموت فان جازاه في الحقيقة الصحيحة التي خرج منها
 واما ما من ضاع جميع اذا جين والشعبة من الجبل والخضرة من الماء
 رجل اخذ جبان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل قتل النكاح
 وسكن في مدس بعض الجبان في غنم لم يلبس بها او يكتفى بها في امر معا
 ويعد الصحة ياتي الموت استعار الطير ان القعد والجامع والخل في
 مفهومها فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع طائر ببرعة
 وهو داخل فيهما اي في العدو والطيران لان الله في الطيران اقوى منه
 في العدو والظاهر ان الطيران هو قطع المسافر بالجنح والسرعة لا نهله
 في الاكثر لانه في مفهومه فلا بد ان يمثل باستعارة القطيع الموزع
 لانه الاتصال بين الاجسام الملتصقة بعضها ببعض من الغريز العامة وابطا
 بعضها عن بعضها في قوتهم وقطعها في الارض اجماعا والجامع امران الاتقان
 والاختلاف في مفهومها وهو في القطع اشد والفرق بين هذا وبين اطلاق
 الرمن على الاضاح ان في كل من الرمن والقطيع خصوص وصف ليس في الاضاح
 وفي تزيين الجماعة من خصوص الرمن كان في القطيع مروج استعارته
 لتزيين الجماعة من الرمن والحاصل ان التبيين هو ما منظره في ذلك
 ثم فان قلت قد مر في غير هذا الفرع ان جزا الماوية لا يختلف بالشك في الضعف
 فكيف يمكن اجتماع الجامع يجب ان يكون في المتعارفين من اقوى من اجتماع الا

انما هي ماهية الحقيقة والمفهوم لا يجب ان يكون ماهية حقيقة وان كان
 امر اركبا من امور بعضها قابل للتدقيق والضعف فبمع كونه الجامع واما
 في مفهوم الطرفين مع كونه في احد المفهومين استدلوا قري الامم بان
 السواد جزء من مفهوم الاسود اعني المركب من السواد والحل اختلاف مع
 اختلاف الشدة والضعف واما غيره فاعلم على ان السواد لا يدخل كقوله
 لا استعار الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه المثلل ونحو ذلك الظهور
 الشجاعة مظهر للاسد لا داخل في مفهومه وكذا التمثيل للشمس واما
 الاستعارة فغير اخرا باعتبار الجامع وهو انها اما عامية وهي البنية
 للشمس الجامع فيها نحو ايت اسد امري او خاصية وهي التورية التي لا يقع
 عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به انهم يسمونهم طغاة العامة والعامة قد
 يكون في نفس الشبه ما يكون تشبها فيه نوع غريبة كقوله في وصف
 بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقي عنانه في قريوس سرجه وقد علم
 الى ان يوصا له واد اعني قريوسه امي مقدم سرجه بغيره فذلك
 التكلم الى انصار الزاير التكلم والتكلم هي الحقيقة المتصلة
 الفرس واما ما راى نفسه شبهه ووقع العنان في موقعه قريوس
 السرج فممتد الى حاشي في الفرس به شبهه ووقع الشبه في موقعه من ركني المحيطة
 الى جانبي ظهره ثم استعار الاحتواء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقه
 بنوبه وغيره لوقع العنان في قريوس السرج فممتد الاستعارة
 غريبة لغريبة الشبه وقد حصل الغريبة بنفوس الاستعارة فحلت

لا تترك

كونه احدنا باطرا او لاحاديت جينا وسالت باعناق الحظي الا بالبحر
 وهو سبل ماء فيه دقة الحصى استقامت سبلان السبل الواقعة في الاطراف
 لا بالاسد احتفاء في غاية الله هذه المشقة في عالجين وسلاسة والشبه فيها
 عامي بكل قد تم فيه بما اورد المصنف في الآية اذا اسند العقل على
 سالت الى الاطراف دون الحظي او عناقها حتى افادته امتلاك الاطراف من الاطراف
 كقوله ثم واشتعل الراس شيئا وادخل العناق في آنية لان الله
 وابطول في سبل الاطراف في غالبها في الاغناق وتبين امرها في العناق
 وسائر الاجزاء يستند اليها في الحكمة ويقعها في العقل والحكمة والاستعارة
 باعتبار الثلاثة المستعارة منه والمستعارة له والجامع شرفا كما ان
 منه والمستعارة له اما حيتان او عطيان او المنعارة منه حتى والتعارة
 له عطف او انعكس بهاء بعد والجامع في الثلاثة الاخير عطف لا غير السابق
 في التشبيه كقوله في القصة الاول ما حسي او عطف او مختلف فيهم شرفا
 هذا انما يقول لان الطرفين ان كان حيتان فالجامع اما حسي
 فخرج لهم على الجسد له حوله فان المستعارة منه ولد البقعة والمستعارة
 الحيوان الذي حلقه الله تعالى من على القبط التي سبكتها نارا تسمى
 عند طائفة في تلك الحظي التربة التي اخذها من موطن فرس حبه يسلم
 والجامع الشغل فان ذلك الحيوان كان على شغل ولد البقرة
 والجامع من البقعة منه والمستعارة له والجامع حتى مدرك
 بالبر واما عطف نحو وايرة لهم الذي نسلح منه النيران فادهم

هناك كن هذا الكلام كلام الموقف مع قوله هذا ما وعد الله
وصدق الرسول وأما الخلفان أي أحد الطرفين حتى لا يقع
والتي هي المستطارة منه نحو فاصدع بما توفى فان المعناه منه كذا في الجاه
وهو حتى والاستقامة في التبليغ والجامع الثاني وهو عقليان واما ابن
الادبانه لا ينبغي كالايتام صديق النجاة واما على ذلك أي الطرفين
مختلفان والخبر هو المستقام له نحو انما طعم الماء حلا في الجاه به من
الاستقامة له كقوله الماء وهو حتى والمستقام منه التبع والجامع الاستقام
المعروف واما عقليان والاستقامة باعتبار القسط المستقام فبأن لا ينجح
أي القسط المستقام ان كان اسم جبر حقيقة أو تاويل أو طاعة أو إعلال
الشيء بنوع وصية فاصلية أي فالاستقامة اصلية كاستقامته
للقرب الشديد لا أول اسم عين والثاني اسم معنى ولا يفتقر أي ولا
لتركيب القسط المستقام اسم جبر فالاستقامة تبعية كالفعل وما يشق
منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المبتدئة ونحو ذلك والخبر واما
كانت تبعية لان الاستقامة معتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون التشبيه
موصوفا بوجه التشبيه أو بكونه مقارنا للتشبيه في وجه التشبيه واما
صالح الوصفية للتأنيق أي لا من المعروفة الثابتة كقولك جبر ايتروا
في صان دون معاني الافعال والصفات المشقة لكونها متجددة بمرور
تدويرا في زمان في مفهوم الافعال وعروضه للصفات ودون الحروف
وهو كذا ذكره وفيه بحث لان هذا دليل على استقامته لا على

الاسماء

اسم الزمان والمكان والالاء لانها تعلق الوصفية وهم ايضا حوايات
المراد بالصفات هو الصفات دون اسم الزمان والمكان والالاء
فيجب ان يكون بالاستقامة في اسم الزمان ونحوه اصلية بان يقتضي
التشبيه فيه نفسه لا في الصفة وليس كذلك للقطع باننا اذا قلنا هذا
مقتل فلان الموضع الذي ضرب فيه عزبا شديدا او مكا غلانا لمجر
فان المعنى تشبيه القرب بالقتل والوقت بالزمان والاستقامة في الصفة
لا في نفس المكان بل الصيق ان الاستقامة في الافعال جميع الصفات
التي يكون المقصود بها الى العالي القائمة بالذات تبعية لان الصفة
الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الاعم الجبر بان يعتبر فيه
التشبيه والذكرت الالفاظ الدالة على نفس الذات دون ما يقع
بها من الصفات والتشبيه في الاولين أي الفعل وما يشق منه
لغير المصدر والثالث أي الحرف لعلق معناه قال صاحب الفتح
المراد بتعلقان معاني الحروف ما يعب عنها عند تفسير معانيها مثل
من معانيها ابتداء القاية وفي معانيها الطرفية فك معانيها الغرضية
ليست معاني الحروف والالاء كانت حروفا بل اسما لان الاسمية والحرفية
انما هي باعتبار المعنى وانما هو متعلق بمعانيها أي اذا انزلت
هذه الحروف كالحجور في مزيد في نعتة ليس يصح واذا كان
لغير المصدر وتعلق معني الحروف في هذا التشبيه في نطق الحال والحال
تأخر كذا دلالة بالتعلق أي يحل دلالة الحال مشبها ونطق الثاني

مشتملا به ووجه الشبه انفتاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم يستقام
 للدلالة لفظ النطق ثم يفتق من النطق المستقام الفعل والصفة فيكون
 في العدة اصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان النطق على الدلالة لا يثبت
 التشبيه بل باعتبار الدلالة لانهم لم يكون مجازا مرسلوا وقد عرفت
 انه لا استماع في ان يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
 استقامة ومجازا مرسلوا وقد عرفت انه لا استماع باعتبار اختلافين
 ويقدر التشبيه في لام التعليل بخلافه تعالى فانظر الى القطعة اي من الفرع
ليكون لهم عدوا وخرنا للعدوة اي يقدر التشبيه للعدوة فخرنا
عبد الانعام بعلته اي على الانعام الغاشية كالجبهة والشبه في الترتيب
على الانعام والحصول بعده ثم استعمل في العدوة والخزن ما كان فيه
ان يستعمل في العلة الغاشية فيكون الاستقامة فيها استقامة
في الجور وهذا الطريق ما خرد من كلام صاحب الكثاف ومنه على
ان متعلق معنى اللام هو الجور على ما سبق كثير غير مستقيم على هذا
المصنف في الاستقامة المصرحة لان امة ذلك يجب ان يكون هو المشبه
كانت الاستقامة اصلية او تبعية وعلى هذا الطريق الشبه اي العدوة
والخزن مذكور لا مترك بل بتحقيق الاستقامة البعيضة هي الان
شبه ترتب العدوة والخزن على الانعام بترتيب العللة الغاشية
ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للمشبه اي ترتيب على الانعام
الغاشية عليه فجرت الاستقامة اولا في العلية والغريزة والجور

في الجور

ما ذكره مصنفه ويقتضيها في كلامه كقوله في نصفه الحال فصار حكم اللام
 وحكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه العلية وصار متعلق بمعنى اللام
 هو العلية والغريزة لا الجور على ما ذكره المصنف سهر في هذا المقام
 او مرده في التبع ومما قرئنا اي قرينة الاستقامة البعيرة
 في الاولين اي الفعل وما يثبت منه على الفاعل نحو نطقه بالكلية
 فان النطق الحقيقي لا يندرج الى الحال والمفعول يخرج النطق لنا في
 قول الجبل واحصى السما فان الفعل والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان
 بالجبل والجور ونحو تقريرهم لعدويات فندبها ما كان مخاط عليهم كل هذا
 لهدم من الاشبه القاطعة واراد بهذا ميات طعنات مفسدة الى الاستقامة
 القاطعة واراد بنفس الاستقامة والنسبة الى الباطنة كالحري والقدر
 القطع ونزه الدرع سرورها ونحوها فالمفعول الثاني اي لعدوية
 قرينة على ان تقريرهم استقامة الجور ونحو تقريرهم بعد ابيهم فان
 العداية قرينة على ان بشر استقامت ببقية تكية وانما قال مدثر
 على ان الان الغريزة لا تحضرها ذكر بل تكون حالية كقول القائل نريد ان
 اذا عرفت مرادنا من الاستقامة باعتبار اخر غير اعتبار الطريق
 والجامع واللفظ كلفه انما لانها اما لم تقرن بشي بلا انما الشقا
 او قرنت بما يلازم المستقام له او قرنت بما يلازم المستقام منه الاول
 مطلقا وهي ما لم يقرن بمفرد ولا قرن بما يلازم المستقام له
 والمستقام منه نحو عدى اسد والمراد بالصغرة المعنوية التي

معنى قائم بالغير لا يقتضى النوى الذى هو احد الفواعل والثاني فاعله
وهي ما قرن بما يلزم المستعار له كقوله عز وجل ما يلقى من ماء
الرجاء لا يلقى من ماء كاسين الزوايا ما يلقى عليه ثم وصفه
بالمر الذى يناسب العطاش و الرجاء تجريد الاستعارة والقرينة
الكلامية قوله اذ انقسم ما حكاه اى شارها في الصلح اخذ فيه
وتمامه غلت بفكره ما قاب المال اى اذ انقسم غلت مر قلب
امواله في ايدي السائلين يقال على الرهن في يد الرهن اذ الرهن
يقعد على انفاكه والثالث مرشحته وهي ما قرن بما يلزم المستعار
تحويلات الذي اشتبه بالصلالة بالهدى فاجبت تجارهم
استعارة الاشياء للاستدلال والاختيار ثم فرع عليها ما يلزم الاشياء
من الريح والجارح وقد عتبتنا اى التجريد والتبعية لقوله لا يلقى
اسد شاكى السلاح هذا تجريد لانه وصف بما يلزم المستعار له
الرجل النجاع مقدف له بعد الختام لم تقلم هذا زئج لان هذا الوصف
ما يلزم المستعار منه اعني الاسد الحقيقي والبلد جمع اللبده وهي
ما تلبد من شعر الاسد على منكبها والقلم مبالغة القلم وهو
القطع والريش الملق من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والريش
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه
بما يلزم المستعار منه تحقيق ذلك وتبعية له ومبناه اى مبدئ فخرج ما
اى مبدئ الاستعارة الترتيبية على تناسي التشبيه وادعا وان المستعار

الستار منه

مشتبه به من حيث كونه اى من اوجه كونه من حيث كونه على وجهين

المستعار منه لا شئ شبيه به سوى انه يبنى على علو انفاكه الذى يستعار له
علو انفاكه ما يبنى على علو المكان كقوله وصعد حتى بلغ الجهرى بان له
في السماء استعار للصعود لعلو القدر والامه في مدح الكمال ثم
بنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان والادعاء الى السماء من
الجهرى بان له حاجته في السماء وفي لفظة الجهرى زيادة مبالغة المدح
لما فيه من الاشاعة الى ان هذا انما يفسر للجهرى واما العاقل فيعرف ان
لا حاجة له في السماء لانها في الكمال وهذا الخلق ما حقق على
معهم قومه ان الاله في هذا البيت تقيده وصف علوه حيث انبت
هذا القول كمال الجهرى معرفة الاشياء وعونه اى مثل البناء على علو
ما يبنى على علو المكان لتبعية التشبيه ما عر من العجب في قوله قامت
ظلاله ومن عجب نفس تظلاله من الشمس والشمس عنى اى عن العجب
في قوله لا يلقى من ماء لانه قد مر ان الزوايا على القدر لا يلقى من ماء
التشبيه والظاهر لما كان العجب والشمس عنه جهة على ما سبق ثم
اشارة الى ان هذا الكلام فقال واذ لعان البناء على الفروع اى التشبيه
الاعيان لاصل اى التشبيه وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان تشبيه
من جهة اقوى واعرف لان التشبيه هو لاصل من جهة ان الغرض يعود اليه
لشبه الشك بالثبوت لا لثبات كانه قوله هو الشمس كنهها في السماء من غزاه
على الزوايا وهو الصبر القوي عزاء جبالا على تسطيع انت اليها اى الى الشمس
والتسليم الشمس اليك التزوايا لاصل الى الشمس اليك هو الصبر بعد ما ان جرت

ان زعمك ان المركب كائنا ما كان من اجزاء متشابهة او من اجزاء مختلفة انما هو كائنا ما كان من اجزاء متشابهة او من اجزاء مختلفة

الهدف على المصدر والافق وفي غيرهما فلو لم يكن التسمية استعارة
وفي التسمية غير ان التسمية مع ذلك فمدنى الكلام على التسمية في التسمية
وانه في قوله ان اجزاء البناء شره جوارهم وفيه جوده اي محلا اصل كل استعارة
البناء على الفروع اولى بالجزء لانه قد طوى فيه ذكر التسمية في اصل الكلام
فلا عذر في قول القائل ان التسمية قد وقع في سبغ كلامهم في التسمية
مع التمرج باداة التسمية وحاصله لا يجزى من قسمة وايه فانها كالقيل
ووجهها ربيع والقيل في الربيع ما يله الى القصر هذا المعنى من التسمية
واللازمة بحيث لا ينفى واما الجواز المركب فهو العطف على التسمية
معناه الاصل اي المعنى الذي يدل على التسمية عليه بالمعنى التسمية
وهو ما يكون وجهه متزعا من متعدد واحترز هذا الاستعارة
في المفرد للمبالغة في التسمية كايقال لمترو في امره لراك
تقدم من جلا وتوخر اخرى شبه صورة ترد في ذلك الامر صورة
تردد من تام ليد غفارة يريد النهاب فيقدم من جلا وتوخر اخرى
فيكون اخرى ما استعمل في الصورة الاولى الكلام الدال بالمعنى على
الصورة الثانية ووجه التسمية هو لا تقدم تام والاعلام اخرى فيقع
من عن امره كما ترى وهذا الجواز المركب يسمى التسمية لكون وجهه متزعا
من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر فيه التسمية واهل التسمية
الاستعارة قد يسمى التسمية مطلقا من غير قصد جولا على سبيل الاستعارة
وبما ان التسمية ان لم تكن تسمية تسمى في غير الجواز المركب

فان

فلا بد ان المفردات موضوعه بحسب التسمية فالكلمات موضوعه بحسب
التسمية فلو استعمل المركب في غير ما وضع له فلا بد من ان يكون ذلك على سبيل
العلامه فان كانت في التسمية استعارة ولا في غير استعارة وهو كغيره في الكلام
فان الجوزية التي لم تستعمل في الاخبار ومثلهما استعماله اي الجواز المركب كالكلام
اي على سبيل الاستعارة فيتم مثلا لهداي كون المثل عينا للاستعارة
على سبيل الاستعارة لا في غير الامثال لان الاستعارة يجب ان يكون لفظ
التسمية المستعمل في التسمية هو لفظ التسمية في الامثال لكان لفظ التسمية
فلا يكون مثلا وهذا لا يلائم في الامثال مضار بما ذكره او ثانيا او افراد
وتشبه جميعا بل ثانيا في الموارد ما كان في التسمية في التسمية
كذلك التسمية في الاصل امره **فعل** في بيان الاستعارة بالكناية
والاستعارة التسمية ولما كانا عند المصنفين من معنيين غير داخلين
في تعريف الجواز او لمهما فضلا على حدة ليست في المعاني التي يطلق عليها
لفظ الاستعارة قال قد يعبر التسمية في النفس في نفس المعنى اللفظ في
نفس الكلام فلا يصح لفظ من امره سوى التسمية واما وجوب ذكر التسمية
في تسمية التسمية المصطلح وقد عرفت انه في غير الاستعارة بالكناية ويد
عليه في ذلك التسمية المصطلح في النفس ان يثبت للتسمية من غير التسمية
من غير ان يكون هناك امر متحقق مما او عطف يطلق عليه اسم ذلك
فتسمى التسمية المصطلح في النفس استعارة بالكناية او مكنا عنها اما
فلا بد ان يصح به بل انما يدل عليه بذكره خاصه ولو ان مراد الاستعارة

في جميعه خالصة عن المناسبة وفيما اثبت فالتا الامم الحق المشبه بالشيء عليه
 تخيلية لانه قد استعمل الشبه في الامم الحق المشبه به وبه يكون كالتا
 او قوامه في وجه الشبه ليخبر ان الشبه من غير الشبه به كما في قول القائل
 واذ المنية انتبت اي علفت اطرافها العيت كل عيمة لا ينفع التميز في
 التميز معاذة اي اذا علفت الموت تخيل في شيء ليدفع بطلان
 الجبل شبه العند في نفس المنية بالسبع في اعتبار القوس بالقر
 والظبية من غير تفرق بين فاع وضرار ولا مفر من جوم ولا بقيا على
 ذي فضيلة فانتبت لها اي المنية اطرافها التي لا يسل ذلك الاعتقال
 في اي في السبع بدونها تحقيا للبالغة في الشبه فتنبيه المنية بالسبع
 استعاره بالكناية واثبات الاطراف لها استعاره تخيلية وكما في قول
 الآخر ولئن نطقت لشكرت مفعلا طنان حالي بالكناية انطق
 شبه الحال بان من كلامه الدلالة على المقصود وهو استعاره
 بالكناية فانتبت لها اي الحال للسان الذي به قوامها اي قوام
 الدلالة فيه اي في الانسان المتكلم وهذه الاثبات استعاره تخيلية
 فلهذا هذا كل من لفظ الاطراف والمنية حقيقة مستعارة في معاداة
 الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي والاستعاره بالكناية
 والاستعاره التخيلية فعلا من افعال المتكلم مثلا من ان اذا
 التخيلية يجب ان قرينة للكناية البنية والكناية يجب ان يكون قرينة
 تخيلية البنية فقل قلنا اطراف المنية الشبه به بالسبع اهكذا

بكذا

يكون تشبها للشبه كما ان اطرافه لكن في قوله اسر على فاعا في طوكن ميا
 اي غير تشبها للجواز هذا ولكن غير الاستعاره بالكناية ما ذكره القائل
 شئ لا مستند له في كلام السلف ولا هو من غير مناسبة لغوية ومعناها
 الملقب من كلام السلف هو ان لا يخرج بذكر المتعار بل بذكره يفيد
 الال عليه فالمقصود بقولنا اطراف المنية استعاره السبع الشبه كالتا
 اسد لرجل الشجاع الا ان لا يخرج بذكر المتعار معه السبع بل اقترنا
 على ذكر لانه لينقل من الالم المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار
 هو لفظ السبع الغير المخرج به والمتعار منه هو الحيوان الغض من المتعار
 هو المنية فالصاحب الكناية من اسمها البلاغة والطبيعة ان يكونوا
 عن ذكر الشئ المتعار ثم يرمز اليه بذكر من لا يرد منه فلهذا ذلك
 الرمز على مكانه من شجاع يعبر عن اقترانه في تشبيه على ان الشجاع اسد
 هذا كلامه وهو صريح في ان المتعار هو اسم الشبه به والمتمم له هو
 الرمز اليه بذكر لوانه صريح في الكلام على ما ذكره السكاكي وكذا في قول
 زهير سما اي سلا حمارا من الصو خلا من السكر القلب من سلمى واقترنا
 بوجه اخر من الشئ اذا قلع عنه اي تركه واقنع عنه اي اقنع بالظلم عنه
 وكما قاله زهير امر اسد الصبي ورواه ابي ذر هبان بين امره ان كان
 بذكره من الحية من الجمل والنعى واخرى عن عبادته فطلت الامة الضعيف في
 والامة لما كان بذكره فتبين في نفسه الصبي بجهة من جهات السبع كالتا
 والتجاء فتنى منها اي من تلك الجهة الوطر فاهل الاقار وجعل الشبه

الاشتغال للام وكونها بالسالك الصفة فيها غير مبال بمالك
 ولا يحترق من معركه وهذا النسبة المضمرة في النفس استعارة بالكلية
 فانبت كراي الصفة بمعنى ما يخص بذلك الجملة التي لا افراس والرؤس
التي لها قوام جمعة السيرة والسفر فانبت لا افراس والرؤس استعارة
تجلية فانبت على هذا القدح من الصورة بمعنى الميل الى الجمال والعز
 يقال ما يصبو اصبغ وصبوا اي مال الى الجمال والعز كذا في الجملة
لام الصبا بالفتح يق صبي ميا مثل سبع سما عا اي لعب مع الصبان
ومثل اي ذهب اراد بالافراس والرؤس داعي النفس وشهها
والقوى الحاصلة لها في الاستيفاء للذات او اراد بالاستبان التي
فلما تأخذ في اتباع الغ الاوان الصب ومعقوان الشباب مثل المال لها
والاعوان مكون الاستعارة اي استعار الافراس والرؤس تحقيقا
لشئ معناها عقلا اذا اريد بها الداعي وحذا اذا اريد بها استبان
اتباع الغ من المال والنوال مثل المص ثلثة اشبه الاول ما يلو التجليل
اثبات ما به كمال النسبة والثاني ما تكون اثبات ما به قوام النسبة
والثالث ما يحتل التجلية والصفيية فصل في مباحث من الحقيقة
والجواز والاستعارة بالكتابة والاستعارة من التجلية وقعت في الفتاح
مخالفة لما ذكره المص والكلام عليها عرف السكاك الحقيقة المعروفة اي غير
المعطية بالكلام الاستعارة فيما وضعت له من غير تاويل في الوضع والحيز بالقد
الاخر وهو غير تاويل في الوضع من الاستعارة على اصح القولين وهو القول بالاستعارة

مجاز لغوي لكونها مستعملة في غير الموضوع الحقيقي فيجوز الاحتراز عنها وما
 على القول بانها مجازية فقط واللفظ مستعمل في مقامه لغوي فلا يوجب الاحتراز عنها
 فانها اي انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة لانها مستعملة فيها وضعت
 بتاويل وهو لعمري عام ودخل في النسبة في جنس النسبة به يجعل افراده مقربين متقاربين
 وغير متمايزين وعرف السكاك في الجواز لغوي بالكلمة المستعملة في غير ما هي مستعملة
 له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتهما مع قوته مانعة عن الاستعارة
 معناه في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للبعد اي ^{الاستعارة}
 في معناه غير المعنى ^{بذلك} الكلمة موضوعه له في اللغة والشئ او عرف غير بالنسبة
 الى نوع حقيقته تلك الكلمة لانه لو كان في نوع حقيقتهما لغيرا تكون الكلمة قد استعملت
 في غير معناها اللغوي فيكون مجاز لغوي وعنه هذا القياس ولما كان قوله
 استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتهما بمنزلة قولنا في اصطلاح ^{المص} بذلك
 مع كون هذا الوضع وادل على المعنى اقامتهم مقامه لاختلاف الحاصل
 من كلام السكاك فقال في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح ^{المص} بذلك
 مع قوته مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في ذلك الكلام لانه وانما
 السكاك بقيد التحقيق حيث قال موضوعه له بالتحقيق ليدخل في تعريف الجواز
 الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر من انها مستعملة فيها وضعت له بانها
 لا بالتحقيق بل بغير قيد الوضع بالتحقيق لانه يدخل في التعريف لانها ليست مستعملة
 في غير ما وضعت له بالتاويل وظاهر عبارة الفتاح هي هنا فاسد لانه قال
 لانها ليست مستعملة في غير ما وضعت له وقوله بالتحقيق احتراز عن ان لا يخرج

الاستعارة وظاهران الاستعارة ان الاحتراز انما هو من خروج الاستعارة
لا من عدم خروجها فيجب ان يكون لازمة او يكون المعنى احترازاً للام
يخرج الاستعارة ومرد ما ذكره السكاكي بان الوضع وما يشق منه ظهور
مثلاً ان اطلق لا يتناول الوضع بل ان السكاكي نفسه قد فسّر الوضع بتعيين
بازاء المعنى بنفسه وقال في نفسه احتراز عن الجار المعين بازاء معناه
ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع انما هي القربى في الحاجة الى
تعيين الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التناول في تعريف الجار المعين لا
ان يقصد به زيادة الايضاح لتبيين الحد ويمكن الجواب عنه بان السكاكي
لم يقصد ان يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتناول بل
انه قد عرّف المعنى المستعمل بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتعريف
كما في الاستعارة فقيدها بالتحقيق ليكون قرينة على ان المراد بالوضع معاً للام
لا المعنى الذي يستعمل فيه احياناً وهو الوضع بالتناول وهذا يخرج الجواب عن
اخره وان قيل لو سلم تناول الوضع الوضع بالتناول فلا يخرج عن الاستعارة
لانه يصح عليها انها مستعملة في غير ما وضعته في الجملة في الوضع بالتحقيق
فاية ملاذ الباب ان الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتناول لا يخرج
كضميم الوضع بالتناول فقط حتى يخرج الاستعارة البنية وما فيها من
التعريف باصطلاح به التام ما يردى معاً كما لا بد منه في تعريف الجار المعين
فولفظ الصلوة انما استعمله الشارع في الدعا كما لا بد في تعريف الحقيقة
ليخرج عن هذا لفظ لانه مستعمل في موضع لم في الجملة وان لم يكن مانعاً من هذا

الاصطلاح ويمكن الجواب بان قيد الحقيقة مراد في تعريف الامر الذي يحل محل
لا اعتبارات والاضافات ولا يخفى ان الحقيقة والمجاز كذلك لان الكلمة الواحد
بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازاً ويجوز ان يكون
فالمراد ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة في امر من امر من حيث قام امره
لايتأتى ان يطلق الحكم بالوضع في هذا المعنى كما يقال الجمل لا يجزى اية حيث
تدعو الى ان يخرج من التعريف مثل لفظ الصلوة المستعمل في قول النبي في الدعا
لان استعماله في الدعا ليس من حيث هو من حيث الدعا بل من حيث ان الدعا جزء
من الموضع لم وقد يجازى بان قيد اصطلاح الخطاب في تعريف الحقيقة كغير
بذكره في تعريف الجار المعين عن الحقيقة غير مقتضى هذا القول وبان للام في الوضع
فهمد الى الوضع الذي وقع به الخطاب في الحاجة الى هذا التعريف وفي كل ما عرّف
انهم على تعريف الجار المعين بان يتناول لفظ الان في قول الله عز وجل في هذا
كثيرين في مستعمل في غير ما وضع له ولا شارة الى ان الكتاب فيه على انه لم يرد
معاً الحقيقة وقسم السكاكي الجار المعين الى المعنى الكلمة المنفصلة عن الجملة
وغيره لان من قسمين المتباعدة في التسمية فاستعارة ولا غير استعارة وعرف
السكاكي الاستعارة بان تذكر احد الطرفين التسمية وترتبه به اي الطرف المذكور الاخر
اي العرولة ذلك معاً وخرول الشئ بنفس التسمية كما نقول فلان اسد قد
به الرجل الشجاع معاً ان من جنس الاسود فثبت له ما يخص الشجر وهو ان
ظاهره في التسمية فصار ما كانت ترتبه بالهيئة التي بادعاه السبعية لها فثبت ما
الشيء به وهو انما يثبت له سواه كان هو المذكور والمذكور مستعاراً

ويترسم المنية مستعارة لشيء المنية المستعارة له وقسمها أي لا تشاء
 إلى المخرج بها والى غيرها وعنه بالمخرج بها أن يكون العرف المذكور من طريق المنية هو
 المنية وبمثل هذه من الاستعارة المخرج بها حقيقة وتخييلية وانما يرسل
 إليها لأن المبادىء من الحقيقة والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد عرفنا
 سائر هذه الحقيقة والتخييل كذا في بحثه هي وفتر الحقيقة بما قرأى بما يكون
 المتروكة متحققات أو عقلا أو تمثيل على سبيل الاستعارة كذا في قوله تعالى
 تقدم من جلاله أخر أخرى منها أي من الحقيقة حيث لا يتم الاستعارة لمخرج بها
 مع القطع ومن الاستعارة وصفها أي صورتين متشابهين من المبرر لم وصفها
 أخرى وهذه تلك بانه أي التمثيل متشابه للتكوين المتشابه للأفراد فلا يصح منه من استعارة
 التي هي من أقسام الجار والمفرد لأن شاع في الزمان بعد على شاع في الزمان تكون لتمام
 المتشابهين ضرورة وجود الآدم عند وجود المادوم الجواب أنه عند التمثيل تمام
 الاستعارة التبريرية الحقيقة لا من الاستعارة التي هي جاز مفرد وقتها الجار المفعول
 لا الاستعارة وغيرها لا يوجد كون كل استعارة جاز مفرد كقولنا لا يفسد قلوبنا
 أخرى والجواب قد يكون أيضا وقد لا يكون على أن لفظ الفاعل مخرج في الجار الذي
 جعل متصلا إلى الأقسام ليس هو الجار في المفرد الغير الكلمة المستعملة في غير ما قبله
 لأنه قال بعد فريد الجار أن الجار عند السلف قبل المخرى وعنه والأخرى قبله
 إلى هذه الكلمة ويرجع إلى حكم الكلمة والرجوع إلى المعنى فمان خلل في الفائدتين وقسمها
 والمنطقين فاما فمان استعارة وغير استعارة وظاهر أن الجار يقع والرجوع إلى
 حكم الكلمة خارجان عن الجان بالمعنى المذكور في بيان يرد بالرجوع إلى المعنى الكلمة ثم

في التفسير

من المفرد والركب يفتح الحرف في الجمين وليجب وجوده في الأول أن المراد بالجملة
 حفظه الشامل للمفرد والركب بحرفه في المعيا وشأنه أن لا ينقسم إلى شيئين
 الركيب بل هو استعارة مبنية على التخييل وهو قد يكون ما يراه من غير أن
 منهم كل الذي استقر عليه الآيات الثلاث أن يكون الاستعارة التي هي وقيد
 وأقربها بالتخييل لا يخرجها عن أن يكون كلمة فاستعارة في مثل هذا تقدم حلا
 وأخر أخرى هو التقديم المضاف إلى الربط المقرون بتأويله في الاستعارة
 هو التردد وهو كلمة مستعملة في غيرها وصفه في الكل بمراد منه في التبع
 وقسم السكاك الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لعناء متا ولا عقلا بل هو
 أي معناه ضرورة وجهه محض لا يشوبها شيء من الحق العقلي والحق كلفا
 في قول العذلي وأذا المنية استعارة لظواهرها فانه لما شبه المنية بالسبع
 في لاقبال أخذ الهمزة تصويرها أي المنية بصورة أي السبع وأخذ
 لانه لما أي لانه السبع المنية في الصورة ما يكون قوله اقبال السبع
 لقوس به فخرج لها أي المنية صورة من صورة لظواهر الحقيقة ثم أطلق عليه
 أي على ذلك التلخيص الصورة التي هي صورة لظواهر لفظا لظواهر فكون
 تفرعية لانه أطلق اسم المنية وهو لظواهر الحقيقة على المنية وهو صورة
 لظواهر حقيقة شبه صورة لظواهر الحقيقة والتفرقة اضافها إلى المنية التخييلية
 هذه قد يكون بدون الاستعارة بالكناية ولعل مثل هذا هو الظاهر
 فنهية السبع فخرج بالتشبيه لكون الاستعارة في اللفظ من غير
 استعارة بالكناية في المنية وقال الحكم لم بعيد جدا لا يوجد له مثال في الكلام

وقد اى في تفسير الخيلية بما ذكره تعقبا على غير الطريق لما فيه من كثرة
 لا اعتبارات الخيل لا يدل عليها دليل ولا يمس اليها حاجة وقد بين ان التعقيد
 انه كان الامر كما هو لو كان في هذه الاستطاعة توهية لا تخيلية وهذا
 وهذا في غير السطور لا يكتفي في التسمية المناسبة على انهم يسمون حكم الم
 تخيلا ذكرها صاحب الشفاء ان القوم للسماء بالروح هي رتبة الماكر في الجوان
 كما غير مقلد ولكن حكما تخيلا ويخالف تفسير الخيلية بما ذكره غيره لها
 اى غير السكاكي الخيلية يحصل ان السكاكي ليدل الشمال وجعل الظاهر
 للنية فالشيخ عبد الفاهر ان لا خلاف في ان اليد استطاعت ثم لا استطاع
 ان ترسم ان لفظ اليد قد ينقل عن شئ الى شئ اذ ليس المعنى على انه شئ
 باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت الشمال بداولهم في هذا المقام كلما
 واهية يتبادر ما في الشرح نعم يتجه ان يري ان صاحب الصلاح في هذا
 الفن خصوصا في مثل هذه الاعبات ليس بعدد التقليد الغير
 حتى يعتد به عليه بان ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره ويقينه ما ذكره

السكاكي الخيلية لما ثبتت صورته وهي في غير اى في الترخيم لان في كل
 من الخيل والتخييل اثبات بعض ما يخص المشبه بالمشبه فكما ان المشبه
 في الى المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به الذي هو الاستطاعة
 من الرخ والجوار فكما اعتبر هناك صورة وهي شبيهة بالظفار فليعتبر هنا
 انهم مع في شبيهة بالجوار وفي شبيهة بالرج يكون الرج والجوار بالنية
 استطاعت تخيلتين اذ لا فرق بينهما الا بالتعبير عن المشبه الذي انبث له

الشم لا يسم

النية به كالتية مثلا في الخيلية بلفظ الموضع له كلفظ النية وفي الترخيم
 لفظه كلفظ الاشياء المعبر عن الاحتمال والاستبدال فكذلك هو المشبه مع ان
 الاشياء ليس موضع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المقوم في الخيلية وعدم
 اعتبار في الترخيم فاعتبار في السد فمادون الاخر يحكم والمجايا ان الامر الذي هو
 من خواص المشبه بما قورن في الخيلية بالمشبه كلفظ مثلا جعلنا جهازا على
 منهم يمكن اثباته للنية وفي الترخيم لما قورن بلفظ المشبه به لو فتح اللفظ في
 المشبه به جعل كانه هو هذا المعنى مقارنا بطوانه وخواتمه حتى ان المشبه به قولنا
 ما يات سدا يغرس افرانه هو لاسد المرفوع بالامر من الخيل من غير احتياج الى
 توهيم سدا واعتبار جهاز في الامر بسبب ذلك اذا قلنا اريد شيئا ما يغرس افرانه فاما
 فحاج الى ذلك ليصح اثباته للشجاع فليتام في الكلام ما وعدت بالكلية عنها
 اى اراد السكاكي بالاستطاعة الكه عنها ان يكون القول المذكور من طرف
 المشبه هو المشبه به بالمشبه به على ان له اراد بالنية في مثل التسمية الفا
 فوالسبع باداء السبعة لها انكار ان يكون شيئا غير السبع فبما انما في
 الذي من خواص السبع اى الى النية فقد ذكر المشبه وهو المشبه به واما في التسمية
 وهو السبع فلا استطاعة بالكناية لا تعلق بين الخيلية بلفظ الاستطاعة بالكذا
 بدون الاستطاعة الخيلية لان في انما خواص المشبه الى النية التسمية مستطاعة
 تخيلية وهو ما ذكر من تفسير الاستطاعة الكه عنها بان لفظ المشبه بها اى في الاستطاعة
 بالكناية كلفظ النية مثلا تسعمل فيها وضع له تحيقا للقطع بان المراد بالنية هو القول
 لا غير الاستطاعة ليست في الاستطاعة فاما بان تذكر احد طرفي التسمية في غير الطرف

الاخر لما كان منها ملة السوال وهو انه لو اريد بالنية معناها التي فاصف
 اسما للافعال اليها اشار الجواب بقوله واذن ان اللفظ قرينة الشبه للغير
 بين تشبيه النية بالتبع وكان هذا اعتراض من اولى اعتراضات المصنف على السكاك
 وقد جرد عنه بانه وان خرج لفظ النية لان المراد به التسبب ادعاء كما اشار اليه
 في المتاع من ان يحصل منها اسم النية لسما للتبع مرادنا به بان تدخل النية في
 التسبب لا لانه في التشبيه يحصل افراد التسبع تسعين متعارفا وفيه متعارف ثم قيل
 ان الواجب كيف يتبع منه ان يضع اسمين كل على النية والتبع لخصيه واحدة
 ولا يكون مراد من قوله هذا العرفي بمعنى السبعة للنية مع التسبع لفظ
 النية وفيه تطلان ما ذكره لا ينفك عن المراد بالنية غير ما وضعه في التحقيق
 يدعى في مرتبة الاستعارة للقطع بان المراد بها الموت وهذا اللفظ معنى بالتحقيق
 وجعله مراد لفظ التسبع بالتاويل المذكور لا ينفك ان يكون استعماله في
 استعارة وتوكل الجواب بان قد سبق ان قيد الحقيقة مراد في تعريف الحقيقة
 اى الكلمة المستعملة فيها هي موضوعه له بالتحقيق من حيث انها موضوع له بالتحقيق
 ولا يخفى ان لفظ النية في الموت في مثل افعال النية استعمال في ما وضع له بالتحقيق حيث
 انه موضوع له بالتحقيق مثله في قولنا مت من غير فلان بل من حيث ان المراد بعمل
 من افراد التسبع الذي لفظ النية موضوع له بالتاويل وهذا الجواب ان كان
 محتملا عن كونه حقيقة لان تحقيق كونه مجازا او مراد به الطرف الاخر ظاهر
 بعد ولفظ السكاك مراد لاستعارة البنية وبقية اى قرينة البنية لاستعارة
 وهي ما يكون في الموضع والافعال وما يثبت منها لا الاستعارة التي عن افعالها

لا يورى البنية

اى قرينة البنية استعارة مكينة منها وجعل لاستعارة البنية قرينة اى
 لافعال المكينة عنها على اى السكاك في النية والافعالها وجعل النية
 استعارة بالكناية واذن ان اللفظ اليها قرينة اى قولنا نطق المال بكذا جعل
 القوم نطق استعارة عن قلت بقرينة لال والمال حقيقة وهو يحصل المال
 استعارة بالكناية عن التكلم ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة وهكذا القوم
 بعد ما جعل اللفظ استعارة بالكناية من الطعومات الشبيهة على سبيل التمثيل
 ونسبة السقوى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس انما اختلفت اللفظية
 من اللفظ وتقليل الاسماء ودرجاتها السكاك في ان قد البنية كلفظ
 في نطق المال بكذا حقيقة بان مرادها معناها الحقيقي لربك البنية استعارة
 تخيلية لانها اى الخيلية مجاز عندنا عند السكاك لان جعلها من اقسام
 الاستعارة المصحح بها الفكرة تنكر المشبه واما مرادة النية لان النية فيها
 بوان يكون ملاحق لافعالها متا ولا مطلقا بل هما فكل مستعمل في معنى
 ما وضع له بالتحقيق فيكون مجازا اذا لم يكن البنية تخيلية فلم تكن الاستعارة
 المكينة عنها مستلزمة للخيلية وذلك لان المكينة عنها قد وجدت بدون الخيلية
 في مثل نطق المال بكذا في هذا القدر وذلك اى عند التزام المكينة عنها
 للخيلية بانها لا يطاق وانما الملاحظة ان الخيلية هل يستلزم المكينة عنها
 عند السكاك لا يستلزم كانه في قولنا افعال النية الشبيهة بالتبع وهذا ظاهر
 ما قيل ان مراد السكاك بقوله لا نطق المكينة عنها عن الخيلية الخيلية
 مستلزمة المكينة عنها لا على العكس كما فهم المصنف نعم يمكن ان ينافى في اللفظ

على استلزام الكثرة هنا لئلا يكون كلامه كسائر كلامه في ذلك وقد مر في
 آية في مجاز العطف بان قرينة الكثرة هنا قد يكون ما عدا هذا كما عطف العطف وقد يكون
 امر واحدا كالآية في ان لا يجمع العطف في قوله لا يجمع العطف لان هذا لا يقع
 الا في امر من السكاك لا في امر في العطف بان ينفصل في خطه على امر في مجز
 لكثرة هنا وانما هذا جواز وجود الكثرة هنا بدو التحليل كما في ان لا يجمع العطف وقد
 التحليل في ذلك على ان العطف في التفسير بالجمع قد يجرى في قوله ان الكثرة هنا لا يجمع
 عن التحليل والآية وان لم يرد في التفسير الى جعلها السكاك في قوله الكثرة هنا لا يجمع
 بانها مجاز فيكون التفسير كلفه مثل استلزام في قوله ان العطف في قوله لا يجمع العطف
 في الفعل لا يكون لا يجمع فيكون ما ذهب اليه السكاك من رتبة التفسير الى الكثرة هنا معنى
 عا ذكره في قوله من تفسير الاستعارة في التفسير وغيرها الا في انظر الى قوله في قوله لا يجمع
 التفسير وقد يخبر بان كل مجاز يكون على التفسير لا يجمع ان يكون استلزام في قوله لا يجمع
 له علامة اخرى باعتبار ما وقع الاستعمال كما بين النظم والعلامة فانها لا تلتزم
 بل انما يكون استلزام اذا كان الاستعمال باعتبار علامة التفسير وقد مر في التفسير
 في قوله لا يجمع هذا لا يجمع في جميع الامثلة فلو سلم في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 الكثرة هنا لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 التحليل في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 شامل للقرين والتفسير وفيها ما قد ما على من العرف ونحو ذلك ان لم يتم
 ما يجرى لفظا اي وان لا يتم في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 لان ذلك يخلو من قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع

والله اعلم

في التفسير من ذلك لانه ان استلزام في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 حصره لان لا يتم في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 انه يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 اي تميزه ان في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 التفسير في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 في التحليل في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 التفسير في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 من قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 التفسير في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 ان حصر الاستعارة برعاية جهات من التفسير ومن جعلها ان يكون وجه التفسير
 غير متبدل فاستلزام الاستعارة في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 يتقبل الشدة والضعف فيكون من قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 غير متبدل فاستلزام الاستعارة في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 ويتبين التفسير انما في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 واستلزام من قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 فتمت بحسب مقتضى القول في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع
 في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع في قوله لا يجمع

في

دکتر محمد باقر

بقية لو انما هم قومه اليه لم يثقل منه الى الملام لان اللازم من حيثه لازم
 يجوز ان يكون ثم لا دلالة لاحكام على ما تروى في اى ذات ان اللازم ملزم ولا
 يكون الانتقال من اللازم الى اللازم كقولهم لا يلحق الفرس والاربع
 بان لا يلزم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يتق ان مراده ان الترتيب
 الكافي من الجار شرط لحدوثه وما لا دليل عليه وقد جاز بان مراد ان
 اللازم ما يكون وجوده سبيل البقية كقول الجار التابع لقول انما هو
 جواز كون اللازم اخفى كالفاحش بالفضل للانسان فالكفاية ان يذكر من
 ما هو تابع ويرد في يده به ما هو متبع وفيه الجواز بالعكس وفيه تارة
 يخفى عليك ان ليس المراد بالترتيب ههنا امتناع الانتقال وهي التثنية
 الاولى وانما فيها باعتبار كونها عبارة عن الكفاية المطلوبة غير متناهية
 اى من لا دلالة على معنى واحد مثل ان يتفق في معنى من المعنى والنتيجة
 ما من لم يورد معنى فذلك تلك التسمية لم يوصل بها الى ذلك المورد كقوله
 النار من بكل ايضاً فخدم والطاعين مجامع الانتقال الخدم الطاعين والنفس
 لم تعد مجامع الانتقال معنى واحد كفاية عن القلوب ومنها ما هو محال
 بان تؤخذ معنى فتنم الى لازم لغيره لجهلها بالاختصاص بغيره فتنم الى
 اليه كقولنا كفاية عن الانسان حتى مستوى القائمة عريف الاضمار وفيه هذا
 مركبة وشرطها اى شرط هاتين الكفايتين الاختصاص بالكل من اجل الانتقال
 السكالي لا دلالة منها على معنى واحد فشرطه سهلة الماخذ والانتقال
 لبطاها واستغنائها عن حتم لازم الى اخره وتلخيص بينا والثانية بعد جواز

في الترجمة

هو الجية قبل الفاعل الذي يحسن التسمية من اقسام الكفاية مطرد منها من التسمية
 كالجود والكرم وغيره للتسمية منها قديمة وميتة وان لم يكن الامتداد من التسمية
 بواسطة قديمة والى قديمة فثمان وخمسة يحصل الانتقال منها بوجه كقولهم كفاية
 طول القائمة طويل الجار والاولى اى طويل الجار كفاية سادسة لا يشوبها شئ
 من شئ وفيه سادسة اى طويل الجار تصريح بالتمسك الصفه اى حويل للصفه الرابع
 او من ضرورة احتياجها الى رفع مسند اليه فيتمثل على نوع تصريح بشئ المعنى
 والاعمال على فتنه الضميمة لك تقول عند طول الجار والزيدان طويل الجار والزيدان
 طول الجار فتنم من جهة وتجمع الصفه اليه لاسنادها الى اسم الموصوفين عند
 طول الجار هذا والزيدان طويل الجار هذا الذي يدون طويل الجار هم وانما جازما
 الصفه المتضمنة كفاية متضمنة على نوع تصريح ولم يخطها انما هي للقطع بان الصفه
 في الصفه صفه الصفه اليه واعتبار الضمير بما يلازمه وهو امتناع خلق الصفه
 عن ممول مرفوع بها او خفية عطف على واحدة وخفائها بان يتوقف الانتقال
 معها على تامل واعمال روية كقولهم كفاية عن الادب ههنا الصفه فان ههنا الصفه
 وتتم ترأس الادب ما يستدل به على الملازمة فهو ملزم لها على الاعتقاد لكن
 في الانتقال من الملازمة الى الملازمة في حقا لا يطبق عليها كل احد وليس الغا بسبب
 الوسائط والانتقالات حتى يكون بعيدا وان كان الانتقال من الكفاية الى المطلوب
 بواسطة بعيد كقولهم كثير الزاد كفاية من الصياغ قائم بفعل من قوله الزاد اكثر
 اعمد الطبع تحت الصند ومنها اى من قوله الاخر الى اكثره الطابع ومنها كقول
 لا ادرى اهل منها الى ذمة الصيغ ان بكسر الصاد جمع ضيفه منها الى المقصود هو

وهو المضاف بحرف الوسايط وكثيرا ما يختلف لفظه على المقصود وضوحا وخفاء
والثاني من انقسام الكتابة المطلوب بها النسبة اي اشارة الى امر ايقنه عند
الاداء للاختصاص في هذا المقام كقولنا ان الساحة والمرارة هي كل الراجح والرسالة
في وجهه من حيث ان المخرج فانه اذا اراد ان يثبت لفظا من بين الخشج بهذه النسبة
اي ثبت له قوله المخرج باختصاصه بها بان يقول المخرج هو هذا المخرج
عطف على ان يقول المصوب عطف على ان يخصص بها مثل ان يقول ساحة المخرج
او سح ليمخرج وحصل الساحة له او ان المخرج سح كناية للفتح وبه من ذلك
المراد بالاختصاص هو ان الساحة الكناية اي تلك الساحة وما لا يكتفى بها
اي تلك الساحة في غير نفسها لان ساحتها اذ قد روي في قول المصنف هذا
معرفة عليه اي ان المخرج فاما اشارة الصفات المذكورة للاعتناء
الامر في مكان الرجل وخبره فثبت له ونحوه اي مثل البيت المذكور في كون الكناية
لنفسه الساحة الى صرف ان تجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه في لغة العرب
والكرم بين يديهم حيث لم يمتحج بشيء المجد والكرم له بل كني عن ذلك ما بين
مهم وهو بغيره فان قلت هي ناقصة راجع وهو ان يكون المطلوب ما مضى ونسبة
معا كقولنا كثر في ساحة زيد فذلك ليس هذا كناية بل كناية ان احدها
المطلوب بها نفس الساحة وهي كناية الراد كناية عن المصباح والثانية العكسية
المصباحية لزيد وهو جعلها في ساحة اشارة الى المصباح في هذين المعنيين
التي في الثاني قد يكون مذكورا كاد قد يكون غير مذكورا كاد في قوله
السابق السلام من سلم السلون من يدع ولسانه فانه كناية عن نفي عنه الاستمرار

وهو في قوله

وهو غير مذكور في الكلام ولما انقسم الاول وهو ما يكون المطلوب كناية عن الساحة
ويكون النسبة معها بما لا يخفى ان المصنف فيها يكون مذكورا لا محالة لفظا او مقيدا
وقوله في موضع من يردى منفا من العرفين يقال نظرت اليه من غير القسم
اي من جانب ملحبه قال السكا الكناية عن تقيد وتقييد وتوجيه وتوجيه
واشارة وانفا فان تفلوا ولم يقل تقسم لان العرفين واشارته ما ذكر ليس من اشارة
الكناية بل هو اقم كناية عن شرح الفتح وفيه نظرا ولا فائدة انما كناية للاحاطة
في الانقسام قد تدخل وتدخل اعتبار الاختلاف في الوضع والمخاطبة والظلال
وكثيرا ما والناسيب للعرش اي الكناية اذا كانت عن غيره موصوفة
لاجل موضوع غير مذكور كان المناسب ان يطلق عليها اسم العرفين لانه
امالة الكلام من عرف العرفين يدل على المقصود يقال عرفنا الخيلان وبطلان
اذا طرقت اولان فبغيره فكامل اشير الى جانب تديد جانب العرفين المناسب
اي غير العرفين ان كثرت الوسائط بين اللان واللام كانه كثير الراجح ان يكتب
وهذه الفصيل السطح لانه التلويح هو ان تشير الى غيره من بعيد والناسيب
لان قلت الوسائط مع خفاء اللزوم كرمي الفضا وعرفي الوسادة الزم لان الزم
الاشارة بالشفرة والحاجب المناسب لغيرها ان قلت الوسائط باعفا طرقت قوله
مربط الى قوله في الظم لم يتحول لاجلها والاشارة ثم قال السكا في العرفين
قد يكون جازا كقولك اذ يتبين فستعرفه فستزيد بناء القبا اذا جامع لها في
الاشارة بالحاجب لكون الفضا مستعلا في غير موضع له فقط فيكون جازا لان
اي كناية اشارة العرفين مع جازا لان كناية لا تلامز وت باللفظ المعنى لا سيما

والجاء بنا في هذه البقرة الاولى فلا بد فيها اي كلمة في الصورتين من قرينة
 دالة على ان المراد في الصق الاول هو الانسان الكلي مع الخلق لم يحد بكونه مخلوقا
 او في الثانية كلاهما جميعا لكون كناية وتحقيق ذلك ان قولنا في قوله فنعرف
 كلامه ان على تقدير الخلق بسبب الايداء ويلزمه تهديد كل من صدر عنه الايداء
 فان استعمله واراد به تهديد الخلق لغيره من المومنين كان كناية على ان
 تهديد غير الخلق بسبب الايداء لعلامة اشارة الى الخلق الايداء اما تحييد
 وقضاء تقدير اربع قرينات في عدم ايراد الخلق بكونه مجازا في الحق
 اللغوي ان المجاز الكناية ابلغ من الحقيقة والشرعي لان لا تخافها من المومنين
 الا لانهم لم يردوا عن الحق بيته فان جعل المومنين يقيضون به اللزوم لا يتفق
 المومنين من لازمه والمحقق ان الاستعارة الخ من التشبيه لا تنفع من المجاز
 وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة وليس معنى كون المجاز والكناية الخ اشتقاقها
 بوجوب يحصل في الواقع زيادة في الحقيقة لوجوب في الحقيقة والتمسح بل المراد ان قصد
 زيادة تأكيد الاثبات ويظهر من الاستعارة ان الوصف المنسوب الى الخ قد اكمل كما
 في التشبيه وليس مقامه كايهم من التخييل والمخيلة لا يتغير اليه في تقديره
 بعبارة ابلغ وهذا مراد الشيخ عبد القاهر بقوله لست منزهة قولنا اريد السعد على
 قولنا اريد جلا هو الاسد سواء في النجاسة ان الاول زيادة في ما لا يلائم
 في النجاسة لم تعد لها التماثل الفضيلة هو الاول فاذا تكرر الاثبات لا يلائم
 له في هذه التماثل انما هو في اللفظ وهو علم يعرفه في تحييد الكلا
 اي يتصور معانيها ويعلم اعدادها وتقام عليها بقدر العادة والمراد بوجوب

ما لا يوزن

ما عرفه قوله وتبينها وجه المومنين في ذلك ام حسنا وقوله بعد بانه تنقذ به الخلف
 الحالة بكونه مومنا في قوله اي المومنين المقيد بغير اشارة الى ان هذه هي
 انما تعد محنة للامام بعد ما لا بد من المعنى في قوله بعد بانه مستحق جلا
 تحييد الامام وهو اي وجوب تحييد الامام قربان معقوف اي بغير تحييد
 المعنى الا وبالله وان كان قد يحد بعضها تحييد المعنى اتم ونظري في الجمع
 التحييد اللفظي كذا كما ان المعنى في قوله لان المقصود الاية واليه من الاولى
 هو المعنى واللفظ في قوله وبالله انه المطالب في اللفظ واللفظ في المعنى
 وهو الجمع بين المتضادين اي معنيين متقابلين في الجملتين اي يكون بينهما تقابل
 وتساوي في بعض الصور سواء كان التقابل حقيقيا او اعتباريا وسواء كان تقابل الشا
 او تقابل اكلية واستبعاد تقابلي العدم والعدم او تقابل تضاد او ما يشبهه
 من ذلك ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع واحد من انواع اللفظ اسهل من حق
 وتحييد اياها في موقود او فطين في قوله ثم يحوي في قوله ثم يحوي
 ما كسبه عليها ما اكتسب في الامام معناه لا يتفق وفي طبعه الفرض اي لا يتفق
 طامها ولا يمتد ببعضها غير ها من نوعين في قوله ثم او من كان مينا حيفا
 فانه قد سب في الاحياء معناه الحق والمرتبة الحقة مما ينافي لا وقد ملأ الا
 بالام على التماثل الفعل وهو اي الاحياء قربان طباق الاختيار طام وطباق السلب
 وهو اي بين في مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي ولعل المراد بالآخر
 وان يحق في نفسه ولكن لو الناس يملكون يعلمون طاهر من الحق الدنيا والآخر في
 الحق ناس لا يحسن ومن طباق ما ساء بعضهم يتبعها من دمج المطايع

بغير تحييد

بغير تحييد

بغير تحييد

رتبة با وشر بان يدرك في المعنى من المعج او غير ذلك ان قصد الكناية والتورية والرمز
 بالوان ما في الواحد بغيره لا مثله فليس الكناية قوله هي من ترميز التورية
 رتبة بالوان صرنا في الاله اي ذلك الشارب لليل الا وهي من سند من صفة رتبة
 الله بالدم فلم يتصور يوم قتل ولحمه دخل في ليله الا وقد صار الشارب من سند
 خضر من ثياب الجنة فجمع بين الحرة والقرعة وقصد بالاول الكناية عن القتل والثاني
 الكناية عن دخول الجنة وتبيح التوبة كمال التوبة فذا غير العيش الا خضر
 واذن اليوم لا صغر اسود يوم الابهى فابيض في دى لاسر حتى في
 في العدد والارق فاحبب الموت الاخر فالعنه الله بغير الاصغر ان لم يفرق
 والبعد الذهب وهو الزاد ههنا فيكون توبيخ وجمع لالوان قصد التورية
 ان يكون في كل شيء كانه البصر وتبين في اى الجانب شيان لهما لغير
 يعلق احدهما بما يقابل الاخر فيقع تعلق مثل السيرة والقرعة على شدة على الله
 رجاء بينهم فان الراجح وان لم تكن مقابلة الشدة لكنها مسيطرة على الذين الذين
 الشدة والتكلم بين المعنيين غير متقابلين فغيرهما بلطفين يقابل معاهما
 غرور لا ينجى ساس من رجل يري نفسه مثل اشياء اي ظهر لهم انما
 في ذلك الرجل ظهور الشيطان يقابل البكا الا انه قد مر غير الضحك الذي هو الضحك
 مقابل البكا وتبين انما هما تضاد لان المعنيين قد ذكر المعنيين فيهما في الضحك
 نظر الى الظاهر ودخل في اى العباقي بالنفس الذي سبق ما يختص اسم الله به
 وان جعل السكاكي وغيره قما براسه من الحشا العتيق وهو ان يؤتى بمعنيين
 متوافقين او لا فم يؤتى بما يقابل ذلك المذكور من المعنيين المتوافقين والظان

الزخم

المتوافقة على التوحيد في خلقه الطال لجميع معنيين مطاطين في الجلاء والبرهان
 حلال ما لا يتصور لا يذبحه من متناهيين ومناظرين في طائر لا يتصور بل لا يتصور
 حيا ولا يهلك كثيرا بالتحقق فاعلم المتواظفين ثم بالبطء والكثرة متقابلين لها ومقابل
 الله بالاشد حق ما احسن الدين والدنيا امة السمعة واصل الكفر والاملا باس بارسل
 الى الجلس والعدين والفتنة ثم بما يقابل من الفج والظلمة لا فاباس على التوريب ومقابل
 الاربع بلا يتصور فاسم على الفنى وسكن بالحق فبهم كلب ومما من حق الاستغناء
 وكذا يتلخص في تفسير العشر والتقابل بين التوريب لا بين العطاء والاستغناء فينبه على
 والمواد استغنى الله وهذا فيما عاين الله لا مستغنى عنى عاين الله بل من لا يولد
 باسطة استغنى الله في الدنيا من غير محبة فلم يكن الاستغناء مستمرا بالعدم
 الا وهو مقابل الله فيكون هذا من قبل قوله تعالى اشد في الكفا بهما بينهم
 وزاد الله في بهما مقابل في اخر حيث قال ان يجمع بين شيئين متوافقين
 او لا فذمة بها واذ اشتهر بها اي فيها بين المتواظفين او المتواظفين امرهم
 تمام اي فيها بين ضد بها اي تضادها ضده اي ضد ذلك الامر كما بين لا يتبين فاما
 لتجعل الله من اى بين العطاء والعطاء والتضاد جعل منه اي ضد الذي هو
 الضميمة به من قوله فسيفه في العشر منه ما بين تضادها وهما في الجلاء والاستغناء
 والتضاد في هذا الا يكون قوله ما احسن الدين من المقابل لانه اشتهر في الدين
 والدنيا اذ يتبع قوله في هذا الكفر والافلا من ضده ومنه اي ومن المعقود انما
 الله في حجة الناس بينه وبين الله في التوفيق الله وجمع امرها في سبيل الله
 والتسوية والتضاد ان يكون كل منها متقابلا للاخر وهذا القيد يخرج الطمان وذلك

الزخم

قد يكون بالبحر بين امرين غير الشئ القريب بينهما بين امرين وقد يكون البحر بين
امر غير قاري في مسافة لا يراها قسي جمع قوس الحركات المنحنية بالاسم جمع سهم يرمي
مقربة بالاناء جمع وترجعا بين ثلثة امور ومنها اى مرأى البحر ما يسمى بهم
قنابة الامراف وهو ان يجمع الطعام بما يناسب ابتداء شئ في البحر نحو لاند لا
وهو اللبث للغير ان اللبث فينا كثر فيمره كمالا لنباتا والغير فينا كثر فيمره
للانبات لان المدد في البحر يكون خيرا عما عليه ويلقى بها اى مرأى البحر ما يسمى بهم
بين معينين فيه متناسبين بلقيين يكون لهما نصيبان متناسبان وان لم يكونا
مقتضين ههنا نحو الشمس والقمر والنجم اى النبات الذي يجمع اى غير ذلك
لا ساق له للنبات والشجر الذي له ساقا بعد ان اى ثقل وان قد فيا خلقا له فالبحر
بهما لغيره وان لم يكن متناسبا للشمس والقمر لانه قد يكون بمعية الكوكب وهو متناسبا
ويسمى ايام الناس لخلق ما حرفة اياها النصارى ومن اى من القوم الايمان وهو
ضيق القلب في الدين ويسميه بعضهم النجوم اى بهم وبرد منهم في خلقهم
وهو ان يجمع قبل البحر من الغفرة في الشجر لا الابد من النظم قوله هو طبع
الاشجار بحر اخر فقرة وقرع الاسماع برزاجر وعظم فقرة اخرى والفسحة لال
على سماع على شكل فقرة النظم اى من النبات بدل عليه اى على البحر وهو لخلق
من الغفرة والبيت لادعوى الردى قوله ما يدل على جعل قوله لادعوى متعلق
بقوله بدل والركن الذي منى عليه او لخر الايات او الغفر وجعل كل
منها وقد بقى اذا عرفت ان من لا ههنا ملاير فيه البحر لعدم موافقته
كله قوله وكان الناس لا آمنوا خلقا فاختلوا والكل سبعة ثمن ان الغفرة

في قوله

قيام فيخلقون قوله ان حرف الردى هو الزن لربما تقوم ان الخور
فيه اختلوا وفيه اختلوا فيه ولا ههنا في الغفرة نحو وما كان الله ليظلمهم
ولكن كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت قوله اذ لم تسطيع شيئا فذمه وجازا
الى ما تسطيع ومنه اى من العزى الشاكلة وهو ذكر الشئ بلطف عذبه لرويه
اى ذلك الشئ المحبة اى محبة ذلك الغير حقيقة من غنى اى وقوا محبة
او مقدة اى اول كونه على المعنى شيئا من اقدت عليه شيئا اذ سأل الله
من غير ربه وطلبته على سبيل التكيف والتحكم وجعل من اقبح الخلق ليدبره
في مناسك بلا يخفى بعد محرم على ان جواب الامر من الاجابة وهو نحو من الخلق
لا لخلق البحر الى حية وفيما اى خيطا ذكر خيطا لخلق الجية بلطف الطبع لوقوعها
في بحر الملح الطعام ونحو قوله ثم علم ما في نفسه ولا اعلم ما في نفسه حيث اطلق
على ذات الله لوقوعه في محبة نفسه والثاني وهو ما يكون وقوعه في محبة الغير
تقديره قوله ثم قولوا متابعه وما ائزل اليانا الى قوله سبحانه الله ومن حين
من الله ونحو له عابد وهو اى قوله سبحانه الله مسد لا نر قوله من سبع طلبة
من حبس وهو لئلا لا تنفع عليها الصبح مؤكدا لئلا بالله اى يظهر الله لان
الايمان يظهر النفوس فيكون امانا مشملا على ظهور الله لنفوس المؤمنين وذلك
عليه يكون صفة الله بمعنى ظهور الله مؤكدا للمؤمنين قوله متابعه ثم اقام
الدفع لظهور الله في محبة ما يعبر عنه بالصبح تقديره بقرانه ولا اصل فيه اى هذا
الغفر وهو ذكر النفوس بلطف الصبح ان النصارى كانوا يسمون لولاهم في ايامهم
بقوله الصبح ويرون انه اى النفس في ذلك الماء تطهير لهم كما فعل الرسل منهم

الانكا

ولقد قال الان نغنا حقا من الملوك بان يقولوا انما
بالله وبغنا الله بالايان صبغنا مثل صبغنا وظهرنا بظهرنا
هذا ان كان صبغنا قولنا لك اخبرني وان كان صبغنا ليس في ان المسلمين
امر بان يقولوا صبغنا الله بالايان صبغنا ولم نضع صبغنا ايها الصغار
غير من لايمان بالله بصبغنا الله لنا طر لوقوعه في صبغنا صبغنا الصغار
قد انما هذه الغيبة للآل البيت في سبب التبريد من غس الصغار والامام في
الاصغر وان لم يكر ذلك لفظا ومنه اي من العنوي المراجع وهو ان
اي توقع المراجعة على ان الفعل مستند الى غير المصدر لانه الطرف عنه قوله بين
معين في الشرط والجزاء والعن ان يحمل معنيا واقعا في الشرط والجزاء
في ان يرتب على كل منها معنى مرتب على الآخر كقوله اذا ما في الله ومنه
عن جها في في العنوي ومنه في اصاحته الى ان في اي استعملت كما
الذي ينجد شير ويزينه فصدقه فيما افنى على فليج بها العجز راج
بين مني انما واصحتها الى الواشيه الواقعي في الشرط والجزاء في
مرتبتها الحاج ثمة وقد يتوهم من ظاهرها ان المراجعة على ان يجمع بين
معين في الشرط ومعين في الجزاء كاجع في الشرط بين مني السامع والحاج
المتوهم في من اصاحتها الى الواشيه والحاج ليجر وهو فاسد اذا قال بالان
في مثل قولنا اذا جاء زيد فسلم على اخيه فانتم عليه وما ذكرنا هو الخ
من كلام السلف ومنه اي من العنوي العكس التبديل وهو ان تقدم
جزء في الكلام على جزء اخر ثم توضح ذلك المقدم عن الجزاء كما قال

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

السلامة والنقل

[illegible]

۵۵

من يتبع من جوارب وشقاة الأباذنة فمنهم من اهل الوقت شقي
 اي مقصده له بالدار وسعيد اي مقصده له بالجنة فاما الذين شقوا في الآخرة
 لهم بها في الدنيا شقي اخرج النفس من ردة مخالدين فيها مادامت
 السموات ولا من اي ساولت الآخرة او منها او هذه العبارة كناية عن
 التأييد ونفي لا شقاق الاملاء هنا الا وقت مشيئة الله سبحانه في ملكه
فان لا يريد من تحليد البعض الكفار ولخرج البعض كالفراق واما
الذين سعدوا وفي الجنة خالدين فيها مادامت السموات ولا من ملائكة
مركب عطاء في جنة وذاي غير مقطوع بل محمدا الى نهايته ومعنى الاستئناس
في الاول ان بعض الاشياء لا يخلدون كالغصن من الزواجر الذين شقوا
بالعصا وفي التثنية بعض الاشياء السعداء لا يخلدون في الجنة بل يظلمون بها
ابتداء بعض ايام عذابهم كالفراق من المؤمنين الذين سعدوا بالايمان والثاني
من سدا معين كما يتفق باعتبار الانتهاء فكل ذلك باعتبار الابتداء فقد
مع الانفس في قوله لا تكلم نفس ثم فرق بينهم بان بعضهم شقي وبعضهم
سعيد بقوله فمن شقي وسعيد ثم قسم بان اضاف الى الاشياء بالهم
من عذاب النار الى السعداء ما لهم من نعيم الجنة بقوله فاما الذين شقوا
الى الآخرة فقد يطلق القويم على امرين احدهما ان يكون له من النعم
مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله ساطع في الفناء وشايع
كانهم من طول ما التمسوا مرد فان اي لشدة وطائفة على الاعداء
از الاوى اي جاربوا خفاف اي مسرعين الى الاجابة اذا دعا

الاجابة

الى اجابة من ودعا من ومنه خطيب كثيرا واشد والقيام واحد منهم
 مقام جماعة قليل اذا عد وذكر احوال المشايخ واما في كل حال ما يباينها
 فان اضافت الفعل حال الملاقات والى الخبر حال الدعاء وهكذا الى اخره وانما
 استيفاء اقسام الشئ كقولهم يحبون يشاء انما ويحبون يشاء الذكر واذا
ذكرنا وانما ويحبون من يشاء عقبا فان لا انسان امان ان يكون له ولد ذكر واذا
او ذكر واذا او لم يكن له ولد وقد استوفى في الآية جميع الاقسام ومنه اي
من المعنى المجريد وهو ان يتبع من امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مثل
لذلك الامر ذي الصفة فان الصفة صالحة او لاجل الصلة وذلك كما
اي تلك الصفة فيرى في ذلك الامر جهة كانه بلغ من الاضافات تلك الصفة
بمع ان يتبع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي المجريد اقسام منها ما يكون
من القوم يتبعون قولهم من طر ان صديق جيم اي قريب نعيم كونه اي طبع ولا
من الصلة احد مع معناه مع ذلك الحدان يستخلص من طر ان صديق
اخر مثله فيها اي في الصلة ومنها ما يكون بالياء المجردة الداخلة على المنوع
فوقهم من سالت فلان السائل من الخبر مانع في اضافة الساخر حتى انفع
منه جاز في الساخر ومنها ما يكون بغيره بالمصيدة المنوع فوقي لوقه ها
فيج الفاعل شداها او ما اسلمها من شدايد الحرب بعد اي تسرع في الاستاذ
او اي مشيت في الحرب عيتم او لا يسي لا تروى في الدعاء والبالا للابنة والعتا
مثل الشيق وهو فعل الكرم الرجل من رجل البعير لشخصه من مكانه ولم يسله
فقد يدوم من نفسه مستعد للحرب مانع في استعداد الحرب حتى انفع منه اخر

الاجابة

دنيا ما يكون بدخلة في المتفرع منه نحو قوله لم يهادر الظل الذي لم يهدر
وهو دار الخلد فكذلك المتفرع منها دار الغري وخطها معدة في جنة لاجل الكفا
تعدو الامور واما لغة في انصافها بالشد واما ما يكون بدون توسعة
عزوفه على بقاء رجل بفرقة نحو اي جمع التمام او يموت منصرفا
له لان يموت كرم بعينه بالكرم نفس الشيء من نفس كرميا بالغة في كرمها
قوله من قبل الانكشاف من الحكم لا انفسه قلنا لا في الخبر بل ما ذكرنا
وقبل تقديره او يموت من كرم يكون من قبل من طر من صدى جيم لا يكون
قوله او يموت من كرم الخبر وتمام المعنى بدون هذا الاستغناء منها
ما يكون بعينه الكسوف قوله يا خير من يركب الدرع لا يشرب كاسا بلغم من ظم
اي يشرب كاسا من كسب الجود انشع منه جواد ان يشرب هو كلفه على طريق الكفا
لانما انشع عنه الشرب كلف الجود فقد انشع له الشرب بكفهم ومعلوم انشع
بكفة فهو ذلك الكرم وقد خفي هذا على بعضهم فزعم ان الخطاب ان كان لغة
فخر جريد ولا فليس من الجريد شي بل كناية عن كون المديح غنيما في قول
الكناية لانما في الجريد على ما قرأنا وكذا في الخطاب لغة لم يكن فيها لغة
بل اطلاق قوله ومنها محامدة لانما نفس وبيان الجريد في ذلك انشع
من نفس شخص اخر مثله الصفة التي سبق لها الكلام ثم عاين كقول
لاجل عندك تهديها ولا مال فليسعد انشع ان لم تسعد الخان في
انشع من نفس شخص اخر مثله فقد الخيل واللال وظاهرة ومترى
من المعنى المبالغة المقبولة لان المراد لا يكون من الخانات وفيها

المبالغة

الاشارة الى الورد

اشارة الى الورد على من زعم ان المبالغة مقبولة معناه على من زعم انها مبدوءة
مطلقة تمامه بين مطلق المبالغة وفسادها وانفسه لا يهدر بالورد ووقته
والمبالغة مطلق ان يدعى الوصف بل هو في الشدة والضعف حد متجاوز
وانما يدعى ذلك فلا يفرق ان اي ذلك الوصف غير متساوية في الشدة والضعف
ويشكر الصبر والافادة باعتبار عوده الا الى احد الامرين ويخص المبالغة في التبع
والاخرى والعلة لا يجوز الاستغناء بل بالدليل القطعي هو ذلك لان الذي كان
مكنا مقلا وعادة متبليغ كقولهم نهارى بعينه الغرس عدو هو المروغ في العبدان
يسرع احد ما على اثر الاخر في طلق واحد بين نور بينه الذك من بقا الوصف
هذه الاشياء منها ما اذا اي مشابهة فلم يتبع بما يتبع مجزوم معطوف على يتبع
اي له يتبع فلم يفصل ادعى ان فسر ادرك في ذلك فخره مفاد واحد ولم يفرق
وهذا ممكن عقلا وعادة وان كان مكنا مقلا لا عادة فافراق كقولهم ونكرم جازا
مادام قينا وتبعض من الاتباع اي يسل الكرامة والعطاء على اثره حيث لا يكون
وهذا ممكن عقلا لا عادة بل في زمانا يتكاد يلحق بالمنع عقلا وما في التبع
والافراق مقبولان والاى ما ان لم يكن مكنا عقلا ولا عادة لا امتناع عن
يكن مكنا عادة ممثلا عقلا اذ لم يكن عادة ممكن عقلا ولا يتعكس عقلا
كقوله ولتعت اهل النار حسانه الصبر لثان الحامل للصفة لم يفتقر فان
وقد اظفرت الغير المخلو ممنوع عقلا وعادة والظن لا يمتري من العلوانا
سما ما ادخل عليه ما يقرب الى الصفة نحو لفظ يكاد ويكاد ذنبا يفتقر ولعله
تمت البرهان ومنها ما تضمنت نوعا من التعيين لغيره فقد استأبنا ان

المتصور. فذكر كثر من ذلك. وكنى كثر من ذلك. وكنى كثر من ذلك.

انها اول ما ان لا يكون لها في العادة علة وان كانت لا تطلق في الواقع علة
 كقولنا علة اي لم تباين ناطقنا على علة تلك النفاذ فاما حيز اي صار من علة
 بسبب تلك علة فلهذا فبعبارة الرضا اي المتيقن من النفاذ هو علة في قولنا
 ان من النفاذ علة ثابتة لا تطلق لها في العادة علة وقد علة بان علة في حيزها النفاذ
 بسبب تلك النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة وتكون تلك
 غير حقيقة فكون من من العلة كقولنا ما به قلة علة ولكن بتلك العلة ما في حيزها
 فان قلة العلة في العادة لا يفسد صحتها ومفعولها الملك اي ما في حيزها الملك
 طبيعة الكرم فبعبارة عليه ومجرب صدق من حيزه الرابعين بعلة على علة ما به قلة
 من ان اذا توفرت الحيز ما به قلة في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 وهذا مع انه وصف كمال الجود وصف كمال النفاذ علة في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 اي العلة الغير النفاذ التي ارادنا ان نثبتها اما ممكنة كقولنا او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 في حيزها اي علة في حيزها النفاذ اي ان علة في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 الواسعة ممكن لكن لما خالف النفاذ في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 استحقاقا لاسانته الواسعة بان حيزها من حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 حيث ان الملك في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 من انطلق اي شد النفاذ وحيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 المدوح صفة غير ممكنة فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 هو ان علة الجود في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 عليه اي في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة

المتصور

لا كرام هو الجود وهذا صفة ثابتة في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 لا ذلك وما قيل ان العلة في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 وعلة ما في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 ليس في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 ان يحصل له ههنا علة في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 على انشاء لا ذلك فكون لا تطلق علة لكون علة في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 عليه علة للعالم مع انه وصف غير ممكن فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 من ان في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 العلة في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 بالهز ففقت اي ما في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 ما في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 ان يثبت النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 بل في حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 لانسان من حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 بناء مكارم واساة لهم واثم من حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 من داء الجود وصف غير ممكن فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 الرابعين وعلة من حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة
 ان يثبت من حيزها النفاذ او فلهذا اي تلك العلة غير العلة المذكورة

المتصور

المتصور

جهة اى دور لعمدة المدح في صفة الدم كقولهم لا يحسبهم غير ان سيوفهم
 قد اجمع قلوبهم الكسرة في حذو السيف من قراع الكفاية من مضامير الجرح
 اول كان طول السيف من قراع عينا فاقب شيئا منه اى من العبد على نفسه
 كونه منه اى كون طول السيف من العبد وهو اى هذا التقدير وهو كون
 من العبد لانه لا يترك اية من كمال النجاسة في اى ثبات شئ من العبد على هذا
 التقدير في العبد مطلقا لانه لا يقال ساطع جرحه من غير العبد وهو الجرح
 في ممتزجا فالتاكيد في اى هذا القرب الى وجه من جهة انه كذا في الشئ
 يثبت لانه متى تفيض الدمى وهو ثبات شئ من العبد على كمال العبد
 فعدم العبد يفتقر من جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الانفصال كى
 المستثنى منه بحيث يخل فيه المستثنى على تقدير الكثرة عن فو له لا يفرق
 في من غير من ان المستثنى النقطع مجاز واذا كان الاصل في المستثنى لانه
 قد ذكر انه قبل ذكر ما بعدها يعنى المستثنى بهم اخرج شئ وهو المستثنى
 مما قبلها اى ما قبل الاداء وهو المستثنى منه فاذا اولى اى الاداء مفرح
 وتحويل الاستثناء من الانفصال الى الانقطاع بما لا ياكيد لما فيه من المدح على
 المدح والاشعار به انه لم يجد مفرح من جهة ثبوتها فانظر الى استثناء
 مدح وتحويل الاستثناء الى الانقطاع والقرب الثاني من توكيد المدح بما فيه التاكيد
 ان يثبت شئ مفرح مدح ويعطى باجاء الاستثناء اى يذكر عينا ثبات مفرح المدح
 لذلك ان شاء الاستثناء لهما مفرح لغيره اى لذلك ان شاء عواضع
 القرب يبدى من قريش يد يعنى غير وهو اداء الاستثناء واصل الاستثناء

او نحو ذلك

اى في هذا القرب يبدى ان يكون مستثناة ان الاستثناء في القرب لا يرد مطلق
 لعدم دخول المستثنى في المسئلة منه وهذا لا ينافى كون الاصل في مطلق الاستثناء
 هو الانفصال كذا اى الاستثناء النقطع في هذا القرب لا يرد مستثناة قد مر في القرب
 الاول اذ ليس هنا مفرح من مفرح عامر يمكن تقديره دخول مفرح المدح فيها واذا
 يمكن تقدير الاستثناء متصلا في هذا القرب لا يفيد التاكيد من الوجه الثاني وهو
 ان ذكر اداء الاستثناء قبل ذكر المستثنى بهم اخرج شئ مما قبلها من حيث ان الاصل
 في مطلق الاستثناء هو الانفصال فذكر اداء مفرح مدح كوكبا للتاكيد على
 التاكيد من جهة انه لا يترك شئ من مفرح المدح على العبد على كمال العبد على كمال
 متصلا وهذا اى ان يكون التاكيد في هذا القرب من اى التاكيد في القرب الاول المفرح
 للتاكيد من وجهين القرب من توكيد المدح بما فيه التاكيد من جهة ثبوتها
 مفرح مدح وهو انظر في مفرح الدم نحو ما شتم ما الا ان ثباتا يثبت اى يثبت
 الاصل في التاكيد على كمالها اى لا ياكيد ما لا ياكيد من مفرح مدح وانما هو مفرح
 كالتقريب الاول في اى التاكيد من وجهين والاستثناء من التاكيد من التاكيد في هذا
 اى ياكيد المدح بما فيه التاكيد كذا قوله هو للبدن لا انما الجرح لخوا
 سوى ان القرب عام لكنه الاول قوله لا وسو استثناء من مفرح المدح من قريش وقوله
 لكنه مستثنى من مفرح المدح الاستثناء في هذا القرب لان الاصل في الاستثناء النقطع يعنى
 لكن وسو اى من القرب توكيد المدح بما فيه المدح وهو بان احداهما ان يثبت مفرح
 مفرح مفرح مدح مفرح مفرح مدح مفرح مدح مفرح مدح مفرح مدح مفرح مدح
 كقولهم لان لا يفرح في الاثر لى الى من احسن اليه وثابتها ان يثبت مفرح مدح

مفرح مدح

وحقيقه انما استقامت لها منادى اخرى له كقولك فلان فاسق لا امر جاهل
 فانه لا يملك حينئذ التاكيد من وجهين والكلام وجه واحد وتحقيقها عاقل
 ما امر اي في تأكيد المدح بما يشبه الذم ومنه اي من القول الاستعلاء وهو
 المدح جنة على وجهه ويقع المدح جنة اخر كقولهم بنت من الاعمال والوجه
 اي جنة لغت الدنيا بآلة خالد مدحها بالنهاية في التمجيد حيث جعل قلاعه
 بحيث يخلو وارت احاطهم على وجهه استعلاء مدحهم بكونه سببا لصلاح الدنيا وتمامها
 انما هي تفضيلة احد جنة لا فائدة له فيه قال ابن علي بن الرقي وفيه في المبيت
 ومنها اخر من المدح لعددهم انهم زبلة ما سعدوا الاموال كما هو متفق على انه مدح
 مقرون بخصيص الاعمال بالذكور لا لغيره من الاموال من الذهب والفضة
 في الحارات والمخاض وان له مقبولا في الاموال والثالث انهم لم يكونوا في قلاعه والذات
 كما في الدنيا سري بخله ومنه اي من القول الامام في ارجع الخشعة في وجهه اذا الغرض
 وهو ان يسمي كلامه سري بخله مدح كان او غيره من غير ان يكون مدح على انه مقبول
 فان لم يكن وقد اسند الى المفعول الاول فهو لشبهة المدح وغيره من المفعول
 لاقتضائه بالمدح كقوله اطلب فيه اي في الدليل الجواز في اعداء على الدهر والذكر
 فانه من وصف الدليل بالطول الكافية من الدهر ومنه اي من المعنى الثاني
 ويصح على الصديق وهو ايراد الكلام محتملا الوجهين مختلفين كما يشايين
 متضادين كالمديح والذم مثلا ولا يكتفي بحجده لفعال مضين متضادين
 كقولهم قال لا عي ريت عبيد سواي يحفل بغيره الصديق العزلاء فيكون دعاء
 له والعكس فيكون دعاء عليه قال الكاكي ومنه اي من الوجهين متشابهين

اوله

ارجع

القرآن باعنا

القرآن باعنا وهو احتسابها لوجهين مختلفين وقفا رتبة اعتبار اخر وهو مدح
 الاحتساب لان احد المعنيين في الدنيا ما قريب في اخره حينئذ كذا كذا في نفسه
 من ان اكثر مدحها بآلة العاقل من قبل النبي ولا ينام ويجوز ان يكون وجه
 الثانية هو ان المعنيين في الدنيا به لا ينفصلان عما ومنه اي من القول الذي
 به المدح لانه لما في تلك الدنيا فضل عظيم في كمال تلك العيب ومنه اي من مدح
 جاهل العارف وهو ما ساء الكاكي سوق العلوم صلت به لكونه في احدى تسمية
 بالجاهل ان رده في كلام الله كالترجيح في قول الخارجية اياهم القاريون وهو من
 من مدحهم في كماله من رتبة اي ما مراد لورق كانه لا يخرج على ابن ابي هريرة الباق
 في المدح في قوله المدح برف سري ام من مصلح ام انبساطها بالنظر الفاضل
 لو المبالغة في الذم كقوله وما لدرى وسوق لخاله سري اي ان وكسره في الكلام
 فياضح وبما ساء يقولون لعل بالفتح وهو القياس اقوم الى حصوله لمدح في
 على ان القوم هم الرجال خاصة والذم لدرى وكما قصير في الذم في اللفظ قوله
 تالله باعنا بالقاع وهو المعنى من الامم بن قل لنا ليلاي مثل ام ليلال بشر
 وفيه اشارة ليلال الى نفسه والاصح وباسمها ثانيا استلزام هذه تخرج من
 الجاهل وهو اكثر من ان يخطها العلم ومنه اي من المعنى القول بالموجب وهو
 اسد هان تقع حشرة في كلامه الغير كما يبرهن من شئ اثبت له اي ذلك الذي حكم
 تشبها لغيره اي فثبتت في كلامك تلك الصفة لغيره في ذلك الذي من غير
 الشبهة لدرى شئت ذلك الحكم لذل لا لغيره وغيره يقولون ذلك من جعل الى
 للغير لغيره الاقر منها الاقل وفيه الترهيل لمدح والقرنين فلا قرص في

في قوله

في قوله

في قوله

[illegible]

تاریخ

کوهستان در دشت
 دریاچه در دشت
 دریاچه در دشت
 دریاچه در دشت

von

[illegible]

اما من ادعى ان الحرف المتعدد لما كان متبع للسان عنها فقد وجد كمن
 صرحنا واحدا وجعل الجنبين على اختلاف في الهيئة فقط ولذا قال في الحرف المتعدد
 في هذا الباب حكم الحرف المتعدد في الهيئة في مفرطه مفرط ما يقتضيان الفاعل
 من تعدد ساكن ومن الآخر مفتوح وقد يكون الاختلاف بالحركة والتسوية
 كقولهم البدع ثم ترك الشدة فان الشين من الادوك مفتوح ومن الثاني ساكن
 من الادوك مفتوح ومن الثاني ساكن وان اختلفا في لفظ الجانين لما عداها
 اي اعداد الحروف بان يكون في احد اللغتين حرف تاييد او اكثر اذا سقط حصل ثبات
 التام بقي الجانين ايضا لفظان لعدد اللغتين من الاخر في ذلك الاختلاف اما حرف
 واحدة في الادوك مثل الفث الثاني والثاني الى ثلثين مثل المسالي زيادة في الادوك
 الوسط نحو جدي جدي زيادة الهاء وقد سبق ان المتعدد في حكم الحرف في الادوك
 كقولهم بدون من ايدي عوامي عوامي زيادة في الادوك ولا اعتبار بالشين في قولهم ايدي
 في موقع مفعول بعدون على ان من زائدة كاهون في الادوك لا حصر في كونها تتبع
 كلمة قولهم عز من عطوف وحرك من نشاطه او على انه مفعول من حرف في اي يدون
 سواء عدا من ايدي عوامي جمع عامية من عصا ضرب بالعصا وعوامي من عصا حنيفة
 وعوامي وعوامي بفتح السين اي يدون ايديا ما سأل الا اعدا حاشيا
 للاوليا ما سأل على الاثر ان لا يجرى حكمه بالفتل فاعرف في ثلثي هذا القسم الذي
 يكون الزيادة في الاخر مطروحا واما ما اكثر من حروف واحد وهو عطف على قوله اما
 ولم يذكر هذا القرب الا ما يمكن الزيادة في الاخر كقولها اي لفظان ان البكاء هو الشدة
 من الجوى اي حرقه القلبين الجراح بزيادة النون والهاء وبقية هذا النوع من

وان عطفنا

وان اختلفا في لفظ الجانين في اوزاعها اي اوزاع الحروف فيشترط ان لا يقع
 الاختلاف بكثر من حرف واحد ولا بعد منها الفتح والجر من الجانين كما في
 ونكلم الجانين الفتن وقع بينهما الاختلاف في لفظ الجانين في مفرطه مفرط ما يقتضيان
 مناسا وهو ثلثا من الجانين في الاخر اما في الاول نحو بين وبين كذا لسان
 وطريقا لسان في الوسط نحو وهم ينفون عن يدون عن يدون في الاخر نحو لسان
 معقود بنو امية الجوز لا ينفون تقارب الدال والهاء وكذا الهاء والهمزة وكذا الهمزة
 والراء والاداي وان لم يكن الحرفان متطابقين في معنى احدهما هو ايضا في الاول
 نحو في الادوك من الفهم والهمزة والهمزة والهمزة وشاع استعمالها في الادوك من الناس
 والهمزة منها رتبة فعل يدل على الاعتناء او في الوسط نحو ذلك بكم في الادوك
 بنو الجوز بكم في الادوك من الفهم والهمزة والهمزة والهمزة وشاع استعمالها في الادوك من الناس
 ان يكون كجدي بدون من ايدي عوامي عوامي زيادة في الادوك ولا اعتبار بالشين في قولهم ايدي
 من الامم الجانين وان اختلفا في لفظ الجانين في تزيديا اي في تزيديا في الادوك
 النون والهمزة والهمزة والهمزة في الادوك من الفهم والهمزة والهمزة وشاع استعمالها في الادوك من الناس
 هذا النوع من الجانين في الادوك من الفهم والهمزة والهمزة وشاع استعمالها في الادوك من الناس
 لها في الادوك من الفهم والهمزة والهمزة وشاع استعمالها في الادوك من الناس
 بين صنف الحروف الطرية واذ وقع اسم لعدد اللغتين الجانين في الجانين
 في الادوك من الفهم والهمزة والهمزة وشاع استعمالها في الادوك من الناس
 بمنزلة الجانين في الادوك من الفهم والهمزة والهمزة وشاع استعمالها في الادوك من الناس
 بعد الجانين اي في الجانين ولذا ذكره باسمه الظاهر دون الضمير الجانين

الاخرية الجاسم ووجاهتها وادوارها وخصائصها من سببها يقين هذا
 من الجاهل الذي لا يملك الاقسام الاخرى ظاهرة مما سبق ويحوي الجاسم شيئا لها
 ان يجمع للفطن الاشتقاق وهو في الحقيقة في الوجود لا يوصل مع الاشتقاق في الوجود
 عرفنا وجوب الذين انتم فانها مشتقات من قام يوم والثاني ان يجمعها الى الفطن
 المتساوية وهي ما يتبعها في اشتقاق ولا يوافق اشتقاق فلهذا ما هو عليه
 لو لم يورث من جسيماتها مصدرها اي شي الفطن الاشتقاق وهو غلط
 لفظا ومعنى لما لفظا فلا تحصل الغير الفرد في تشبيه الفطن وهو لا يتبع الا
 بتاويل بعيد فلا يجمع عند الاشتقاق عنه واما معنى ذلك الفطن لا يشبهها لاشتقاق
 بل وانما يشبه الاشتقاق بان يكون في كل منها جاع ما يكون في الاخر من اللفظ
 او اكثرها لكي لا يجمع الى اصل واحد كل الاشتقاق عرفنا ثم قال العلم من الفطن
 فالاول من القول والثاني من الفطن وقد توهم ان المراد بما يشبه الاشتقاق
 وهو الاشتقاق الكبير وهذا اللفظ لان الاشتقاق الكبير هو الاشتقاق في اللفظ
 الاصل دون الترتيب مثل الرقم والرقم وقد مثل في هذا المقام بقوله ثم قال العلم
 المتكامل من ارضهم بالجملة الدنيا لا يخفى ان الارض مع ارضهم ليس كذلك ومنه ان
 من الجاهل على الصدر وهو في الترتيب جعل لعد الفطن المتكامل في الفطن في
 والذين المتكاملين اي المتكاملين في اللفظ معون العينة او المتكاملين بها في التباين
 بين الذين يجمعها لاشتقاق وشبه الاشتقاق اول الفقرة وقد عرفت معناها
 الاخر في اخرها اي اخر الفقرة فتكون الاقسام مربعة عرفت ان يقال في كثر الناس
 والله لم يأت في حشده في المتكاملين وهو سائل اللهم رجع ومعه سائل المتكاملين

في هذا المقام

في هذا المقام

ونحو استقروا منكم ان كان غفارا في المتكاملين تشبه الاشتقاق وهو لا يملك
 احد هاهنا اي لعد الفطن المتكامل في او المتكاملين او المتكاملين بالاشتقاق او تشبه
 في اخر البيت لفظ الاخر في صدر المصراع الاول وحشده احد او صدر المصراع
 الثاني فقيسوا لاقسام ستة عشر حاشا من غير ان يجمع في امر بعد المصراع او من ثلثه
 عشر مثلا واهل البيت لعد الفطن مع الابن المصراع وجهه وليس في البيت الثاني
 فيا يكون المتكامل الاخر في اخر المصراع الاول ومع ذلك لا يمنع شيئا من غير
 وروية فاعرف المصراع في البيت الرابع فاما تعدد اقسامها في حاشا من امر غير
 وتوهم من كان باليسير الكوا جمع كاي في المصراع في حاشا من امر غير
 معزا اي هو لها فارتدت باليسير القواضيت اي التيقن القواضيت مع ما فيها يكون
 المتكامل الاخر في اخر المصراع الاول وقوله وان لم يكن الامم مع ساعة من غير كان
 واسم من وجود الى الامام الدلول عليه البيت السابق وهو الثاني على الذي
 الذي لوجدتها بها احكاما ما كان حاشا مقبلا قليلا من كدة العالم
 من اواخر التعجب الى الساعة ومعه مقيدة اي لا تتركها طيلة ساعة فانه
 تافه في قلبها مرفوع فاعل تافه والضمير السامع والعينه قليل التعجب في الثاني
 يتبعه في حاشا قليل جسد وهذا فيما يكون المتكامل الاخر في صدر المصراع الثاني
 وقوله ما في اي انما في من ملامك سفاها اي خفة عقله وقلة عقله في الثاني
 فلكاد عات من الدعاء وهذا فيما يكون المتكامل الاخر في صدر المصراع الاول
 وقوله واد البلاء يجمع بليل وهو مخزن باحالة البلاء يجمع بليل بالضم فيه
 الحمد هذا فيما يكون المتكامل الاخر في البلاء الاول في حاشا المصراع الاول لا مند

من هذا المصراع الثاني
 وليس في البيت الثاني

صفا وقد جعلت النقصه على نحو حصل الناطق والصارف هلك الحاسد
 والثالث قبل الحاشية ما تارة قرأه نحو في صد مخشوخ ملح منصوب
 مدحهم بعد الانباء في قرأه فلا حسن لما في القرينة الثانية نحو الجهم قد
 هو ما ملأ جأرك وما عزى او قرينة الثالثة نحو في صد مخشوخ ملح منصوب
 من السلية ولا يخفى ان قوله قرينة اي قوله بعد قرينة قرينة اخرى انما
 قصر كثيرا لان التمع قد استقامد في الاول بجله فاذا جاء الثاني قصر
 كثيرا اي لان عند سماعه من بعد الاستماع الى الغاية فيجوز وهاهنا فان
 كثير القراءات من قوله ثم المزة كذا فعل بل الفيل الذي جعل كذا في قوله
 مبيته على السكون الاجاز اي واخر في اصل القران اذ لا يتم الكلام والقرين
 في جميع السور لا بالرفع والسكون كقولهم ما بعد ما فات وما قرين ما هو
 اذ لا يميز السكون لعل السمع لان الناس من فات متشبه ومن لم يمت
 مكوهم قبل لا يخال في القرآن استماع رعابته لا في السمع في الاسود
 للام ونحو من ذوات الاطوار وقيل لعدم اذن السمع فيه نظر لانه قبل
 بعد توقفه على هذا اذن الشارع وانما الكلام في ما بين ثم بل ما
 جاز الاستماع في القرآن اعني الكلمة الاخيرة من الفقرة فاصل وقيل السمع غير
 محقق بالسمع ومثاله من الخط في قوله تعالى برئدي وانت اي ما بينه
 ثمة برئدي وفان برئدي وهو الكسر الهاء الضليل والمراد ههنا المال
 والورى اي ما بينه ورئدي برئدي وهذا اجاب عن الظن بالطلب
 ولما اورد في معنى الهزة وكسر الهاء على انه مستطاع المخرج من اورد في الهزة

نادر

نادر فمخرج مع ذلك باباه الطبع ومن السج على هذا القول اي انما جعل
 بالثبات اي الذي هو جعل في قوله تعالى ليت حجة الله على العالمين
 في النظر الاخر في حجة في موضع المدح اي سوجا بحجة لان الظرف للبحر
 وهو جار ضمير الظل باسم جزمه كقوله تعالى في موضع مستقيم لا مرهبة
 اي انما ياتي به من مزاياه من ثباته في مشرقه وانه بعد ما اعلم
 في النظر الاول بحجة مبيته على الميم والكل بحجة مبيته على الباء ومنه في النظر
 المانعة وهذا في الفاصلة اي الكلمتين والاضحية من القرون او من
 المصراعين في الوزن دون النقص نحو ما بينه وبينه وفيه مبيته في مبيته
 ومبيته فساد بيان في الوزن في النقص اذ الاول في السماع والثانية على الثاني
 مبيته الثانية في النقص على ما بين في موضع ظاهر قوله في النقص في مبيته
 في الموازنة هذه السكوة النقصية لا يكون محورها سمي في قوله كولو موضوعه
 من الموازنة ويكون بين الموازنة والسمع مبيته الا على ما بين في قوله في الموازنة
 في السكوة في الوزن والحرف الاخيرة في الموازنة الاولى في الوزن بعد الحرف
 الاخيرة فوشد في قرين من الموازنة دون السمع وهو نص من الموازنة اذ انما
 التام في الوزن دون النقصية فان كان ما في السكوة من النقص في الموازنة
 من التوزن الاخر في الوزن سواء كان مائلا في النقصية او لا هذا النوع من الموازنة
 باسم المائلا وهو لا يفتقر بالثبات كقوله البعض من القرون في السكوة الفاصلة ولا
 بالنظر على ما ذهب اليه البعض بل يجرى في القيلين فلذلك اورد في الموازنة
 وبنام المائلا مستبين وهدى ناه الصراط المستقيم وقوله ما اخرج من

نادر

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

وهي البقرة الوحشية الا ان ما عايناه من هذا النسل او اس قال الله الان الله
 انما يهدي القوم الضالين وهذا النسل من هذا النسل ما يكون اكثر من النسل من هذا النسل
 مثل ما يقابل من الاخرى لعدم تماثل ابناءها وهداياها وزنا وكذاها
 والله تعالى البقرة في قوله تعالى انما الله تعالى لا يهدي القوم الضالين
 عنك ربنا وقد كثرت في الشجرها العاصي واكلت من اكل الفرج الزموني
 من شجرها العاصي على المائدة وقد كثرت في الشجرها العاصي واكلت من اكل الفرج الزموني
 القلب من هذا الكلام بحيث لم تكن في الشجرها العاصي واكلت من اكل الفرج الزموني
 كان الحاصل بعينه من هذا الكلام ويجري في الشجرها العاصي واكلت من اكل الفرج الزموني
 كل هول وهو كل من يتبعه في جميع البيت وقد يكون ذلك في كل موضع
 كونه واما الاله فلا انما امة الشجر في ذلك فيكون ذلك في كل موضع
 المتكثرة في حكم الشجر وقد يكون ذلك في كل موضع في كل موضع
 بغيره في كل موضع فان انقلب هو ساجدين يكون على الشجر الذي لم يخلقه
 ثم ذكر اللطيفين جميعا على انهما هما ومنه اي من اللطيفين في كل موضع
 وذلك القافيين وهو بناء البيت على قافيتين مع المعنى عند الوقوف على كل موضع
 لان الشجر على القافيتين فان قيل كان عليه ان يقبل جميع الوزن والعين عند
 الوقوف على كل موضع لان الشجر هو ان يبنى الشجر على القافيتين في كل موضع
 على غير ما هو من غير واحد على اي القافيتين وقد كان شجرها العاصي
 قلنا القافية انما هو اعراب البيت بالبناء على القافيتين لا بغيره الا ان كان البيت
 بجميع الوزن فيحصل الشجر عند الوقوف على كل موضع ولا يكون الا في القافية كونه

الشمس

الشمس

بناها البيت

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

يتبعه كذا من خطبته الدينية المحترمة اهات بلا او جبان الهولاء
 وقرا في الاكل من اكله واما ان وفقت على ذلك في قوله تعالى انما الله تعالى
 من اللطيفين وان وفقت على ذلك من اللطيفين من اللطيفين من اللطيفين
 من اكله في البيت الذي ساكن عليه مع خطبته الدينية قبل ذلك الساكن في كل موضع
 الاولى من هذا البيت هو لفظ الشجر مع انما انما من شجرها العاصي واكلت من اكل الفرج الزموني
 من شجرها العاصي من الاكل الى الان وقد يكون البيت الذي من شجرها العاصي واكلت من اكل الفرج الزموني
 قبل شجرها العاصي من اللطيفين في قوله تعالى انما الله تعالى لا يهدي القوم الضالين
 الا انما القافية بعد الشجر الا انما البيت انما البيت كانت شعرا من شعرا
 ومنه اي من الاصل الذي هو ملائم ويقال له الا انما البيت الذي من شجرها العاصي واكلت من اكل الفرج الزموني
 ولا عايناه وهذا البيت في كل موضع وهو اللطيف الذي يقفه عليه القصيد في كل موضع
 بهما في كل موضع او مصبه مثلا من البيت الذي انما البيت لان البيت في كل موضع
 كان البيت في كل موضع من قوله تعالى انما الله تعالى لا يهدي القوم الضالين
 وهو البيت الذي من الاصل او ما في البيت اي قبل البيت الذي هو في كل موضع
 من العاصي في كل موضع الذي وقع في كل موضع من البيت في كل موضع
 الايات وما على غير ما كان في البيت الذي من الاصل او ما في البيت اي قبل البيت الذي هو في كل موضع
 او القول بجماع البيت على الايات في كل موضع من البيت في كل موضع
 يتبعه ان يكون البيت الذي من الاصل او ما في البيت اي قبل البيت الذي هو في كل موضع
 في كل موضع من البيت الذي من الاصل او ما في البيت اي قبل البيت الذي هو في كل موضع
 في كل موضع من البيت الذي من الاصل او ما في البيت اي قبل البيت الذي هو في كل موضع

الشمس

يجوز في حرف الرقعي او ما في مقامه ليس بالزهرى للصح كقولهم فطلبنا من ذكر
 حبيب ومنزل لفظ الذي بين الدخول في محل فقد جازى الامم ميم مفتوح وهو
 ليس بالزهرى في الصح وفي جمل حرف الرقعي او ما في مقامه اشار الى الزهرى في
 والتنوين وما اليهم فلا يجره وما السائل فلا يجره فالرأى بمنزلة حرف الزكر وحجتها
 قبلها في القاطنين لزوم ملائمة لفظ الصح بدو ما في قوله فلا يجره ولا يجره
 ساكنه وان نزلت منى اى ادى مدحهم لم يجره وان جازى لم يجره
 ولا يجره وان علمت كقولهم في محراب الفقه من صديقه ولا يظهر التكرار
 ان السفل انزل القدم والنقل كناية عن نزول الشتر والخفة منى فلا يجره
 من حيث هي ما هنا لان كانت اسرها بالجر وانما هى غايه فدى مبيته فجلت
 اى اكتفت من انبساطها بايديها يديره من حسن اختياره جعله فالرأى
 الملازم لاشرف اعضائه من كلامه بالاصلاح في حرف الرقعي هو التأني في
 قبله بلام مشتقة مفتوحة وهو ليس ملازم في الصح لظهور الصح بدو ما في
 حلت ومدت ومنه وانفقت ونحو ذلك واصل الخبر ان كل اى في جميع المذكور
 من الحشا القطعية ان يكون اللفاظ تابعة للتعادون المعلى اى لان يكون
 المعلى في قواعب اللفاظ بان يؤيد بالفاظ متطرفة مستقر فيها اللفظ
 ما كانت كما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغباء من الحشا اللفظية
 فيجعلن الكلام كانه غير متعلق بالفاظ ولا يبالون بجمل الامور كالمعالي
 فيصير كند من ذهب طيب من خشب الجوز ان يلقى على اجنتها ليللا لافها
 لئلا يراها عند هذا المظهر والواقع ان شتى الكلام في النقص من حيث هو مع كل

فصل في

فصل في بيان الانشاء غير مثالين الكتاب هو سهل مقلد ما وذل لان كناية
 عما ينبغي على حسب ادته ومعانيه تنبع بالمشاء من اللفاظ المشروطين
 من كناية في فتيته وما احسن ما قيل في الجمع بين الصاحب والعدا ان الصاحب
 كان يكتسبه يدي والصاحب كما يجره بين اللالين بكون بعيد ولهذا في بعض قريش
 كناية الصاحب ان الله نعم قدر ذلك نعم والله ما غلبت الاهله **التجربة**
 لفظ الثالث في السقاة النورية وما ينسب بها مثل الاحباس والنفين والصدق والاول
 والثلث وغير ذلك من القوله في الابداء والظلم والاشياء وانما ظاهرا ان المعاني
 من الفنى الثالث دون ان يحلها طامه للكنايات من الفنون المكنية طامه
 غير لان الله قال في اخر بحث من الحشا اللفظية هذا ما ينبغي باذن الله
 وتجرع من اصول الفنى الثالث وطبيته شاذ كما في علم التبيين للصديق وهو
 فاما احد ما عرفت من الفنى من الامم كمنه راجعا الى تعيين الكلام ان عدم
 الفائدة في ذكره كونه ما خلا فيما سبق من الانباء والظلال ما باس بذكر الانشاء
 على فائت مع عدم دخول فيما سبق من القوله في الفنى من الفنى وما ينسب بها الصاحب
 القاطنين على لفظ التثنية ان كان في الفنى على العموم كالوصف العام والاشياء
 ومن الوجه والى ونحو ذلك فلا يمد هذا المعنى في سهر والاستعانة ولا اخذ
 ذلك ما يردى هذا المعنى للفنى اى فقه هذا الفنى العام في القول والظلال
 في الفنى النفع والاعم والتأويل والفهم وان كان لفظ القاطنين في وجه الله
 اى لفظ الله على الفنى كالتثنية والجان والكنايات وكذا كنهيات تلك على الفنى
 لاختصاصها من هو لى اختصاصها بالهيات من تشبه تلك الفنى كونه صف الجاد

بالمثل عند رد العادة الى السائلين مع ما ذكره الجليل البصري عن ذلك
 مع سعة اليد اي المال ولما لم يبق عند السمع طرفة عين لم يبق
 لا سيما ان اشتراك الناس في معرفة اي معرفة وجه الدلالة لا يستقر فيها
 اي في العقول والعارات كالتشبيه الشجاع بالاسد والحوار بالبحر في الاول
 اي في الاتفاق وفي هذا النوع من وجه الدلالة لا اتفاق في الغرض العام في
 لا بعد معرفة ولا اخذ ولا اي وان لم يكن يشترك الناس في معرفة جازل
 ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والبرهان بان
 يحكم بين السائلين فيه بالتفاضل وان احدهما اكل من الاخر وان الثاني
 زاد على الاول او نقص عنه وهو اي لا يشترك الناس في معرفة من وجه
 الدلالة على الغرض من ان احدهما خاص في اصله اي في نفسه في كماله
 حكاه في ما ينفرد به بما اخرج من الاستدلال الى الترابية طرفة عين بالتشبيه
 والاستعارة من تقيدها الى الغرض الخاطي والمستدل المعاني الباقية على التفاضل
 اومع المشرق في مع الترابية فلاخذ والسفر اي اليقيني بهذين الاسمين
 نوعان ظاهر وغير ظاهر لما الظاهر في ان ينفرد المعنى لانه امثال الكثر
 مع اللفظ لانه من غير تغيير لفظ اي كلفته الترتيب الثالث الواقع بين
 المفردات فهو مذهبهم لانه مذهبهم في تحصيل الحقيقة على كل حال
 ابن زبير الرضوي انه فعل ذلك يقول مغرب اوس اذا انت لم تضيف لكانت
 اي لم تعظم النصف ولم تفرق حقوقه وجدة على طرف البحر اي هاهنا
 مستدلا به بما خالف ان كان يعقل ويرى كجهد السيف في ثقل شدايد بعد

فيه تباين

فيه تباين الاشياء وتطهر لفظها من ان يصير اي بدلا من شكله اذا لم
 عن مشقة السيف اي عن ركوبه السيف في حمل المشاق فحمل اي مبدل
 فقد حكى ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فاقى هذين البيهقيين
 له معاوية فقبضت يديهما بالبركة ولم يبارق عبد الله لم يبق دخل
 معاوية اوس الزينة فاشاقت في الدلالة اولها لم يركب ولا دخل
 على اي تاتى النية اول عهدها وفيها هذا البيان في قبل معاوية عبد الله
 ابن زبير وقال له المخرج في انما لك فشا لا لفظ والمخبر له بعد فهو
 اي من الرضاة وانا الحق بشعره في معناه اي معرفة ما لم يغير في نظم
 ان يبدل بالكلية كلها او بعضها ويبدلها بغيره من غير مذهبهم ومعرفة
 كاي في قول الخليل مع المكابر لا تحمل القيمة واصدقك انت الطاهر
 ما اشار الى تذهب طائفة واحببوا انك انك لا ايس وكما قال في
 وقفا بها سجي على مطهرهم يقولون لانك اسي وحقيل فاورده طرفة عين
 الانشاقم بجلد مقام حقيل وان كان اخذ اللفظ لم يغير لفظه اي نظم
 اللفظ واخذ بعض اللفظ لا يسمي هذا المخذ انا في وحقيل وحقيل اذ ان يكون
 الثاني الخ من الاول او مذهب او مثله فان كان فشا الخ من الاول الاختصاص
 جليل لا يربطه الاول كحسن السبيل والاختصاص لا يوضح لونه باد معنى
 فمدح اي في الثاني مقبول كقول الشاعر من راقب الناس اي خافهم لم يطمع
 جاحظ فانه بالكلية انما الخ اي الشجاع القاتل الحريص على قتل وقول
 سلم بعد من راقب الناس مات فمات اي خزانة في هو المفعول له او قبح

وهم من كذا من ولدته دليل على الخوض في اللفظ على
وذلك عند امان مراعاة اللفظ قد خرجت من

من غير ما جرد به جمل وان ثبتت بنا غيرنا فحبنا الله ونعم الكيل الله
من قول الخبير فانما كانت الجوه اي فيج وهو لفظ الحديث على ما روي
انه لما اشهد الخبير حين اخذ اليه الكفا من العاصم في يده
المشركين وقال شاهدت الجوه وقع على الجبه للفعول اي لمن من قبح
بالفتح اي ابعده عن الخير الكع اي القيم ومن جوه والرباع مثله
ابن عباس قال اي الجيب ان رقيب مني الحق قد رآه من الدار و
الملاطمة والمخاللة وغيره للفعول الرقيب قلت عنه وجهه الجنب
بالكاف واقباسا من قوله حق الجنب بالكاف وحق الدار بالهمزة
احيط به لا بد لظا الجنب وجهه من محل مكانه الرقيب لا بد لظا
الجنب من مشاق التكليف وهو لا قباس ضربان احدهما ما لم يفعل فيه
المفليس عن معنى لا اصل له تقدم من الامثلة الامثلة في ذلك
اي ما نقل فيه المفليس عن من معناه الاصل كقوله اي كقول ابن الرومي
لن الخطا في مدح ما اخطا في سعي لعداوتك حجابا بغير
ذي ذرع هذا مفليس من قوله تم من لانه امكنت من ذرعتي بواد
غير ذي ذرع لكن معناه في القرآن واذا لا ما فيه ولا نبات قد
نقل ابن الرومي الاخبار لا غير في ولا تنفع ولا باس في غير
المفليس عن او غير كقوله وقد كان اي وقع ما خفت ان يكون ما لا
الى الله راجعون وفي القرآن انا لله وانا اليه راجعون والافقيين
فان يصفى العرشين من شعر الغير اي يبيد ذلك المشبه

اللفظ

بنيان

وهم من كذا من ولدته دليل على الخوض في اللفظ على
والدس من زبانية منبها وقد جبه لوجه بين يديه فقلت قد جبه لوجه

بنيان واما في او مصرع او ماد ونوع القيد عتيا على من غير
ان لم يكن فقلت مشهور بعد ايلق وبعد بينه هو لاخذ والمقولة
اي في الخبر على ما في اللفظ من ان يذهب اليه في ساقه
عند سعي اشاعره واي في اشاعره المصراع الثاني للوجه وقام له كذا
وسد شقة اللام في اليوم للزيف كذا من ساق الدب وسد الشق
بكذا بين سد بالهمزة والجر والفتحة من ساق الدب من ساق الدب
اي اشاعره وقت الخبر في ساقه قوله اي اشاعره من ساق الدب
وي في اي كذا من الفتيان اشاعره وفيه شدة في تحته وتبين الاما
بد وانه في شهر من كقول الشاعر قد كنت اللوح جنانا من النخيل الغصن
اس واعناه السامع من قول قضا ما في قوله ساعره من ساق الدب
لا في تمام واحسنه اي احسن المضمين ما في الاصل اي شعره في
بكت لا وجد في ما في اي لا ينام والشيء قوله اذا لم ينام اي في
اي مرة شغفه وتفرها تذكرت بين التوب العذبة بارق ويدل على
من قد ها ومدا مع عجز الينا عجز السوابق انفس عجز الينا
ثان ليدل على ما علم من عجز الينا عجز الينا عجز الينا عجز الينا
عجز الينا عجز الينا عجز الينا عجز الينا عجز الينا عجز الينا
وما بين طرفي الذكر والجر والجر والجر والجر والجر والجر
الصن او ما بين مفعول تذكرت وجر يلد من المعنى انهم طافوا ولا بين
هذين نوعين من نوعين وكان في هذا الرأح عند مقام الفرس

من ساق الدب من ساق الدب

على الخلق ما شاء الله ان اراد بالعذب تصغير العذب حتى تشبه بحبته وبارق بها
 الشبه بالبرق وبما بينهما وبعثها وهذا قوله وشبه بجذره هابته مثل الريح
 وتناجيه موعده بحرب الخلق السوابق ولا يفرقه الصديق تفسير السبيل المقصد
 تفهيم السبيل في معنى الكلام كقول الشاعر في مودع برده انقلب قول العشر
 غلوا وغشوا من الشيخ الرشيد واكرهه هو ابن جلاله والاعمال النجلى
 من نفع العامة تعرفوه فالبيت ليعلم ويشل وهو ابن جلاله شاه
 على طريقة الكلام في طريقة العينية ليدخل في المقصود والمبايعة الصديق
 البيت فاذل البيت استعانة وتضمن المصراع وما دونه ابدأ ما كان
 او دعه في شعره شيئا قليلا من شعر الغير وهو كانه من فخره شعره
 بشي من شعر الغير واما العقد فهو ان يظم نثر فاما كان او حد ثنا
 او مثلا او غيره للتعاطي طريق الاقتباس يعني ان كان الشعر قرا او حد ثنا
 فظفر فاما يكون عندا اذا غير غير كثيرا واشير الى اثر من القرآن والحديث
 وان كان غير القرآن والحديث فظفر عقد كذا كان اذا لاخل فيه الاقتباس
 كقوله ما بال من اوله نعمة وجعفر اخره في الجمل حال اي ما باله منقرا
 عقد على قول على رضى الله عنه وما لابن ادم والفخر واما اوله نعمة واذ
 فيعنه واما الخلق فهو ان يستر نظم وانما يكون عبقا اذا كان مسكبه مخارا
 لا يظفر عن سبيل النظم وان يكون حسن الوقع غير فلق كقول بعض الغاثير
 فانه لما فوجى فعلا له وخطت خطا لثراى صاربت فاما نخله كالمخيط في الزمان
 لم يزل سوا الطن يبتاده من الاعتقاد حل قولي فيجب ان اساء فعله وسلك

الاعتقاد

الملك

قوله

الشيخ

فقد نه وصفا ما يشاء من نور بكونه اسفلة في كل اقله فلو العذبة واما
 الشيخ فتح بتقديم الامام على الميم من الجواز المعبر وينظر اليه كذا ما ينبغي
 بخرول في طون هذا البيت فقال كذا في هذا البيت الشيخ القول فلا ندما
 الشيخ بتقديم الميم بضمه ثانيا بالفتح الميم كذا في التثنية ولا مستغنى عنها
 محض وان اخذ من هذا فهو ان يقرأ في الكلام ان يقرأ او شعر او شل
 ما لم يره في البيت اي ذكر واحد من القصيدة او الشعر او شل في التثنية اما في
 الخليل وسنما من ليد في كل منها اما ان يكون قسرا او شعرا او مثلا فيصير
 اقفا والمذكور في هذا الكتاب مثال للشيخ في النظم الى السنة واشي كقوله
في الله ما لا يحصى احلانا ثم المشيخام كان في التركيب وشع ومفخرة وكان
 الموحدين وطلع شمس وجه الجبهة من جانب الجن في طان الليل ثم استعظم
 واستغنى بجاهل غير ابد فاعا طال هذا حلم اراء في النوم امكان فاما
 التركيب وشع البيت فهد التمثيل شاملا في قصته وشع بن فون في مومي
 واستغناء التمس على ما روى من انه قال للجبار بن يونس الجعدي طما ابد بيت
 الشمس خامان مبتدع قبل ان يصير منهم ويدخل السبعة على طامه فهد ما
 الله ثم فهد التمس في فرع من قائلهم وكفله لعمري الامام لا يندلوه من
 مع الرضا اي معارضه الما في التي من في القدر على غرق حاله في
 في امره والنام بر في معطوف على عرو او محروم معطوف على الرضا
 حالهما وما قبل انها صفة على حذف الوصل اي التاثر الى لا يخطى خفف
 لا شجرة اليد ارفق من السيل من رفق لئلا ارحم واحسن من جف عليه اللطف

أو شفا

أما القليل من الكلام في هذا المقام فإذ قد اختلفت في بيان أثره في معنى ما يروى
لطائفة من الخلق ومنقول بقوله هو قوله أما طاع الله فبشيء أي طاع الله أي طاع
بأن طاع الله أي طاع الله وقوله وقوله وقد قيل من رأى أي
الكلام في ما لا يلائم به ويسمى لك الأساطير الافتقار وهو في اللغة
والأصل وهو أي الافتقار مذهبهم في الجاهلية ومن يدين من طائفتهم
بالباطل والضاد للدين أي الدين أي الجاهلية الإسلامية مثل الجاهلية في
تأخر عصرهم جميع منقادها ومن المفسرين أن ذلك الجاهلية الإسلامية
كانت طائفة من طائفة الجاهلية كقوله لما رأى الله في النبي خيرا وهو
الأمر في الجاهلية شيئا جمع أشبه وهو حاله في الأبرار ثم انقل من هذا الكلام
إلى ما لا يلائم فقال كل يوم متبداً أي ظهر من الدنيا خلقاً من أمة سبعة
ثم كون الافتقار مذهب الجاهلية والمختصين بدارهم وطريقهم لا ينافي
أن يسلكه المسلمون ويؤمنون به في ذلك فان المسلمين المذكورين لا ينافي
وهو من التوراة الإسلامية في اللغة العباسية وهذا المعنى مع وضوحه قد
على جميعهم حتى عثر على المصنف أن ما قام له في الجاهلية فكيف يكون
من المختصين أي من الافتقار بغير معنى الظلمة التي توجب رضى من الناس
كقوله بعد حمد الله تعالى أما بعد فإنه كان قد ذكر في هذا المقام الانتقال
من المبدء والنشأ إلى كلام آخر من غير تأخير الملائمة لكنه شبه الظلمة حيث
له رضى من الناس بالظلمة الآخر فبأنه من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بما قبله
بل قصد نوع من الربط على وجه ما يلي من شيء بعد المبدء والنشأ فأنه كان

لأنه كان

كذلك كما قيل هو أي قوله بعد حمد الله تعالى أما بعد فصل الخطاب قيل
أي الخبر والذي أحاط به المختصين من علماء البيان أن فضل الخطاب
هو بعد بيان الكلام بفتح كلاً في كل أمر ذي شأن فذكر الله تعالى
وتجلى فاذ الأمر أن يخرج منه إلى الغنى السوف له فضل بينه وبين ذكر
تعالى بقوله أما بعد وقيل في الخطاب معناه الفاصل من الخطاب الذي
يفصل بين الحق والباطل على أن المصدر بمعنى الفاعل وقيل للفصل
من الخطاب وهو الذي يبين من يجادل به أي يعلم يقيناً ولا يلتبس
عليه فهو بمعنى المفعول وكقوله عطف على قوله كلام الله معناه الله معني
من الافتقار الذي من الظلمة ما يكون بلفظ هذا كما في قوله تعالى بعد
ذكر أهل الجنة هذا الطائف لشر من لم يفتقر فيه نوع مناسبة لأن
للحال ولفظ هذا تأخير مبتدأ محذوف أي لاخر هذا والحال كذا أي كذا
خبر محذوف أي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر مذكراً مثل قوله هذا
بعد ما ذكر جميع ما من الأيدي عليه السلام وإن يذكر بعد ذلك
وأهلها هذا ذكره وان التقين لحسن ما يباينها من الطائفة قوله هذا
يشعر في مثل قوله تعالى هذا وإن الطائفة مبتدأ محذوف وسبقه قال
ابن الأثير فلهذا في هذا المقام الفصل الذي هو حصن من الحصن
وهي علاقة وكيدة بين المخرج من كلام الحكماء ومنه أي من الافتقار
الذي من الظلمة في الكتاب هو مقابل الشاعرية الانتقال من حيث
إلا آخر هذا باب طان فيه نوع أمرها حيث لم يبق في الحديث الآخر بقية

وبالله اى ثالث الواضع التى يلحق الحكم بان يلقى فيها الاشهاد لانه اخرها
 التبع ويرسم فى النفس ان كان حنا غثارا لطفه التبع واستلذا
 حتى غير مواقع فيما سبقه من القصير والاكتاف العكس غير بانها
 الحاسن الموردة فيما سبقه لانها الحسن كقولها ولا جذور اى خلق
 او المخلق بالحق اى جدير بالحق بما لا يافى وان بما املت منك جذور ان
 قوتى اى عطفى منك الجليل اى هذى فانت اهل الاعلاء ذلك الجليل والاخر
 عاذر اياك وشكوه لما صدر عنك من الامساك الى المديح او من العساة
 السابعة وحسن اى حسن الاشهاد ما اذن بانها والكلام خلا ليل النفس
 تشوق الى ما ذكرتم كقولها بغير جلاء الدهر يا كفا لعل وهذا دعا للبر في شألك
 لان بذلك سبيل نظام امرهم وصالح حالهم وهذه الواضع الثلاثة مما ياتى
 المتأخرون فى التالى فيها واما المتقدم من قد ظن غلبتهم بذلك كبح
 فخرج القوم وخالفوا واهموا به على الحسن اوجه واحدها من البلاغ فما
 فيها من اسقن واوضاع الاشارة وكونها بين ادعية وصايا ومواضع
 ونجيدات وعقوبات ما وقع موقعه واصاب مجرى بحيث يقع عن كثير
 وصحة العبادات وكيف لا وعلام الله سبحانه فى الرتبة العليا من الاشهاد
 والفاية القصوى من الفصلات والكتان هذا المعنى مما يفتى على بعض
 الاذعان لما فى بعض النواحي والخواص من ذكر الاهوال والاخرى والحوال
 الكفارة وامثال ذلك اشار الى انزال هذا النفا بقره يظهر في ذلك
 مع التذكر بما تقدم من الاصول والقواعد المذكورة فى الفنون الثلاثة

له يمكن الاطلاع تمام فيها وتفاصيلها الا الصلاة الفريضة فانه يظهر
بذلك ما ان كلام من التوسم بالنسبة الى المجه الذي يقتضيه مغفلة
على العطف الفخر ونظيره على اتم لنا العامة بالعرفان ويسهل تذكره
بحق محمد واله الطيبين الطاهرين المعصومين الى يوم الدين

والسادس من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٧٥

محمد بن النعمان بن عبد الله

5000

بلوح الخط في الآلهة
الخط في زمانا بعد صاحب
سبحي خط في كتابنا
هذا ان في سحر كبريا
صه هذا ان في سحر كبريا
في قديم وبعثنا

من غنائم خط عثمانیه

من ذلك وقع موافقه بالغل لا فتنيات الأحوال وإن كان يفسد السوء فخر

مقر به ی نادان بینی	ممن تعدنی فانی
بغوت ان عفو و حسن	فانی حیدر از رب
عصفت ان علی و قریب	نعم فرشته ما فی خطایا
شمر تا رس ان لم تعف عنی	بصر تا رس خبر فانی
کون قدر عت نه کانی	وین به زنجیر علی
و زنی اعر نه با بهمنی	وین بر سره اندنا بهمنی
فان در یک و هر یک یک	و انضیر لیم ز عالم
فان اعر مرین با و انور	و ستر یق و نه ما و خرنه
من ریه مستهزل سیر	ان الذی تیره و نامله

عالم
 در این عالم
 در این عالم
 در این عالم

در این عالم
 در این عالم
 در این عالم

در این عالم
 در این عالم
 در این عالم







